الفصل الثاني : العدول عن التشابه اللفظي للتناسب المعنوي

أولاً : العدول عن التشابه بالمبدلات للتناسب المعنوي.

ثانياً : العدول عن التشابه بالزوائد والنواقص للتناسب المعنوي.

ثالثاً : العدول عن التشابه بالمقدم والمؤخر للتناسب المعنوي.

الفصل الثاني : العدول عن التشابه اللفظي للتناسب المعنوي:

أشرنا في غير موضع من هذا البحث إلى أن العدول عن التشابه لمراعاة التناسب في النظم وللتنبيه عليه، ومع أن هذا التناسب مراعىً في كل ألفاظ القرآن وتراكيبه، وفي آياته وسوره، فإن للعدول عن التشابه مزية على ذلك كله، لأنه أولاً أشد في التنبيه على التناسب، ولأنه ثانياً أقوى في الدلالة على بلوغه مرتبة الإعجاز، من حيث كان إيراد صور متباينة في النظم ـ وأصل المعنى واحد ـ من الأمر الصعب الذي تتجلى فيه البلاغة وتظهر فيه الفصاحة، كما نقلنا عن الباقلاني وغيره، ولأنه ثالثاً أمثل مجال تطبيقي لإيضاح التناسب وكشف أسرار الإعجاز البياني، من حيث كان إيضاحه ذلك يستدعي المقارنة بين نصين من نوع واحد ومستوىً بياني واحد، فلا يتجاوز القرآن الكريم. أشرنا إلى ذلك وسواه على سبيل الإجمال، والاستدلال بالآراء النظرية المجردة التي تجري مجرى الحكم العام، وهذا موضع إثبات ذلك بالتطبيق.

وسنفرد هذا الفصل للتطبيق على التناسب المعنوي، وسنخص اللاحق باللفظي، وسنتناول المتشابهات في المعنوي هنا تبعاً لأنواع العدول التي أجملناها في ثلاثة، عدول المبدلات، والزوائد والنواقص، والمقدم والمؤخر، وسنراعي تفصيلاتها في أثنائها.

ويقتضي التطبيق مراعاة أمور يُستحسن التنبيه على أهمها بين يديه، الأول إبداء الفرق المعنوي بين المتشابهين وتقديمه على المناسبة لترتبها عليه في أكثر الأمثلة الثاني إبداء مناسبة التعبير بكل من اللفظين المعدول عنه وإليه وتقديم مناسبة الأول، لأن الغاية من مراعاة العدول للتناسب المعنوي وضع كل منهما موضعه المناسب له، فكان لابد من المقارنة بينهما من حيث التناسب. الثالث البدء في التمثيل في كل نوع من أنواع العدول التفصيلية بمتشابهات الموضوعات وإتباعها بمتشابهات القصص، القصة الواحدة فالقصتين المختلفتين ما أسعفتنا المادة بذلك .

أولاً : العدول عن التشابه بالمبدلات للتناسب المعنوي :

«المبدلات» مصطلح للمصنفين في المتشابه اللفظي وتوجيهه، يريدون به أنه حصل إبدال كلمة في أحد المتشابهين بأخرى في الثاني على سبيل العدول لا على سبيل جواز وقوع إحداهما مكان الأخرى . والمبدلات أنواع؛ فقد تكون لفظية أو حرفية أو تعقيبية أو صيغية كما تقدم في الفصل الأول .

ولم يتعرض المتكلمون على الإعجاز لما يراعيه العدول عن التشابه بالمبدلات من تناسب معنوي مع ما لذلك من أهمية خاصة، وإنما تكلموا على ذلك التناسب في القرآن على وجه العموم؛ فاتفقوا على أن كل وحدة كلامية في القرآن لفظاً كانت أو حرفاً أو صيغة واقعة موقعها الأخص بها، ورأوا أن هذا خصيصة من خصائص القرآن الإعجازية، وسمة من سماته التي تميز بها من سائر الكلام، قال الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ): «وقد يستخفّ الناس ألفاظاً ويستعملونها وغيرُها أحق بذلك منها. ألا ترى أن الله تبارك وتعالى لم يذكر في القرآن الجوع إلا في موضع العقاب، أو في موضع الفقر المدقع والعجز الظاهر. والناس لا يذكرون السَّغَب، ويذكرون الجوع في حال القدرة والسلامة. وكذلك ذكر المطر، لأنك لا تجد القرآن يلفظ به إلا في موضع الانتقام، والعامة وأكثر الخاصة لا يفصلون بين ذكر المطر وذكر الغيث. ولفظ القرآن الذي عليه نزل أنه إذا ذكر الأبصار لم يقل الأسماع، وإذا ذكر سبع سموات لم يقل الأرضين، ألا تراه لا يجمع الأرض أرضين، ولا السمع أسماعاً، والجاري على أفواه العامة غير ذلك، لا يتفقدون من الألفاظ ما هو أحق بالذكر وأولى بالاستعمال. وقد زعم بعض القراء أنه لم يجد ذكر لفظ النكاح في القرآن إلا في موضع التزويج »[1].

ورأى الخطابي (ت ٣٨٨ هـ) أن مراعاة القرآن وضع كل وحدة كلامية موضعها الأخص بها الأنسب لها، ولا سيما ما يُظن ترادُفه، هي عمود بلاغته التي اجتمعت لها صفات

(١) الجاحظ، البيان والتبيين: ١/ ٢٠ .

الإعجاز، فقال: «ثم اعلم أن عمود هذه البلاغة التي تجمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به، الذي إذا أُبدل مكانه غيره جاء منه إما تبدل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام، وإما ذهاب الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة؛ ذلك أن في الكلام ألفاظاً متقاربة في المعاني، يحسب أكثر الناس أنها متساوية في إفادة بيان مراد الخطاب، كالعلم والمعرفة، والحمد والشكر، والبخل والشح، وكالنعت والصفة، وكقولك: اقعد واجلس، وبلى ونعم، وذلك وذاك، ومن وعن، ونحوهما من الأسماء والأفعال والحروف والصفات»[1]. ثم قال: «والأمر فيها وفي ترتيبها عند علماء أهل اللغة بخلاف ذلك، لأن لكل لفظة منها خاصية تتميز بها عن صاحبتها في بعض معانيها، وإن كانا قد يشتركان في بعضها»[2].

ورأى الطوفي (ت ٧١٦ هـ) أن مما اختص به القرآن على سائر الكلام تمكن ألفاظه، فلو نُقل لفظ منه عن مكانه لاختل نظمه وانطمست بهجته[3].

وسلّم مصطفى صادق الرافعي بمراعاة المناسبة في نظم كلمات القرآن، ولذلك أحال الباحث عن إعجازه على التغلغل في الأوجه المناسبة لوضع كل لفظ في موضعه، أو العدول عنه إلى غيره، أو اختيار الحرف أو الصيغة، فذكر أن مما يحقق إعجاز القرآن عند من يلتمسه «التغلغلَ في الوجوه التي من أجلها اختير كل لفظ في موضعه، أو عُدل عنه إلى غيره، من حيث موافقته لمعنى الجملة ونظمها، ومن حيث دلالته في نفسه وملاءمته لغيره، ثم النظرَ في روابط الألفاظ والمعاني من الحروف والصيغ التي أقيمت عليها اللغة ووجه اختيار الحرف أو الصيغة، وموضع ذلك في الغناء والإبلاغ في الدلالة من سواه»[4].

والحاصل من تلك الآراء أن القرآن الكريم يراعي وضع كل لفظ أو حرف أو صيغة من المبدلات موضعه المناسب له الذي لا يحسن فيه غيره، وهو حكم ينطبق على الآيات

---

(١) ٢ الخطابي، بيان إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: ٢٩.
(٢) ٣ السابق، والصفحة نفسها.
(٣) انظر: الطوفي، الإكسير: ٩٥.
(٤) الرافعي، مصطفى صادق، تاريخ آداب العرب: ٢٥٩/٢.

المتشابهة، بل هو فيها أوضح من غيرها، وإنما يراعى ذلك فيها بالعدول عن التشابه بواسطة المبدلات. وهذا ما سنبينه هنا بعرض أمثلة من المبدلات اللفظية المتقاربة والمتباينة، فالحرفية فالتعقيبية فالصيغية.

أ. العدول بالمبدلات اللفظية للتناسب المعنوي:

«المبدلات اللفظية» كما بيّنا في أنواع المتشابه هي إبدال فعل بآخر أو اسم بآخر إبدالاً مطابقاً لا صيغياً، ولما كان هذا الإبدال قد يقع بين متقاربين أو مترادفين، وبين متباينين، كان الأَوْلى ترتيب الأمثلة على النوعين، وسنراعي في ذلك تقديم المتقارب على المتباين، ونقفّي بأمثلة لعدول المبدلات من أسماء الله تعالى.

أ. العدول بالمبدلات اللفظية المتقاربة:

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى في سورة البقرة ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [البقرة:١٧٠] المشابه لقوله في سورة لقمان ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [1] [لقمان:٢١] فالمتشابهان في إصرار الكفار على تقليد آبائهم واتباعهم على جهلهم وضلالهم، وقد عبر القرآن في الأول بـ ﴿أَلْفَيْنَا﴾، وعدل عنه في الثاني إلى ﴿وَجَدْنَا﴾.

واللفظان متقاربان في المعنى جداً حتى نُقل ترادفهما[2]، مما جعل بعضهم يعلل العدول بالتفنن للفصاحة والإعجاز[3]، وهو صحيح لكنه لا ينفرد عن التناسب، والتناسب يحتاج إلى تفريق. وقد فرق بينهما بعض من وجّه التشابه بأن وجد مشترك، يأتي بمعنى علم نحو وجدت زيداً جالساً، وبمعنى عثر على الشيء نحو وجدت الضالّة، أما ألفى فلا يأتي إلا بمعنى العثور على الشيء. وفرقوا بينهما أيضاً من جهة التعدية، فذهب الخطيب الإسكافي ومن تابعه إلى أن وجد إذا كان بمعنى علم تعدى إلى مفعولين، وإذا كان بمعنى

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٣٨، والبرهان: ١٣٤، وملاك التأويل: ١/١٠٢، وكشف المعاني: ١٠٩، والعقد الجميل: ٢٦.

(٢) انظر: كشاف الألفاظ الموهمة بالترادف في القرآن الكريم الذي صنعه محمد نور الدين المنجد وضمنه كتابه الترادف في القرآن الكريم، انظر منه ص ٢٣٦.

(٣) انظر: كشف المعاني: ١٠٩.

عثر فإلى واحد، أما ألفى فلا يتعدى إلا إلى اثنين، ونازع أبو جعفر بن الزبير في ذلك ذاهباً إلى أن ألفى يتعدى إلى واحد فقط، ومنصوبه الثاني حال. ومهما يكن من أمر فإن حاصل هذه التفرقة أن ألفى أخص لأنه يطلق على وجود مخصوص، فإذا قيل: ألفيت زيداً عاقلاً، كان المراد: وجدته على هذه الهيئة، بخلاف وجد فإنه يطلق على مطلق الوجود وعلى الوجود المخصوص [1].

وبين أبو جعفر بن الزبير وجه التناسب مستنداً إلى القول الأول من الفرق، فقال في آية البقرة: «إنه تقدم قبل آية البقرة قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [البقرة:١٦٨] ثم قال ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:١٦٩] وخطوات الشيطان وأمره أهواء مضلة، وذلك كله في طرف نقيض من مقتضى العلم. وحصل من هذا أن الشيطان هو الذي يأمرهم ويدعوهم إلى أن يقولوا على الله ما لا يعلمون، فحصل من هذا أنه لا علم عندهم ولا توّهم علم، وأنهم اعتمدوا اتباع آبائهم فيما يأمر به الشيطان، فناسب هذا قولهم ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [البقرة:١٧٠] لأن ما ألفوا عليه آباءهم وِجْدان لا علم معه حاصلاً ولا متوهماً، فناسب جوابهم ما عليه حالهم وما هم عليه» [2]. أما آية لقمان فوقع في سياقها ذكر علم، فاقتضت مراعاة التناسب العدول إلى لفظ ﴿وَجَدْنَا﴾ لدلالته على العلم، بين هذا أبو جعفر بن الزبير بقوله: «ولما تقدم في سورة لقمان قوله تعالى ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ﴾ [لقمان:٢٠] فحصل ذكر علم وإن كان منفياً، ولأن جدالهم منبئ أنهم توهموا أن ذلك علم وأنهم على شيء. فقد حصل من مجادلتهم أنهم يظنون أنهم على علم كما قال تعالى ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [المجادلة:١٨] ولا يجادل إلا متعلق بشبهة يظن أنها علم، فناسب قوله تعالى مخبراً عنهم ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَاوَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [لقمان:٢١] لاشتراك لفظ وجد إذ يكون بمعنى العلم» [3].

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٣٩، والبرهان: ١٣٤، وملاك التأويل: ١/١٠٣، والسيوطي، قطف الأزهار: ١/٣٧٠ - ٣٧١، ومعترك الأقران: ١/٧١.

(٢) ملاك التأويل: ١/١٠٣ - ١٠٤.

(٣) السابق: ١/١٤٠.

ووجّه الخطيب الإسكافي ـ وتابعه بعضهم ـ العدول بمناسبة ترتيب المصحف، فذكر أنه لما كان ﴿أَلْفَيْنَا﴾ خاصاً كان وقوعه في سورة البقرة أولى لتقدمها في الترتيب، ولما كان ﴿وَجَدْنَا﴾ مشتركاً كان ذكره في المائدة أولى لتأخرها عن البقرة في الترتيب[1]، لأن المناسب لترتيب المصحف إذا اجتمع في المتشابهين لفظان خاص ومشترك أن يكون الأول أخص من الثاني، فلما عُبر في الأول بالخاص ﴿أَلْفَيْنَا﴾ ناسب أن يُعدل في الثاني إلى التعبير بالمشترك ﴿وَجَدْنَا﴾.

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة البقرة ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة:١٢٠] وفي سورة الرعد ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا وَاقٍ﴾ [2] [الرعد:٣٧] فالمتشابهان في التحذير من اتباع اليهود والنصارى بعد ثبوت العلم ببطلان الكفر وبصحة الإسلام، ولكن ورد التعبير عن هذا العلم بـ ﴿ٱلَّذِى﴾ في البقرة، وعُدل عنه إلى ﴿مَآ﴾ في الرعد.

واللفظان اسمان موصولان يُعبر بأحدهما عن الآخر حتى ذُهب بهما مذهب الترادف، ولذلك رأى بعضهم أن العدول هنا للاتساع في العبارة[3]، وهو قول صحيح لكن لا بد من اقترانه بوجه مناسب، والمناسبة تقتضي البحث في الفرق.

وقد فرّق من تعرض لتوجيه هذا التشابه بين اللفظين بأن «الذي» تتضمن من البيان ما لا تتضمنه «ما»، فهي أبلغ منها في التعريف، وأقعد في الوصف، لأنها الأصل في الأسماء الموصولة، ولا تكون إلا معرفة، وتلزمها الألف واللام، وتدخل عليها أسماء الإشارة فتكون «الذي» صفة لها نحو ﴿أمّن هذا الذي يرزقكم﴾ [الملك:٢١] فيكتنفها بيانان الصلة بعدها والإشارة قبلها، وغير ذلك. أما «ما» فهي بخلاف ما ذُكر لأنها أشد إبهاماً، وهي ملحقة بالمعارف، لأنها في الأصل نكرة موصوفة نُقلت للموصولية، وهي تتنكّر مرة وتتعرف

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٣٩، والبرهان: ١٣٤، والسيوطي، قطف الأزهار: ٣٧١/١، ومعترك الأقران: ٧١/١.

(٢) انظر: درة التنزيل: ٢٥، والبرهان: ١٢٩ - ١٣٠، وملاك التأويل: ٨٥/١، وكشف المعاني: ١٠٤ - ١٠٥، والعقد الجميل: ٢٢.

(٣) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٤٣٣/١.

أخرى، ولا تقع وصفاً لأسماء الإشارة [1]. وجملة الفرق أن «الذي» أصل في الموصول، وهي أشهر وأعرف، و «ما « ملحقة بالمعارف وأشد إبهاماً من «الذي».

وترتيباً على ذلك الفرق بين الخطيب الإسكافي ومن تابعه وجه مناسبة ﴿ٱلَّذِى﴾ في آية البقرة لسياقه بأن العلم المعبّر عنه فيها بـ ﴿ٱلَّذِى﴾ هو العلم المتعلق بأصل ملة الإسلام وببطلان ملة اليهود والنصارى، لأن الله تعالى أخبر عن أهل الملتين بقوله ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة:١١٦] ثم قال مخاطباً رسوله ﷺ ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة:١٢٠] وبيّن بعد ذلك بطلان الملتين بأن دين الله هو الإسلام، فقال ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة:١٢٠] أي الإسلام الذي بعثتك به هو الدين الحق المؤدي إلى رضا الله، ثم أتبعه التحذير من اتباع الملتين بقوله ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [البقرة:١٢٠] أي العلم بأصل دين الإسلام الذي هو الدين الحق، فلما كان هذا العلم متعلقاً بأصل الدين ناسب أن يُعبر عنه بـ ﴿ٱلَّذِى﴾ الذي هو أصل في الموصولات. ثم إذا روعي كون ذلك العلم أفضل العلوم وأشهرها، وروعي ظهور أمر الملة للعقل، كان التعبير عن ذلك العلم بـ ﴿ٱلَّذِى﴾ مناسباً من حيث كون «الذي» أشهر من «ما» في باب الموصول وأعرف منها وأظهر [2]. أما العدول إلى ﴿مَآ﴾ في آية الرعد فلمناسبة السياق القريب والسياق البعيد اللذين كانا لبعض العلم المذكور في البقرة كما بينوا، أما المناسبة الأولى فلأن السياق القريب لذكر القرآن والتحذير من اتباع أهواء أهل الكتاب فيما ينكرونه منه، وذلك قوله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمِنَ ٱلْأَحْزَابِ مَن يُنكِرُ بَعْضَهُۥ﴾ [الرعد:٣٦] ثم قال ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ [الرعد:٣٧] أي القرآن، ثم قال محذّراً من اتباع

(١) انظر: درة التنزيل: ٢٦، والبرهان: ١٢٩، وأبو حيان، البحر المحيط: ٤٣٣/١، والسيوطي، معترك الأقران: ٦٩/١، وابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير: الجزء الثاني، الكتاب الأول: ٣٨ - ٣٩ .

(٢) انظر: درة التنزيل: ٢٦ - ٢٧، والبرهان: ١٢٩، وكشف المعاني: ١٠٥، وأبو حيان، البحر المحيط: ٤٣٣/١، والبقاعي، نظم الدرر: ١٤١/٢ - ١٤٢، والسيوطي، قطف الأزهار: ٣١٨/١، ومعترك الأقران: ٦٩/١، وابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير: الجزء الثاني، الكتاب الأول: ٣٨ - ٣٩ .

أهوائهم فيما ينكرونه منه ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [الرعد:٣٧] أي العلم بصحة ذلك البعض الذي ينكرون ـ وهو بعض القرآن ـ فلما كان العلم بالقرآن بعض العلم بصحة الإسلام وملحقاً به، وكان قد عُبّر عن العلم بصحة الإسلام بـ ﴿ٱلَّذِى﴾ الذي هو الأبلغ في التعريف، ناسب أن يُعدل في التعبير عن العلم بالقرآن إلى ﴿مَآ﴾ لأنها ملحقة بالمعارف[1].

وأما العدول لمناسبة السياق البعيد فلأن هذا السياق لذكر الوحي كما بينوا، وذلك قوله تعالى ﴿كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَٰكَ فِىٓ أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ أُمَمٌ لِّتَتْلُوَا۟ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الرعد:٣٠] فلما كان الوحي من الغيبيات، وكان معناه غامضاً، اقتضت المناسبة العدول عن ﴿ٱلَّذِى﴾ إلى ﴿مَآ﴾ لشدة إبهامها وخفاء معناها[2].

ومما يقرب من المثال السابق التشابه في قوله تعالى في سورة النحل ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓا۟ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [النحل:٩٦] وفيها أيضاً ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [النحل:٩٧] وفي سورة الزمر ﴿وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[3] [الزمر:٣٥] فقد عُدل عن التعبير بـ ﴿مَآ﴾ في الأُوليين إلى ﴿ٱلَّذِى﴾. والمتشابهات الثلاث في موضوع متقارب، فالأُوليان في جزاء الصابرين، والثالثة في جزاء المحسنين، يدل عليه قوله ﴿ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ليكفّر الله عنهم أسوأ الذي عملوا ويجزيَهم أجرهم بأحسن الذي﴾ الآية [الزمر:٣٤،٣٥].

وقد فرّق أبو جعفر بن الزبير بين «ما» و «الذي» هنا بغير ما ذكرناه في المثال السابق، فذكر أن «الذي» مختص بالموصولية، والعهدية فيه أغلب من الجنسية، وهو أعرق في

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٢٧، والبرهان: ١٣٠، وكشف المعاني: ١٠٥، وأبو حيان، البحر المحيط: ٤٣٣/١، والسيوطي، قطف الأزهار: ٣١٨/١، ومعترك الأقران: ٧٠/١.

(٢) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ٣٥٨/١٠.

(٣) انظر: درة التنزيل: ٤٠٦، والبرهان: ٣٢٢، وملاك التأويل: ٢/ ٦٢٦، والعقد الجميل: ١١٢.

التعريف . أما «ما» فتخرج عن الموصولية ولكن لا يفارقها معنى العموم إذا كانت اسماً شرطياً أو استفهامياً، ولا يفارقها الإبهام إذا كانت صلة أو تعجباً أو نكرة موصوفة، وبالجملة فالإطلاق أملك بها [1] .

وبيّن أبو جعفر المناسبة في وقوع ﴿مَآ﴾ في آيتي النحل بأن الأولى مفتتحة بقوله تعالى ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ۗ﴾ [النحل:٩٦] والمراد بـ ﴿مَآ﴾ في المرتين هنا الإطلاق والعموم، والمعنى في كلتيهما جارٍ مجرى الحصر والتعميم، وكأنه قيل : كل ما عندكم ينفد، وكل ما عند الله باق، فلما كان هذا السياق للعموم ناسب التعبير بـ ﴿مَآ﴾ في آية النحل الأولى ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓا۟ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [النحل:٩٦]. وقريب من ذلك آية النحل الثانية كما بيّن، فإنها مفتتحة بـ ﴿مِّن﴾ في قوله ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ [النحل:٩٧] وبين «مَنْ» و «ما» تقارب، لما بينهما من معان مشتركة ليست لـ «الذي» فإن «الذي» لا تكون نكرة ولا استفهاماً ولا موصوفة ولا مبهمة، إذ لا تفارق التعريف، ثم كانت ﴿مَنْ﴾ هنا أجرى مع ما قُصد من الاستغراق في قوله﴿مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ [النحل:٩٧]، فهذا وذاك وجهان مناسبان للتعبير بـ ﴿مَآ﴾ المراد بها العموم في هذه الآية [2]. أما آية الزمر فهي بخلاف مشابهتيها واردة في معنى الخصوص، فاقتضت المناسبة فيها العدول إلى اللفظ الأخص بالموصولية أي «الذي» وقد بين أبو جعفر بن الزبير هذه المناسبة بقوله: «وأما آية الزمر فواردة في معنى الخصوص المقصود به طائفة بعينها، ألا ترى ما قبلها من قوله تعالى ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ [الزمر:٣٣] والمراد (بالذي) جاء بالصدق رسول الله ﷺ، وبالذي صدّق به متقدمو أصحابه ممن سبق وحسن تصديقه؛ كأبي بكر رضي الله عنه ومن قارب حاله وجرى في نحو مضماره، وهؤلاء لا يشاركهم في حالهم غيرهم، وفيهم ورد ما بعد، وإليهم مرجع الضمائر من قوله ﴿هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر:٣٣] وقوله ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ﴾ [الزمر:٣٤] وقوله ﴿لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم﴾ [الزمر:٣٥] فلم يكن ليصلح هنا غير الأداة العهدية، فجاء بـ ﴿ٱلَّذِى﴾ في الموضعين من قوله ﴿لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ

(١) انظر: ملاك التأويل: ٦٢٦/٢ - ٦٢٧ .

(٢) انظر السابق، والصفحة نفسها .

أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الزمر:٣٥] ولم تكن ﴿مَآ﴾ لتناسب هذا» [١].

وقد جاء هذا العدول من جهة أخرى مناسباً لمقصود السورة كما نبه البقاعي، لأن سورة النحل «مقصودها الدلالة على أنه تعالى تام القدرة والعلم، فاعل بالاختيار، منزّه عن شوائب النقص» [٢] وسورة الزمر «مقصودها الدلالة على أنه سبحانه صادق الوعد، وأنه غالب لكل شيء، فلا يَعْجل لأنه لا يفوته شيء، ويضع الأشياء في أوفق محالّها» [٣] فمقصود سورة الزمر أخص، لأن صدق الوعد والغلبة ووضع الأشياء في أوفق محالّها بعض من تمام القدرة والعلم، ولهذا كان العدول إلى ﴿ٱلَّذِى﴾ في سورة الزمر مناسباً من حيث كون «الذي» أخص بالموصولية من «ما» وأقل إبهاماً منها، وكان التعبير بـ ﴿مَآ﴾ في آيتي النحل واقعاً الموقع المناسب له [٤].

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة البقرة ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة:٢٣١] وفي سورة الطلاق ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [٥] [الطلاق:٢] فالمتشابهان في موضوع الطلاق، ووقع فيهما عدول عن ﴿سَرِّحُوهُنَّ﴾ إلى ﴿فَارِقُوهُنَّ﴾.

واللفظان متقاربان في المعنى، بل مذكوران في الترادف[٦]، ولكن ثمة فرق في مراعاة الجانب الشعوري من معنييهما «لأن لفظ الفراق أقرب إلى الإساءة من الإحسان» [٧].

---

(١) ملاك التأويل: ٦٢٨/٢ - ٦٢٩ . وما وضعناه بين قوسين بالذي هو في الأصل بلا باء، فزدناها لاقتضاء السياق لها .

(٢) البقاعي، نظم الدرر: ١٠١/١١ .

(٣) السابق: ٤٣٦/١٦ .

(٤) انظر السابق: ٥٠٨/١٦ .

(٥) انظر: ملاك التأويل: ١٢٤/١، والعقد الجميل: ٣٠ - ٣١ .

(٦) انظر: المنجد، محمد نور الدين، كشاف الألفاظ الموهمة بالترادف في القرآن الكريم ضمن كتابه الترادف في القرآن الكريم: ٢٤٦.

(٧) ملاك التأويل: ١٢٤/١ .

وقد رأى أبو جعفر بن الزبير أن التعبير بـ ﴿سَرِّحُوهُنَّ﴾ مناسب بالنظر إلى ذلك الفرق، لأن التعبير به ورد في سياق آيات روعي فيها مقصد التلطف وتحسين الحال بين الرجال والأزواج في الصحبة والافتراق[1]، كما في قوله تعالى ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ﴾ [البقرة:٢٢٩] أي إن طلقها تطليقتين فليتق الله في الثالثة؛ بحسن عشرتها إن أراد مراجعتها، وبعدم ظلمها شيئاً من حقها إن أراد طلاقها[2]، وفي قوله تعالى أيضاً ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَأۡخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ شَيۡـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة:٢٢٩] فحرّم على الرجال إذا أرادوا التطليق مضايقة نسائهم ليدفعن لهم ما أعطوهن من المهور إلا إن خاف الزوجان عدم رعاية حقوق الله في أمر الزوجية[3]، وفي قوله تعالى أيضاً ﴿وَإِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمۡسِكُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٖۚ﴾ [البقرة:٢٣١] فأمر بالإحسان إليهن في حالي المراجعة والتطليق. ثم في قوله ﴿وَلَا تُمۡسِكُوهُنَّ ضِرَارٗا لِّتَعۡتَدُواْۚ﴾ [البقرة:٢٣١] فنهى عن الإضرار بهنّ كأن يترك الرجل زوجه معتدّة حتى إذا شارفت انقضاءَ العدة راجعها إرادة الإضرار بها ليحوجها إلى افتداء نفسها بالمال الذي أعطاها إياه مهراً[4]. ثم في قوله تعالى ﴿وَإِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحۡنَ أَزۡوَٰجَهُنَّ إِذَا تَرَٰضَوۡاْ بَيۡنَهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِۗ﴾ [البقرة:٢٣٢] فأمر الأولياء بعدم منع النساء من العودة إلى أزواجهن إذا صلحت الأحوال بين الزوجين[5]. فكل ذلك مُفهِم الأمر بمجاملتهن والإحسان إليهن في حالي الاتصال والانفصال، ولهذا كان التعبير بـ ﴿سَرِّحُوهُنَّ﴾ واقعاً موقعه المناسب[6]. أما آية الطلاق فلم يجر فيما قبلها ولا بعدها ذكر لمضارّة ولا تعرض لعضل، ولا رُوعي فيها جانب المراجعة والإبقاء على الاتصال إلا في قوله ﴿فَإِذَا بَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمۡسِكُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٍ﴾ [الطلاق:٢] كما ذكر

---

(١) انظر السابق، والصفحة نفسها.

(٢) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: ١/٢٧٢.

(٣) انظر السابق، والصفحة نفسها.

(٤) انظر: الأنصاري، عبد الله، تجريد البيان: ١/٧٨.

(٥) انظر السابق، والصفحة نفسها.

(٦) انظر: ملاك التأويل: ١/١٢٤.

أبو جعفر[1]، ودارت آيات السورة المتعلقة بالطلاق بعد ذلك على أحكام الانفصال الذي هو فراق، فكان العدول إلى ﴿فَارِقُوهُنَّ﴾ أنسب.

ومن أمثلة العدول عن التشابه في القصص قوله تعالى في سورة البقرة ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ﴾ [البقرة:٦٠] وفي سورة الأعراف ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۚ﴾[2] [الأعراف:١٦٠] فالمتشابهان في قصة بني إسرائيل، وهي قصة واحدة، والآيتان في جزئية واحدة، هي طلب السقيا، ومع ذلك عبر القرآن بـ ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾ في البقرة، وعدل عنه إلى ﴿فَٱنۢبَجَسَتْ﴾ في الأعراف، والتدقيق في السياقين يُبدي أن ذلك مقصود به التناسب، وشرح ذلك يستوجب التفريق أولاً، إذ إن اللفظين متقاربان في المعنى جداً، بل قد نقل بعضهم ترادفهما[3].

وقد فرق أصحاب توجيه المتشابه بين اللفظين من أوجه، منها أن الانفجار انصباب الماء بكثرة، والانبجاس ظهوره، فالانفجار أبلغ[4]. ومنها أن الانبجاس ابتداء الانفجار وأوله، والانفجار غاية له[5]. ومنها أن الانفجار يدور معناه على انشقاق وسيلان وانبعاث مع كثرة وانتشار واتساع، بخلاف الانبجاس فإن معناه يدور على الظهور والنبوع[6].

أما مناسبة العدول بالنظر إلى الوجه الأول من الفرق؛ أي كون الانفجار أبلغ، فهي أن سياق آية البقرة أبلغ من سياق آية الأعراف من أوجه، الأول ما نقله السيوطي عن صاحب المناجاة (ت٨٣٢هـ) من أن سياق آية البقرة ذُكر فيه استسقاء موسى عليه السلام في قوله

(١) انظر السابق: ١: ١٢٤ - ١٢٥.
(٢) انظر: البرهان: ١٢٥، وملاك التأويل: ١: ٦٧، وكشف المعاني: ٩٨، والعقد الجميل: ١١.
(٣) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ١: ٢٢٨.
(٤) انظر: البرهان: ١٢٥، وكشف المعاني: ٩٨، والسيوطي، قطف الأزهار: ١: ٢٦١، ومعترك الأقران: ١: ٦٨، والإتقان: ٢: ٩٩٨.
(٥) انظر: ملاك التأويل: ١: ٦٧.
(٦) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ١: ٤٠٥.

تعالى ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ﴾ [البقرة:٦٠] بخلاف سياق آية الأعراف فإنه ذُكر فيه استسقاء قومه في قوله تعالى ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ﴾ [الأعراف:١٦٠] واستسقاء موسى أبلغ لأنه طلبٌ من ربه [١] . والثاني ما ذكره الكرماني من أنه وقع في سياق آية البقرة قوله تعالى ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٦٠] أما سياق آية الأعراف فوقع فيه ﴿كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [الأعراف:١٦٠] بلا ذكر ﴿وَٱشْرَبُوا۟﴾ فكان هذا أخف[٢] . والثالث ما ذكره ابن جماعة والبقاعي من أن السياق البعيد لآية الأعراف هو سياق ذكر النعم من لدن قوله تعالى ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة:٤٠] وهو بخلاف السياق البعيد لآية الأعراف، لأنه مبني على توبيخ بني إسرائيل وذمهم على كفرهم بعد الإيمان من لدن قوله تعالى ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْا۟ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ ۚ قَالُوا۟ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [٣] [الأعراف:١٣٨]. فلهذه الأوجه كان سياق آية البقرة أبلغ، فناسبه التعبير باللفظ الأبلغ ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾، ولما كان سياق آية الأعراف أخف، وكان فيه توبيخ وذم، اقتضى تحقيق التناسب العدول إلى لفظ أخف في باب نبوع الماء، فوقع التعبير بـ ﴿فَٱنۢبَجَسَتْ﴾ .

ويمكن أن يُزاد على تلك الأوجه مما يدخل في باب الأبلغية أن الأمر بضرب الحجر وقع بلفظ ﴿فَقُلْنَا﴾ في سياق آية البقرة ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾ [البقرة:٦٠] أما في الأعراف فبلفظ ﴿أَوْحَيْنَآ﴾ في قوله ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾ [الأعراف:١٦٠] والتعبير بالقول أبلغ في باب الظهور من التعبير بالإيحاء، فناسب الإيحاء العدولُ إلى اللفظ الأخف .

ويدخل في باب الأبلغية مناسبة العدول بالنظر إلى الوجه الثالث من أوجه الفرق المذكورة سابقاً، لأن معاني الانشقاق والسيلان والاتساع والكثرة التي يدور عليها الانفجار

---

(١) انظر: السيوطي، قطف الأزهار: ١: ٢٦٢ .

(٢) انظر: البرهان: ١٢٥، والسيوطي، قطف الأزهار: ١: ٢٦١ - ٢٦٢ .

(٣) انظر: كشف المعاني: ٩٨ وقارن بـ٩٧، وانظر أيضاً: البقاعي، نظم الدرر: ٨: ١٣٣، والسيوطي، قطف الأزهار: ١: ٢٦٢، ومعترك الأقران: ١: ٦٨، والإتقان: ٢: ٩٩٨ .

أبلغ من معنيي النبوع والظهور اللذين يدور عليهما الانبجاس. وعلى أية حال فإن تلك المعاني التي يدور عليها الانفجار مناسبة لسياق آية البقرة الذي هو للامتنان بالنعم كما نبه البقاعي. ولما كان سياق آية الأعراف للتوبيخ والذم كان المناسب العدول إلى ما يدل على مجرد النبوع والظهور، فورد التعبير بـ ﴿فَٱنۢبَجَسَتۡ﴾ كما نبه البقاعي[1].

وأما مناسبة العدول بالنظر إلى الوجه الثاني من أوجه التفريق فتدور على اختلاف حكاية طلب السقيا في الآيتين ما بين ابتداء وغاية، ففي الأعراف حُكي ابتداء الطلب، إذ طلب قوم موسى السقيا منه، قال تعالى ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰهُ قَوۡمُهُۥٓ﴾ [الأعراف:١٦٠] وفي البقرة حُكيت الغاية، إذ طلب موسى السقيا من ربه، قال تعالى ﴿وَإِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ﴾ [البقرة:٦٠] فكان المناسب هنا التعبير عن ظهور الماء بالانفجار الذي هو غاية الانبجاس، والمناسب في الأعراف العدول إلى ما فيه معنى الابتداء في ظهور الماء، وهو الانبجاس كما نبه أبو جعفر بن الزبير[2].

ومن أمثلة التشابه الواقع في قصة واحدة أيضاً قوله تعالى في سورة الأعراف ﴿قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ وَأَرۡسِلۡ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾ [الأعراف:١١١] وفي سورة الشعراء ﴿قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ وَٱبۡعَثۡ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾[3] [الشعراء:٣٦] فالمتشابهان في قصة موسى عليه السلام، ويتناولان منها مشاورة فرعون لملئه وقومه في أمر موسى وهو يريد حملهم على تكذيبه، إذ أخبر الله عنه أنه قال في موسى ﴿قَالَ لِلۡمَلَإِ حَوۡلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٞ يُرِيدُ أَن يُخۡرِجَكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِۦ فَمَاذَا تَأۡمُرُونَ قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ﴾ [الشعراء:٣٤-٣٦] أي أخِّر أمرهما، ومع أن القصة واحدة، والجزئية واحدة، اختلف تعبير القرآن عن ذلك، فعبّر في الأعراف بـ ﴿أَرۡسِلۡ﴾ وعدل عنه إلى ﴿ٱبۡعَثۡ﴾ في الشعراء.

واللفظان متقاربان في المعنى جداً، ويُستعمل أحدهما مكان الآخر لأنهما مترادفان[4]، بيد أن « أرسلَ يختص بما لا يختص به بعث، لأن البعث لا يتضمن ترتيباً،

---

(١) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ١: ٤٠٥، و ٨: ١٣٣.

(٢) انظر: ملاك التأويل: ١: ٦٨، والسيوطي، معترك الأقران: ٣: ٨.

(٣) انظر: درة التنزيل: ١٧٠، والبرهان: ١٩٧، وملاك التأويل: ١: ٤٣٤، وكشف المعاني: ١٨٦، والعقد الجميل: ٨٤.

(٤) انظر: درة التنزيل: ١٧٠، والمنجد، محمد نور الدين، كشاف الألفاظ الموهمة بالترادف في القرآن الكريم ضمن كتابه الترادف في القرآن الكريم: ٢٣٤.

والإرسال أصله تنفيذ من فوق إلى أسفل» [1]. فهو يتضمن نوعاً من الفوقية والعلوّ [2]. وثمة فرق آخر، هو أن «أرسِلْ أخص في باب الإرسال من ابعث، إذ لا يقال: أرسلَ إلا فيما كان توجيهاً فيه معنى الانتقال حقيقة أو مجازاً، أما بعث فأوسع، فإنه يقع بمعنى الإرسال وبمعنى البعث الأخراوي، ففيه اشتراك» [3] ومجمل الفرق أن أرسل خاص بالانتقال وفيه نوع من الفوقية والعلوّ، أما بعث فمشترك وليس فيه ذلك النوع.

أما مناسبة وقوع ﴿أَرْسَلَ﴾ في آية الأعراف فهو كما بين الخطيب الإسكافي -وتابعه الكرماني ـ أن فرعون تعالى على العامة ولم يشاورهم بنفسه، وإنما أخبر عنه ملؤه، أي أشراف قومه، وذلك قوله تعالى ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾ يريد أن يخرجكم من أرضكم فماذا تأمرون﴾ [الأعراف:١٠٩ـ١١٠] فأجاب العامة فيما أخبر الله عنهم ﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ﴾ [الأعراف:١١١] فلما تعالى عليهم ولم يكلمهم بنفسه كانت الحكاية باللفظ الذي فيه نوع علو وفوقية أنسب [4]. وقيل : إن قوله تعالى ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف:١١٠] هو من قول الملأ، قالوه لفرعون وحده تفخيماً وتعظيماً [5]، فعلى هذا جرى خطابهم له بـ ﴿أَرْسَلَ﴾ فكان مناسباً لما فيه من التفخيم والتعظيم له كما ذكر الكرماني وغيره [6]. وأما مناسبة العدول إلى ﴿ٱبْعَثْ﴾ في سورة الشعراء فهي زوال مقتضي التفخيم والعلو لأنه ـ كما نبه الخطيب الإسكافي ومتابعوه ـ صُدّر الكلام فيها بأنه هو القائل للملأ، قال تعالى مخبراً عنه ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾ [الشعراء:٣٤] فكان الأنسب لتنازله معهم ومشاورته لهم أن يُحكى خطابهم له بلفظ خالٍ من معنى الفوقية والعلو، فاقتضى إحراز هذا التناسب العدول إلى ﴿ٱبْعَثْ﴾ [7].

---

(١) درة التنزيل: ١٧٠.
(٢) انظر: البرهان: ١٩٧، وكشف المعاني: ١٨٦، والسيوطي، قطف الأزهار: ٢: ١٠٣٩.
(٣) ملاك التأويل: ١: ٤٣٩ .
(٤) انظر: درة التنزيل: ١٧٠ - ١٧١، والبرهان: ١٩٧ .
(٥) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ٧: ٢٥٧ .
(٦) انظر: البرهان، ١٩٧، وكشف المعاني: ١٨٦، والسيوطي، قطف الأزهار: ٢: ١٠٣٩ .
(٧) انظر: درة التنزيل: ١٧١، والبرهان: ١٩٧، وكشف المعاني: ١٨٦ - ١٨٧، والسيوطي، قطف الأزهار: ٢: ١٠٣٩ .

وأضاف أبو جعفر بن الزبير مناسبة العدول لترتيب المصحف، وذكر أن مثل هذه المناسبة مطردة، وبيان ذلك أن المراعى في الترتيب إذا اجتمع لفظان في المتشابهين خاص ومشترك، أن يُقدم الخاص ويؤخر المشترك، فلما كان ﴿أَرْسَلَ﴾ خاصاً ناسب أن يُعبر به في سورة الأعراف لتقدمها على الشعراء، ولما أُريد التنويع في العبارة كان المناسب أن يُعبر باللفظ المشترك ﴿ابْعَثْ﴾ مراعاة للمطرد في الترتيب[1]. وهو وجه غير وجيه كما بيّنا في منهج التوجيه.

ومن أمثلة العدول عن التشابه في القصة الواحدة أيضاً قوله تعالى في سورة البقرة ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] وفي سورة الحجر ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ﴾ [الحجر: ٢٨] وفي سورة ص ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ﴾ [2] [ص: ٧١] فالمتشابهات الثلاث في قصة آدم، وتتعلق منها بابتداء خلقه، وقد عبر القرآن في الأولى بـ ﴿جَاعِلٌ﴾، وعُدل عنه في الأُخريين إلى ﴿خَٰلِقٌ﴾.

واللفظان متقاربان في المعنى ومذكوران فيما ترادف من ألفاظ القرآن[3]، ولكن بينهما فرق لأن «جعل إذا كان بمعنى خلق يُستعمل في الشيء يتجدد ويتكرر، كقوله ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] لأنهما يتجددان زماناً بعد زمان»[4].

أما وجه المناسبة فهو ما بينه الكرماني من أن ﴿جَاعِلٌ﴾ وقع بإزاء ﴿خَلِيفَةً﴾ في سورة البقرة، ولفظ الخليفة فيه معنى التجدد، لأنه يدل على أن بعضهم يخلف بعضاً إلى يوم القيامة. أما العدول إلى ﴿خَٰلِقٌ﴾ فلأنه وقع بإزاء ﴿بَشَرًا﴾، وليس في هذا اللفظ دلالة على التجدد والتكرار، فناسبه أتم مناسبة [5].

ومن أمثلة العدول عن التشابه في القصتين المختلفتين قوله تعالى في سورة آل عمران ﴿قَالَ كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٤٠] عقب حكايته عن زكريا عليه السلام أنه سأل

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ١: ٤٣٩.

(٢) انظر: البرهان: ٢٣٧، والعقد الجميل: ٧ - ٨.

(٣) انظر: الكفوي، الكليات: ٢٩، والمنجد، محمد نور الدين، كشاف الألفاظ الموهمة بالترادف في القرآن الكريم ضمن كتابه الترادف في القرآن الكريم: ٢٣٣.

(٤) البرهان: ٢٣٨.

(٥) انظر السابق، والصفحة نفسها.

الله ولداً، وأن الملائكة بشرته باستجابة الله له وأنه سيولد له يحيى عليه السلام على كبر سنه وعقر امرأته، وأنه استعظم قدرة الله تعالى فقال فيما أخبر الله عنه ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ وَٱمْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾ [آل عمران: ٤٠] فأجيب بقوله تعالى ﴿قَالَ كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٤٠] فهذا في قصة زكريا، وشابهه قوله تعالى في قصة مريم ﴿قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [1] [آل عمران: ٤٧] عقب حكايته عن تبشير الملائكة لمريم بولادة المسيح عليه السلام، وأن مريم استعظمت قدرة الله تعالى فقالت فيما أخبر الله عنها ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ [آل عمران: ٤٧] فأجيبت بقوله تعالى ﴿قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٤٧] فعبّر القرآن بـ ﴿يَفْعَلُ﴾ في قصة زكريا، وعدل عنه إلى ﴿يَخْلُقُ﴾ في قصة مريم.

واللفظان متقاربان في المعنى[2]، بيد أن بينهما فرقاً في الاستعمال؛ فلفظ «الفعل يستعمل كثيراً فيما يجري على قانون الأسباب المعروفة، ولفظ الخلق يستعمل في الإبداع والإيجاد ولو بغير ما يُعرف من الأسباب، فيقال: خلق السموات والأرض، ولا يقال: فعل السموات والأرض» [3] ثم إن «الخلق أخص من الفعل، إذ كل خلق فعل وليس كل فعل خلقاً» [4].

ومما رُوعي بالعدول عن التشابه هنا المناسبة المبنية على اختلاف القصتين في الغرابة، وكون الثانية أعجب من الأولى وأخص منها، كما نبه جماعة وبينوا ذلك بأن ولادة يحيى من أب وأم داخلة في المألوف المعتاد، وجارية على ما تُعورف من الأسباب، وإن كانت آية لزكريا وزوجه من حيث كونه شيخاً هرماً وكونها عاقراً، فلما كانت هذه الولادة جارية على الأسباب المعروفة كان المناسب أن يعبر في قصتها بالفعل الذي يكثر استعماله فيما يجري على قانون الأسباب المعروفة وهو ﴿يَفْعَلُ﴾. ولما كانت ولادة عيسى من أم بلا أب خارجة عن المتعارف كانت أبدع وأغرب، فاقتضت المناسبة العدول إلى لفظ يدل على الإبداع

---

(١) انظر: العقد الجميل: ٤٠.

(٢) انظر: الكفوي، الكليات: ٢٩.

(٣) رضا، محمد رشيد، تفسير المنار: ٣: ٣٠٧.

(٤) الطوفي، الإكسير: ٣٩.

والإيجاد الخارج عما تعورف من الأسباب وهو لفظ ﴿يَخْلُقُ﴾. ثم لما كان هذا اللفظ أخص من ﴿يَفْعَلُ﴾ كان العدول إليه في هذه القصة أنسب من حيث كانت أخص من سابقتها؛ إذ إنها ولادة من غير أب وتلك من أبوين[1].

وثمة مناسبة أخرى بالنظر إلى السياق نبه عليها البقاعي، وهي أنه حُكي في سياق الآية الواردة في قصة زكريا استنباؤه عن الغلام في قوله تعالى ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ﴾ [آل عمران:٤٠] ومادة هذه الكلمة تدور على معنى القوة والكمال لا معنى الخلق، فكان التعبير بـ ﴿يَفْعَلُ﴾ مناسباً لذلك. أما الآية الواردة في قصة مريم فحكي في سياقها استبعادها لمطلق الحَبَل والتكوين لعدم جريان ذلك على الأسباب، فلم تعين كونه ذكراً كما أخبر الله تعالى عنها ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ [آل عمران:٤٧] فاقتضت المناسبة العدول إلى لفظ فيه معنى التكوين، فقيل ﴿يَخْلُقُ﴾ [2].

ومن أمثلة العدول عن التشابه الجاري مجرى القصتين قوله تعالى في سورة الكهف ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا﴾ [الكهف:٣٥-٣٦] وفي سورة فصلت ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِي وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ لِي عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ﴾[3] [فصلت:٥٠] فما في الكهف وارد في قصة كافر منكر للبعث، وما في فصلت ليس في قصة لأن قبل الآية التي ذكرناها قوله تعالى ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ﴾ [فصلت:٤٩] ومع ذلك فالغاية الحاصلة من المتشابهين واحدة، وهي وصف حال المنكر للبعث[4]، ولذلك قلنا: إنهما يجريان مجرى القصتين، وقد عبر القرآن في الأولى بلفظ ﴿رُّدِدتُّ﴾، وعدل عنه في الثانية إلى ﴿رُّجِعْتُ﴾.

---

(١) انظر: الطوفي، الإكسير: ٣٩ - ٤٠، وأبو حيان، البحر المحيط: ٤٦٢/٢، والسيوطي، قطف الأزهار: ٥٩١/١ و ٥٩٣، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: ٣٦٣/١، والآلوسي، روح المعاني: ١٦٤/٣، ورضا، محمد رشيد، تفسير المنار: ٣٠٧/٣، وابن عاشور، محمد الطاهر: ٢٤٢/٣ و٢٤٩ .

(٢) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ٤: ٤٠٠ - ٤٠١ .

(٣) انظر: درة التنزيل: ٢٨١ - ٢٨٢، والبرهان: ٢٥٦، وملاك التأويل: ٦٤٤/٢، وكشف المعاني: ٢٣٩ - ٢٤٠، والعقد الجميل: ١١٦ .

(٤) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٦٤٤ .

ومعنى اللفظين متقارب، بل قد نُقل ترادفهما [1]. ورأى بعض من وجه هذا التشابه أن بينهما فرقاً؛ فمنهم من ذهب إلى أن الرد فيه معنى كراهية للمردود، بخلاف رجع فليس فيه ذلك[2]، ومنهم من ذهب إلى أن الرد يفهم معنى القهر والتعنيف بأكثرية الوقوع لا بأصل الوضع، أما رجع فلا [3]. والمذهبان متقاربان كما هو واضح.

والوجه المناسب للعدول عن التشابه ـ كما بين الخطيب الإسكافي وغيره ـ اختلاف الحال بين صاحبي الآيتين على ما أفاده سياق كل منهما، فصاحب آية الكهف ذُكر أن الله آتاه جنتين حوتا مراده واشتملتا على ما أراد، قال تعالى ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَٰبٍ وَحَفَفْنَٰهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا﴾[الكهف:٣٢-٣٣] فقدّر أن جنتيه تدومان له، قال تعالى ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا﴾ [الكهف:٣٤] فلما وصفها بالخلود كان نقله عنها خلاف محبته، فناسبه التعبير باللفظ الذي يدل على الكراهة وهو ﴿رُّدِدتُّ﴾، بخلاف آية فصلت إذ لم يقع في سياقها ما يناسب معنى الكراهية، ولا بالغ صاحبها في وصف ما كان عليه كما بالغ ذاك في وصف جنته، وإنما وقع في سياقها ذكر دعاء ورحمة بعد ضراء، قال تعالى ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ ﴿٤٩﴾ وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِى وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّىٓ إِنَّ لِى عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ﴾ [فصلت:٤٩-٥٠] فكان المناسب هنا العدول إلى لفظ مرادف لرددت غير متضمن معنى الكراهة، وهو ما يحققه ﴿رُّجِعْتُ﴾ [4].

وثمة وجه آخر لمناسبة العدول بالنظر إلى ما يُفهمه رد من معنى القهر والتعنيف، بينه أبو جعفر بن الزبير، وهو قريب من الأول لأن مداره على اختلاف حال من ضُرب به المثل في المتشابهين، فالذي في فصلت أرجى حالاً من المذكور في الكهف، لكون صاحب آية

---

(١) انظر: المنجد، محمد نور الدين، كشاف الألفاظ الموهمة بالترادف في القرآن الكريم ضمن كتابه الترادف في القرآن الكريم: ٢٤٤.

(٢) انظر: درة التنزيل: ٢٨٢ .

(٣) انظر: ملاك التأويل: ٦٤٦/٢ - ٦٤٧ .

(٤) انظر: درة التنزيل: ٢٨٢، والبرهان: ٢٥٦، وكشف المعاني: ٢٤٠، والآلوسي، روح المعاني: ٢٧٦/١٥ .

الكهف أبعد عن الإيمان كما يبينه سياق الآية، إذ إنه «لايكاد شيء من كلمها يجري في وصف المؤمن، ألا ترى ابتداء مطلع المذكور فيها مُخبراً عنه بقوله ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ [الكهف:٣٥] وبقوله ﴿مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا ﴿٣٥﴾ وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً﴾ [الكهف:٣٦،٣٥] ثم حكم لنفسه بعد إنكاره البعث باستحقاق ما عُجِّل له من جعل الجنتين كما وُصفتا فقال: ﴿وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّى لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا﴾ [الكهف:٣٦] »[1]. أما آية فصلت فافتُتحت بصفة تعم المؤمن والكافر، قال تعالى ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت:٤٩] أي من أن يدعو لنفسه بالخير، وبهذه الصفة التي توجد في المؤمنين افتُتح وصف من ضُرب به المثل في الآية، وأُتبع وصفه بأنه قال ﴿وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّىٓ إِنَّ لِى عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ﴾ [فصلت:٥٠] وليس قوله: ﴿إِنَّ لِى عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ﴾ في موازنة قول صاحب آية الكهف مُقْسماً: ﴿لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا﴾ [الكهف:٣٦] فناسب تمادي صاحب آية الكهف في الحكم لنفسه باستحقاق الخير أن يُعبَّر في قصته بلفظ يُشعر بالقهر والتعنيف، ولما كانت حال صاحب آية فصلت أرجى ناسبها العدول إلى لفظ لا يشعر بقهر ولا تعنيف، فقيل: ﴿رُّجِعْتُ﴾ [2].

٢. العدول بالمبدلات اللفظية المتباينة:

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى في سورة الرعد ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ [الرعد:٣٧] وفي سورة طه ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [3] [طه: ١١٣] فالمتشابهان في موضوع إنزال القرآن، بيد أنه سمي ﴿حُكْمًا﴾ في الرعد، وعُدل عنه إلى الاسم الأشهر في طه فقيل ﴿قُرْءَانًا﴾، وذلك لمناسبة معنى كل منهما لسياقه.

والمناسبة في ذلك أن سياق آية الرعد لتفصيل حُكم الله سبحانه السابق في خلقه، وسياق آية طه لذكر قصص موسى عليه السلام، والقصص يناسبه معنى القراءة الذي يدل

---

(١) ملاك التأويل: ٢: ٦٤٥.

(٢) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٥٦٩، والعقد الجميل: ١٠٤.

عليه لفظ ﴿قُرْءَانًا﴾، بيّن هذا أبو جعفر بن الزبير فقال في آية الرعد: «لم يتقدم قبلها شيء من القصص الإخبارية، وإنما المتقدم فيها تفاصيل أحكام مرجعها بجملتها إلى اختلاف أحوال المكلفين جرياً على ما سبق من قضائه فيهم وتفصيل أحوالهم بحسب ما قدره سبحانه في أزله وما حكم به عليهم، كقوله سبحانه ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ﴾ [الرعد:١٩] ثم بين تعالى حكم كل من الفريقين بعد وصفهم، ثم أعقب [بمآل] الفريقين فقال فيمن هداه بعلم ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرعد:٢٣] إلى قوله ﴿فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد:٢٤]، وأتبع [بمآل] الآخرين الموصوفين بنقض عهده سبحانه، وأخبر بأن ﴿لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ [الرعد:٢٥]، وبين تعالى حكمه في بسط الرزق لمن يشاء وقبضه عمن يشاء، فقال تعالى ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد:٢٦]، وأعلم تعالى أنه ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ﴾ [الرعد:٢٧]، ثم وصفهم بإيمانهم واطمئنان قلوبهم بذكره وما منحهم بقوله ﴿وَإِلَيْهِ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ﴾ [الرعد:٢٩]، ودارت الآي بعدُ على أن كل جارٍ في خلقه فبتقديره، وتناسب ذلك إلى الآية، وكل ما تقدم فهو حكمه سبحانه السابق في خلقه، فأعقب ذلك بقوله ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ [الرعد:٣٧]، قال الزمخشري: حكمة عربية، أي مترجمة بلسان العرب» [(١)] ثم قال أبو جعفر في آية طه: «لما تقدم آية سورة طه قصص موسى، وما جرى من فتنة قومه بعده بفعل السامري، وما كان من قول هارون عليه السلام وتذكيره إياهم، وقول بني إسرائيل ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه:٩١] إلى قوله ﴿كَذَٰلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ مَا قَدْ سَبَقَ وَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا﴾ [طه:٩٩] والمراد به القرآن، ثم أتبع هذا بما يلائمه إلى قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [طه:١١٣] أي قصصاً مقروءاً بلسان العرب مذكّراً من وُفق لاعتباره والاتعاظ به ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه:١١٣]» [(٢)] فهذا السياق أولى بالاسم الذي فيه معنى القراءة، بل لا يناسبه إلا ذلك، فاقتضى تحقيق المناسبة العدول إلى ﴿قُرْءَانًا﴾.

---

(١) ملاك التأويل: ٢: ٥٦٩ - ٥٧٠، وانظر ما نقله عن الزمخشري في الكشاف: ٢: ٣٦٣. وما وضعناه بين قوسين هو في الأصل بحال، وأشار المحقق في حاشيته إلى أنه وقع في بعض نسخ المخطوط بمآل، وكان عليه أن يثبت ذلك في المتن لأنه أنسب للمعنى.

(٢) ملاك التأويل: ٢: ٥٧٠ - ٥٧١.

ومن أمثلة العدول عن التشابه في الموضوع الواحد أيضاً قوله تعالى في سورة الرعد ﴿فَأَمْلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [الرعد:٣٢] وفي سورة الحج ﴿فَأَمْلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ [1] [الحج:٤٤] فقد عبر القرآن في الأولى بلفظ ﴿عِقَابِ﴾، وعدل في الثانية إلى ﴿نَكِيرِ﴾.

واللفظان متباينان من حيث كون «العقاب أشد موقعاً من النكير، لأن الإنكار قد يقع على ما لا عقاب فيه بالفعل وعلى ما فيه العقاب بالفعل، أما مسمى العقاب فإنما يراد به في الغالب أخذٌ بعذاب مناسب لحال المجرم إثر معصيته وعَقِيب جريمته» [2].

والوجه المناسب للعدول كون آية الحج في سياق أخف من سياق مشابهتها؛ بين ذلك أبو جعفر بن الزبير فقال: «تقدم في آية الرعد قوله تعالى ﴿وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [الرعد:٣٢] والاستهزاء أمر مرتكَب زائد على التكذيب من التهاون والاستخفاف بجريمة مرتكبة أشنع جريمة، فناسبها الإفصاح بالعقاب. أما آية الحج فإن الوعيد فيها للمذكورين بالتكذيب، ولم يُذكر منهم استهزاء، قال تعالى ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكُذِّبَ مُوسَىٰ﴾ [الحج:٤٢-٤٤] فلم يُخبر عن هؤلاء بغير التكذيب، وليس كالاستهزاء؛ فقد يؤمن المكذب ويصلح حاله، أما المستهزئ فلا يصلح، وقد كفى الله نبيه إياهم، فقال تعالى ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ [الحجر:٩٥]» [3] ولذلك كان العدول إلى الإنكار أنسب، فقيل ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾.

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة الأنبياء ﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٩٢] وفي سورة المؤمنين ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [4] [المؤمنون:٥٢]، فوقع في الأولى ﴿فَاعْبُدُونِ﴾، وعُدل عنه إلى ﴿فَاتَّقُونِ﴾.

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٥٦٨، والعقد الجميل: ١٠٣ - ١٠٤.

(٢) ملاك التأويل: ٢: ٥٦٨.

(٣) السابق: ٢: ٥٦٨ - ٥٦٩.

(٤) انظر: درة التنزيل: ٣٠٣ - ٣٠٤، والبرهان: ٢٧٠، وملاك التأويل: ٢: ٧٠٧، وكشف المعاني: ٢٥٨، والعقد الجميل: ١٢٣.

واللفظان متباينان في المعنى، لأن العبادة الطاعة لله بتوحيده[1]، والاتقاء اتخاذ العمل الصالح المستوجب للثواب وقايةً تمنع من العقاب، وهو مترتب على العبادة لأنها مأمور بها لحصول الاتقاء، وهو أبلغ منها في التخويف والتحذير[2]. فبين اللفظين تباين واضح مع أن المتشابهين في شيء واحد هو الأمر باتباع ملة الإسلام التي اتفق عليها جميع الأنبياء، لأن الأمة هنا الملة، والإشارة بـ ﴿هَٰذِهِۦٓ﴾ إلى ملة الإسلام؛ أي ملة الإسلام هي ملتكم التي يجب أن تتمسكوا بها فلا تنحرفوا عنها ملة واحدة غير مختلفة. وقيل غير ذلك، وجمهور المفسرين على ما ذكرناه، وهو الأظهر[3]. وثمة أمر آخر تترتب عليه معرفة أوجه التناسب، وهو أن الخطاب في آية الأنبياء للناس كافة[4]، وقيل: لفرق الكفار الذين تفرقوا في الباطل[5]، والخطاب في آية المؤمنين للرسل ومن تبعهم من المؤمنين الخُلّص، لقوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا ۖ إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ۝ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾ [6] [المؤمنون: ٥١ ـ ٥٢] .

وقد أبدى من وجه هذا التشابه عدة أوجه من المناسبة التي راعاها العدول، يرجع كلها إلى النظر في أمرين، فيمن توجّه إليه الخطاب في السورتين، وفي جملة القصص الواردة في كل منهما. ومدار الأول على أن الخطاب في آية الأنبياء لغير العابدين كما بين الخطيب الإسكافي ومن تابعه؛ وهم كما سبق فرق الكفار المتفرقة في طرق الباطل، أو كل الخلق، وأياً كان فالمناسب له الأمر بالعبادة التي هي التوحيد كما بين الخطيب الإسكافي ومن تابعه[7]. ويقرب من قول من قال: كل الخلق، ما رآه البقاعي من أن تصدير السورة بالناس في قوله تعالى ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١] مناسب للتعبير بمطلق العبادة[8] .

---

(١) انظر: الفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز: ٤: ٩، وقارن بالبرهان: ٢٧٠ .
(٢) انظر: درة التنزيل: ٣٠٦، وملاك التأويل: ٢: ٧٠٨، وأبو حيان، البحر المحيط: ٦: ٤٠٩ .
(٣) انظر: درة التنزيل: ٣٠٤، والآلوسي، روح المعاني: ١٧: ٨٩ .
(٤) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٧٠٧ .
(٥) انظر: درة التنزيل: ٣٠٥، والبرهان: ٢٧٠ .
(٦) انظر: درة التنزيل: ٣٠٥، وقارن بالبرهان: ٢٧٠، وانظر أيضاً: الآلوسي، روح المعاني ١٨: ٤٠ .
(٧) انظر: درة التنزيل: ٣٠٥، والبرهان: ٢٧٠، وكشف المعاني: ٢٥٨ .
(٨) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ١٣: ١٥٦ .

والخطاب في آية المؤمنين للرسل ومن تبعهم من المؤمنين الخلّص كما تقدم، فكان الأنسب كما بين الخطيب الإسكافي ومن تابعه العدول إلى ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ لأن الأنبياء والمؤمنين مأمورون بالتقوى، وعلى ذلك جاء خطابهم في القرآن الكريم، قال تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب:١] وقال ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة:١١٩] وقال ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلۡتَنظُرۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ لِغَدٖ﴾ [1] [الحشر:١٨]. كما أن العدول إلى ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ أنسب أيضاً من حيث كان أكثر من خوطب في سورة المؤمنين الأنبياء والمؤمنون فغُلِّب خطابهم على خطاب غيرهم فوقع الأمر بالتقوى كما ذكر الخطيب الإسكافي[2]. بيد أنه يعكّر على هذا الوجه وقوع الأمر بالتقوى كثيراً في خطاب الكفار غير العابدين وفي خطاب الناس أجمعين[3]، وإن كان الأكثر بنسبة ضئيلة مجيئه في خطاب الرسل والمؤمنين.

أما الأمر الثاني الذي تتبين مناسبة العدول فيه بالنظر في جملة القصص الواردة في السورتين فمداره على أن ما في سورة الأنبياء من تلك القصص مبني على التأنيس واللطف والإحسان، فكان المناسب له ﴿فَٱعۡبُدُونِ﴾، وما في سورة المؤمنين معدول به عن ذلك إلى ما فيه شَوْب تخويف، فكان الأنسب له العدول إلى ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ لما فيه من معنى التخويف، قال أبو جعفر بن الزبير: «إذا اعتبرنا ما قُدم من قصص الرسل في السورتين وجدنا الوارد في سورة الأنبياء مقصوراً على ذكر منحهم وتخليصهم وتأييدهم، من لدن قوله تعالى في إبراهيم ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَآ إِبۡرَٰهِيمَ رُشۡدَهُۥ﴾ [الأنبياء:٥١] الآيات إلى قوله ﴿ءَابَآءَنَا لَهَا عَٰبِدِينَ﴾ [الأنبياء:٥٣]، فتضمنت هذه (الآي) بضعة وعشرين نبياً؛ أولهم إبراهيم وآخرهم من أُعقب ذكره بالآية المذكورة، وقد اقتُصر من قصصهم في هذه (الآي) على ما يُطلع المؤمنين على تكفله سبحانه بالمصطَفَين من عباده وما اختصهم به، ولم يرد مع ذلك تكذيب قومهم لهم ولا ما

(١) انظر: درة التنزيل: ٣٠٥ - ٣٠٦، والبرهان: ٢٧٠، وكشف المعاني: ٢٥٨، والبقاعي، نظم الدرر: ١٣: ١٥٦.

(٢) انظر: درة التنزيل: ٣٠٦، وذكر نحو ذلك البقاعي في نظم الدرر: ١٣: ١٥٦.

(٣) من ذلك على سبيل المثال: النساء: ١، وهود: ٧٨، والحجر: ٦٩، والشعراء: ١٠٨ و ١١٠ و ١٢٦ و١٣١ و ١٣٢ و ١٤٤، ويس: ٤٥، والزخرف: ٦٣.

يرجع إلى هذا، وكل هذا تأنيس وذكر نعم وآلاء وألطاف يناسبها قوله ﴿فَٱعْبُدُونِ﴾»[1]. وقال في الآية الثانية: «وأما الوارد في سورة المؤمنين فتضمن الطرف الذي عُدل عنه في سورة الأنبياء، وهو ذكر جواب الأمم للرسل وقبيح تكذيبهم إياهم، وشنيع ردهم وقبيح مقالهم، كقولهم في نوح عليه السلام: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ﴾ [المؤمنون:٢٤] إلى قوله: ﴿مَّا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِىٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٤﴾ * إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌۢ بِهِۦ جِنَّةٌ﴾ [المؤمنون:٢٤.٢٥] ثم بالغوا في الاستهزاء بقولهم في إخبار الله سبحانه عنهم ﴿فَتَرَبَّصُوا۟ بِهِۦ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [المؤمنون:٢٥] وقول أهل القرى المذكورين بعد قوم نوح لنبيهم ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴿٣٣﴾ * وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣.٣٤] إلى قوله ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا وَمَا نَحْنُ لَهُۥ بِمُؤْمِنِينَ ﴿٣٨﴾﴾ [المؤمنون:٣٨]، وقوله تعالى لما تواتر ذكر إرسال الرسل وتكذيب قومهم لهم، فقال تعالى ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾ [المؤمنون:٤٤] إلى قوله ﴿فَبُعْدًا لِّقَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون:٤٤]، وقال تعالى مخبراً عن قوم موسى ﴿فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا عَالِينَ﴾ [المؤمنون:٤٦]، فناسب هذا التخويف قوله عقب هذا ﴿فَٱتَّقُونِ﴾»[2].

ونحا أبو حيان منحى أستاذه أبي جعفر، فذكر أن قوله تعالى ﴿فَٱعْبُدُونِ﴾ وقع بعد قصص أكثرها دال على الإحسان واللطف، كما في قصة أيوب ويونس وزكريا ومريم، فكان الأمر بالعبادة مناسباً لذلك مقارنة بآية الأنبياء، إذ وقعت بعد قصص ذُكر فيها إهلاك طوائف كثيرة من قوم نوح ومن بعدهم من الأمم، فكان المناسب لهذا الإهلاك العدول إلى ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ لما فيه من معنى التخويف[3]، ولم يكن يصلح هنا الأمر بالعبادة.

وأضاف أبو جعفر بن الزبير مناسبة ترتيب المصحف، فذكر أن التعبير بـ ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ في سورة المؤمنين مناسب لذلك الترتيب من حيث كان الاتصاف بالتقوى مترتباً على الاتصاف

---

(١) ملاك التأويل: ٧٠٩/٢، وما بين قوسين هو في الأصل الآية ، والصواب ما ذكرناه.

(٢) السابق: ٧٠٩/٢ - ٧١٠، وما وضعناه بين قوسين في الموضع الأول وقع في الأصل مصحّفاً بلفظ أطعمتم ، وفي الموضع الثاني إذاً ساقط من الأصل.

(٣) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٤٠٩/٦.

بالعبادة[1]، وكانت سورة المؤمنين بعد سورة الأنبياء في ترتيب المصحف، فكان العدول إلى ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ مناسباً من هذا الوجه، كما كان التعبير بـ ﴿فَٱعْبُدُونِ﴾ في سورة الأنبياء مناسباً.

ومن أمثلة العدول عن متشابه القصص ما حكاه الله تعالى في سورة الأعراف من قول لوط عليه السلام لقومه ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [الأعراف: ٨١] ثم حكى عنه قوله لهم في سورة النمل ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [2] [النمل: ٥٥] فالمتشابهان في قصة واحدة، وفي جزئية واحدة منها، فكان الأصل ألا يُعدل عن التشابه ولا سيما أن اللفظين ﴿مُّسْرِفُونَ﴾ و﴿تَجْهَلُونَ﴾ متباينان في المعنى، لأن الإسراف تجاوز الحدود في الفعل، والجهل ضد العلم[3]، ولكن اقتضى العدولَ مناسبة مقصود السورتين وسياق الآيتين.

أما مناسبة مقصود السورتين فهي كما نبه البقاعي أن سورة الأعراف مقصودها إنذار المعرضين عن الحق، فناسب ذلك وصفُه لهم بأنهم بلغوا من الجهل غايته، فقيل ﴿مُّسْرِفُونَ﴾ لأن الإسراف غاية الجهل. وسورة النمل مقصودها إظهار العلم والحكمة، فكان المناسب العدول إلى ﴿تَجْهَلُونَ﴾ لأنه خلاف العلم والحكمة[4].

وأما مناسبة السياق فلأن آية الأعراف وقع في سياقها وصف قوم لوط بأنهم غير مسبوقين إلى فعل الفاحشة، قال تعالى ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٠] ففي سبقهم إليها تجاوز للحدود المعهودة للعالمين، فكان المناسب التعبير بـ ﴿مُّسْرِفُونَ﴾ لأن معناه مجاوزون للحدود. وذهب أبو جعفر بن الزبير إلى أنه «قصد بما ذكر في سورة الأعراف الإشارة إلى التعريف بانهماكهم في الجرائم وقبيح المرتكبات، فنص على أفحشها، وحصل الإيماء إلى ما وراء ذلك بما ذكر من إسرافهم، فقيل ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [الأعراف: ٨١]» [5]. وما ذهبنا إليه أولى وأوضح.

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٧٠٨ - ٧٠٩.
(٢) انظر: درة التنزيل: ١٦٠ - ١٦١، والبرهان: ١٩٣، وملاك التأويل: ١: ٤١٨، والعقد الجميل: ٨١.
(٣) انظر: الراغب الأصفهاني، المفردات: ٢٠٩ و ٤٠٧، والبقاعي، نظم الدرر: ٧: ٤٥٥، و١٤: ١٨٢.
(٤) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ٧: ٤٥٥ وقارن بـ: ٣٤٧، وانظر أيضاً: ١٤: ١٨٢ وقارن بـ ١٤: ١٢٢.
(٥) ملاك التأويل: ١: ٤٢٢.

والنظر في سياق آية النمل يبين أنه لا يناسب أن يُعبر فيها بـ «مسرفون»، لأنه حُكي فيه توبيخ لوط لقومه بقوله تعالى ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ [النمل:٥٤] أي يبصر بعضكم بعضاً، أو وأنتم تدركون فحشها ببصائركم على القول بأنه من بصر القلب[١]، فكان المناسب العدول إلى ﴿تَجْهَلُونَ﴾ لعدم الانتفاع بالبصر أو البصيرة، قال أبو جعفر بن الزبير: «ولما قيل في سورة النمل ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ [النمل:٥٤] كان أهم شيء أن تُنفى عنهم فائدة الإبصار، إذ لم يغن عنهم شيئاً، فأعقب بقوله ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل:٥٥] أي مرتكبكم مع علمكم بشنيع ما فيه من أقبح ما يرتكبه الجهّال»[٢].

ولا بد من الإشارة إلى أننا وضعنا هذا المثال هنا مع أن اللفظين غير متطابقين تطابقاً صيغياً، لأن توجيهه يراعي النظر إلى معناه المجرد عن مبناه كما هو واضح فيما نقلناه.

ومن أمثلة العدول عن التشابه في قصتين مختلفتين قوله تعالى حكاية عن شعيب قولَه لموسى عليهما السلام ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [القصص:٢٧] وقوله حكاية عن إسماعيل قوله لأبيه إبراهيم عليهما السلام ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [٣] [الصافات:١٠٢]، فالأولى في قصة موسى بلفظ ﴿ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، والثانية في قصة إبراهيم بالعدول إلى ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾، وبين اللفظين فرق بيّن.

والمقتضي المناسب لذلك العدول كما أشار الكرماني أن الآية الأولى من كلام شعيب يعرض ابنته على موسى ليتزوجها لقاء أن يعمل موسى عنده أجيراً مدة محددة، قال تعالى ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [القصص:٢٧] فالآية في المعاملة وحسن العشرة والوفاء بالعهد[٤]، فناسبها التعبير بالصلاح. أما الآية الثانية فهي «من كلام إسماعيل حين قال له أبوه ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّيٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾ [الصافات:١٠٢] فأجاب ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾

---

(١) انظر: السابق: ١: ٤٢٠ - ٤٢١.
(٢) السابق: ١: ٤٢٢ - ٤٢٣.
(٣) انظر: البرهان: ٢٩٠، والعقد الجميل: ١٣٠.
(٤) انظر: البرهان: ٢٩٠.

[الصافات:١٠٢] أي على الذبح»[1] والمناسب للذبح الصبر، ولذلك عُدل هنا عما وقع في مشابهه، فقيل ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾.

ومن أمثلة العدول عن التشابه الجاري مجرى القصتين قوله تعالى في سورة طه ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا﴾ [طه:٥٣] وفي سورة الزخرف ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَجَعَلَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا﴾[2] [الزخرف:١٠] فالذي في سورة طه وارد في قصة موسى عليه السلام في سياق دعوته لفرعون إلى الإيمان بالله تعالى، والذي في سورة الزخرف خطاب من الله تعالى لكفار العرب، لأنه قال ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ * ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا﴾ [الزخرف:٩-١٠]، ومع أن هذا ليس في قصة، فالغاية الحاصلة منه متحدة مع الغاية الحاصلة من مشابهه الذي في سورة طه، ولا سيما أن التعقيب الذي عُقب به المتشابهان متقارب جداً، ففي طه ﴿وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ﴾ [طه:٥٣]، وفي الزخرف ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ * وَٱلَّذِى نَزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ﴾ [الزخرف:١٠-١١] إلى قوله ﴿وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا﴾ [الزخرف:١١] ولذلك يمكن إجراؤهما مجرى القصتين. وقد وقع التعبير في الأولى بـ ﴿وَسَلَكَ﴾، وعُدل عنه إلى ﴿جَعَلَ﴾ في الثانية.

ومعنى اللفظين متقارب كما قال أبو جعفر بن الزبير، لأن المراد بسَلَكَ ما خلقه الله سبحانه وهيأه لتصرفاتنا في معايشنا[3]. بيد أن بينهما تبايناً في أصل اللغة، لأن سلك في الأصل: أدخل[4]، وجعل عام في كل فِعْل، وهو أعم من فَعَل، ويقع على الإيجاد[5]، فيكون منبئاً عن الخلق والاختراع كما ذكر أبو جعفر بن الزبير[6].

وقد بين أبو جعفر بن الزبير المقتضي المناسب للعدول بأن آية طه وقعت في سياق الرفق والتلطف في الدعاء، فناسبها التعبير بـ ﴿وَسَلَكَ﴾ لما فيه من معنى الوضوح، وآية الزخرف

---

(١) السابق، والصفحة نفسها.
(٢) انظر: البرهان: ٢٦٣، وملاك التأويل: ٢: ٦٨٤، والعقد الجميل: ٥.
(٣) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٦٨٤.
(٤) انظر: ابن منظور، لسان العرب: [سلك]: ١٠: ٤٤٢ - ٤٤٣.
(٥) انظر: الراغب الأصفهاني، المفردات: ١٩٦ - ١٩٧.
(٦) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٦٨٥.

وقعت في سياق التوبيخ، فناسبها العدول إلى ﴿جَعَلَ﴾ لما فيه من معنى الخلق والاختراع، قال أبو جعفر: «آية طه مقصود بها التلطف بالدعاء إلى الله على ما تقدم من أمره تعالى لموسى وهارون عليهما السلام في قوله ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾ [طه: ٤٤] فلما بُني الكلام على هذا وأُعقب بقوله ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ * كُلُوا۟ وَٱرْعَوْا۟ أَنْعَٰمَكُمْ﴾ [طه: ٥٣ ـ ٥٤] ولا إشكال فيما في هذا من التلطف والرفق في الدعاء، ناسب ذلك العبارة بـ ﴿وَسَلَكَ﴾ عما أنهج تعالى من السبل والطرق لمرافق العباد ومصالحهم؛ وهي منبئة عما يعطيه ﴿جَعَلَ﴾ في الآية الأخرى مع زيادة الوضوح وكمال التهيئة، فهي أنسب لما قُصد في هذه السورة، [تقول: مَنْهج سالك] أي واضح بيّن» [(١)] ثم قال في الآية الثانية: «أما آية الزخرف فمبنية على توبيخ من كفر من العرب وتقريعهم، ألا ترى قوله سبحانه ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥] وقوله إخباراً عن مكذبي الأمم ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن نَّبِىٍّ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الزخرف: ٧] وقوله ﴿فَأَهْلَكْنَآ أَشَدَّ مِنْهُم بَطْشًا﴾ [الزخرف: ٨] أي من هؤلاء الذين كذبوك يا محمد. فهذا كله من توبيخ الجاحدين والمعاندين» [(٢)] ثم قال «فناسب هذا (ما) ينبئ عن الخلق والاختراع من غير زيادة، فعبر هنا بـ ﴿جَعَلَ﴾» [(٣)].

٣ ـ العدول بالمبدلات اللفظية من أسماء الله تعالى :

كثرت المتشابهات التي عُدل فيها عن اسم إلى آخر من أسماء الله تعالى، ولا سيما في رؤوس الآيات، وبلغ معظمها درجة الاشتباه، ولهذا وذاك أفرد لها بعض من جمع المتشابه قسماً خاصاً كما ذكرنا في موضع سابق.

ولكل اسم من هذه الأسماء خصوصية معنىً، يراعيها القرآن الكريم لوضع كل منها موضعه الأنسب له، وقد أحس بذلك أصحاب الفصاحة، فقد «حُكي أن أعرابياً سمع قارئاً يقرأ ﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [البقرة:٢٠٩] ﴿فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ

---

(١) السابق: ٢: ٦٨٤ - ٦٨٥، ووقع في الأصل بقول مُنْهَج هنالك هكذا بهذا الضبط، وأشار المحقق في حاشيته إلى أنه وقع في بعض نسخ المخطوط سالك ، فالصواب ما أثبتناه.

(٢) ملاك التأويل: ٢: ٦٨٥.

(٣) السابق، والصفحة نفسها، ووقع في الأصل على ما ينبئ بزيادة على ، وهي زيادة مخلة بالمعنى، ويبدو أن زيادتها جاءت من التضارب بين نسخ المخطوط، لأن المحقق أشار في حاشيته إلى أنه وقع في بعض النسخ ينبغي على .

رَّحِيمٌ﴾ ولم يكن يقرأ القرآن، فقال: إن كان هذا كلام الله فلا يقول كذا؛ الحكيم لا يذكر الغفران عند الزلل، لأنه إغراء عليه» [1] فقد أحس بصفاء ذوقه اللغوي أن القارئ قد أخطأ، لأن الآية ﴿فَاعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة:٢٠٩]. والذي يهمنا هنا تبين تلك المراعاة في العدول عن التشابه بالتمثيل والتحليل.

فمن أمثلة ذلك قوله تعالى في سورة الأنعام ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام:١٤٥] وفي سورة النحل ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [2] [النحل:١١٥] فالمتشابهان في تبيين ما حرمه الله من المأكولات وتجاوَزَ عمن تناول شيئاً منها اضطراراً بلا اعتداء ولا مجاوزة للقدر المحتاج إليه، وقد وقع التعبير أولاً بـ ﴿رَبُّكَ﴾، وعُدل عنه ثانياً إلى الاسم الأعظم ﴿ٱللَّهَ﴾.

وبين الاسمين فرق؛ فالاسم الأعظم فيه معنى استحقاق العبادة[3]، أما اسم الرب فأصله «من التربية، وهي إنشاء الشيء حالاً فحالاً إلى حد التمام» [4]، وهو أيضاً القائم بمصالح المربوب[5]، وفيه معنى الرأفة واللطف به[6]، ولهذا الفرق لم يحسن التعبير بأحد الاسمين في موضع الآخر إذا أريد تحقيق التناسب، ولذلك عُدل عن التشابه.

والمناسبة من وجهين؛ الأول ما أبداه الخطيب الإسكافي - وتابعه الكرماني والسيوطي - وهو أن آية الأنعام تقدمها ذكر أصناف مختلفة مما خلقه الله لتربية الأجسام كالحبوب والثمار في قوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۚ كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ﴾ [الأنعام:١٤١]، وكالحيوان من الإبل والبقر والغنم في قوله ﴿وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ۚ كُلُوا۟ مِمَّا

(١) السيوطي، الإتقان: ٢: ٩٥٣. والرواية في بعض كتب التفسير بلفظ مقارب كالكشاف: ١: ٣٥٣، وفي تفسير القرطبي ت٦٧١هـ: ٣: ٢٤، وقد أحال على النقاش ت٣٥١هـ في نقله لها، وفيه أن الذي استنكر وضع التعقيب في غير آيته هو كعب الأحبار ت٣٢هـ.

(٢) انظر: درة التنزيل: ٤٢، وملاك التأويل: ١: ١٠٤ - ١٠٥، وكشف المعاني: ١١١، والعقد الجميل: ٢٦.

(٣) انظر: درة التنزيل: ٤٣.

(٤) الراغب الأصفهاني، المفردات: ٣٣٦.

(٥) انظر: درة التنزيل: ٤٣.

(٦) انظر: ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير: ٨، القسم الأول: ١٤٠.

رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام:١٤٢]، وقوله ﴿مِنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ﴾ [الأنعام:١٤٣] وقوله ﴿وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِ﴾ [الأنعام:١٤٤] فكان التعبير بـ ﴿رَبُّكَ﴾ مناسباً لذكر هذه الأصناف التي بها تربية الأجسام، لأن الرب هو المنشئ والقائم بمصالح المربوب[١]. أما آية النحل فجاءت في سياق قوله تعالى ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَٱشْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [النحل:١١٤] فذُكر فيه لفظ العبادة، فكان الأنسب كما أشار الخطيب الإسكافي العدول إلى الاسم الأعظم ﴿الله﴾ لما فيه من معنى استحقاق العبادة بما له من النعمة[٢].

والوجه الثاني ما أبداه جماعة من أن آية الأنعام افتُتحت بقوله تعالى ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ﴾ الآية [الأنعام:١٤٥] فسيقت صيغة التحريم فيها على لسان رسول الله ﷺ، فكان التعبير بـ ﴿رَبُّكَ﴾ مناسباً لما فيه من معنى الرأفة واللطف والاعتناء والتشريف لرسول الله ﷺ[٣]، وهذا بخلاف آية النحل، فإن التحريم الذي افتُتحت به جاء خطاباً من الله تعالى للناس، قال تعالى ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ الآية [النحل:١١٥] فناسب العدول إلى التعبير بالاسم الأعظم ﴿الله﴾[٤].

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة الأنبياء ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء:٢] وفي سورة الشعراء ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾[٥] [الشعراء:٥]، فالمتشابهان في إعراض المشركين عن القرآن الداعي إلى الإيمان، ووقع التعبير أولاً بـ ﴿رَّبِّهِمْ﴾، وعُدل عنه ثانياً إلى ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾.

وبين الاسمين فرق لأن «الرب هو القائم بمصالح الخلق من ابتداء التربية إلى آخر العمر، والرحمن هو المنعم عليهم في الدنيا بما خلق فيها، والمعرِّض للنعيم الدائم بعدها»[٦]، والرب

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٤٣، والبرهان: ١٣٦، والسيوطي، قطف الأزهار: ١: ٣٧٥.
(٢) انظر: درة التنزيل: ٤٣.
(٣) انظر: ملاك التأويل: ١: ١٠٩، وكشف المعاني: ١١١، وأبو حيان، البحر المحيط: ٤: ٢٤٣، والسيوطي، قطف الأزهار: ١: ٣٧٥، و٢: ٩٥٢.
(٤) انظر: كشف المعاني: ١١١، والسيوطي، قطف الأزهار: ١: ٣٧٥.
(٥) انظر: درة التنزيل: ٣٢٩، والبرهان: ٢٦٦، وملاك التأويل: ٢: ٦٩١، وكشف المعاني: ٢٥٣ - ٢٥٤، والعقد الجميل: ٦٠.
(٦) درة التنزيل: ٣٢٩.

أيضاً هو المتولي ليوم الحساب المالك ليوم القيامة[1]. وفي القرآن الكريم «يعم وروده طرفي الترغيب والترهيب، أما الترغيب فبيّن، وأما الترهيب فحيث يُراد معنى ملكيته سبحانه لهم، وانفراده بإيجادهم وإدرار أرزاقهم، وبيان انفراده تعالى بذلك ثم هم مع ذلك على كفرهم» [2] و«اسمه سبحانه الرحمن يغلب وروده حيث يراد الإشارة إلى العفو والإحسان والرفق بالعباد، والتلطف والتأنيس» [3]. وبالجملة فإن اسم الرب فيه معنى القيام بمصالح الخلق ومعنى الترغيب والترهيب والوعيد، واسم الرحمن فيه معنى الرفق بالعباد والتلطف بهم، ويترتب على هذا عدم جواز وقوع أحد الاسمين موقع الآخر، ولذلك عُدل عن التشابه.

وتتضح مناسبة العدول بالنظر في سياق كل من المتشابهين؛ فسياق الأول كما نبه الخطيب الإسكافي يدل على أن الله تعالى أنعم على الناس بما يصلح أبدانهم وأديانهم، لأنه وصفهم أولاً بأنهم مُعرِضون فقال ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء:١] ولا يُعرضون إلا إذا كانوا في رغد من عيشهم، فدل على أنه أنعم عليهم بالأغذية التي خلقها لهم لصلاح أجسادهم، ثم قال تعالى ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ﴾ [الأنبياء:٢] فدل على أنه أنعم عليهم بالذكر الذي هو القرآن ليصلح به أديانهم، فناسب ذلك كما أشار الخطيب الإسكافي وصفه تعالى بـ ﴿رَبِّهِمْ﴾ من حيث كان الرب هو القائم بما يصلح العبد[4]. وعُدل في المشابه إلى الوصف بالرحمن لأن السياق هناك للرحمة بقوله تعالى ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء:٤] ولكنه تعالى لم يفعل، وإنما أمهلهم ليقلعوا عن تمردهم ويتوبوا من ذنوبهم رحمة منه بهم، فكان الأنسب هنا كما أشار الخطيب الإسكافي وابن جماعة العدول إلى وصفه تعالى بـ ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [5].

وثمة وجه آخر قريب من الأول، ولكنه يختلف عنه من حيث النظر في دلالة كل من السياقين على ما يتعلق بالترهيب والترغيب؛ نبه عليه أبو جعفر بن الزبير، فذكر أن الأول في

---

(١) انظر: كشف المعاني: ٢٥٤.
(٢) ملاك التأويل: ٢: ٦٩٢.
(٣) السابق، والصفحة نفسها.
(٤) انظر: درة التنزيل: ٣٣٠.
(٥) انظر: درة التنزيل: ٣٣٠، وكشف المعاني: ٢٥٤.

الترهيب لأن قوله تعالى ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ١] هو إخبار منطو على تخويف ووعيد، فناسب وصفه تعالى بـ ﴿رَّبِّهِمْ﴾ من حيث كان الرب هو المتولي للحساب المالك ليوم القيامة[١]. ثم ذكر أبو جعفر أن سياق المشابه في التلطف بالنبي ﷺ وتأنيسه بإعلامه أن إعراض قومه عن الإيمان إنما هو بقَدَره تعالى، ولو شاء لألجأهم إليه إلجاء، قال تعالى ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤] ولكنه أمهلهم، وأخرّ العذاب عنهم ليستجيب من قدّر له الإيمان منهم، فلما كان هذا رفقاً من الله بالعباد، وتلطفاً بنبيه ﷺ وتأنيساً له، كان المناسب كما ذكر أبو جعفر أن يُعدل عن التعبير بـ ﴿رَّبِّهِمْ﴾ إلى التعبير بـ ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ لما في الرحمة من معاني الرفق والتلطف والتأنيس[٢].

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة الفتح ﴿بَلْ كَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [الفتح: ١١] وقوله أيضاً في السورة نفسها ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [الفتح: ٢٤]، وثمة مشابه آخر أغفله أصحاب التوجيه، وحقه أن يأتي قبل آيتي الفتح؛ وهو قوله تعالى في سورة الأحزاب ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [٣] [الأحزاب: ٩]، فوقع التعبير أولاً بـ ﴿بَصِيرًا﴾ في سورة الأحزاب، ثم عُدل عنه إلى ﴿خَبِيرًا﴾ في الفتح، ثم عُدل إلى ﴿بَصِيرًا﴾ مرة ثانية. والمتشابهات الثلاثة في موضوعات مختلفة، فآية الأحزاب في سياق إخبار الله تعالى عما جرى في وقعة الخندق وامتنانه على المؤمنين بأن كفاهم القتال وردّ الكفار خائبين[٤]، وآية الفتح الأولى في سياق الإخبار عمن تخلف عن الخروج مع رسول الله ﷺ في غزوة الحديبية، وآية الفتح الثانية في امتنان الله تعالى على المؤمنين بأن أظهرهم على الكفار بالحديبية وهيأ لهم أسباب مصالحتهم بلا قتال[٥]، فموضوع هذه الآية الثانية مقارب لموضوع آية الأحزاب، لأنهما في الامتنان على المؤمنين بكفايتهم القتال.

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٦٩٢ - ٦٩٣، وكشف المعاني: ٢٥٤.

(٢) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٦٩٣ - ٦٩٤.

(٣) انظر: درة التنزيل: ٤٤٣ - ٤٤٤، وملاك التأويل: ٢: ٨٦٠، وقارن بمتشابه القرآن العظيم لابن المنادي: ٧٥.

(٤) انظر: الأنصاري، عبد الله، تجريد البيان: ٢: ٢٣٥ وما بعدها.

(٥) انظر السابق: ٢: ٥٢٧ و ٥٣٣.

وبين البصير والخبير فرق، فالأول من باب العلم بالظاهر، والثاني من باب العلم بالباطن[1]، ولهذا كان لكل منهما موضع لا يناسب الآخر، ولذلك عُدل عن التشابه.

أما التعبير بـ ﴿بَصِيرًا﴾ في آية الأحزاب فلأنه وقع فيها ذكر الرؤية في قوله تعالى ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [الأحزاب:٩] والرؤية من باب الإبصار، وهي مناسبة بينة. وأما العدول إلى ﴿خَبِيرًا﴾ في آية الفتح الأولى فوجهه كما نبه الخطيب الإسكافي وأبو جعفر الزبير أن الله تعالى أخبر فيها عن المنافقين الذين تخلفوا عن الغزو بقوله ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح:١١] أي يظهرون خلاف ما يبطنون، وهو من باب العلم بالباطن، فاقتضت المناسبة العدول إلى ﴿خَبِيرًا﴾ الذي هو من نفس الباب. وأما العدول إلى ﴿بَصِيرًا﴾ في آية الفتح الثانية فلأنه كما نبّها وقع فيها ذكر ما هو من باب العلم بالظاهر، قال تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ مِن بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح:٢٤] فهذه أمور ظاهرة لا يناسبها إلا العدول إلى ﴿بَصِيرًا﴾ [2].

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة غافر ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [غافر:٥٦] وقوله في سورة فصلت ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [3] [فصلت:٣٦]، والمتشابهان في موضوعين مختلفين؛ فالأول في التعريف بسبب امتناع المشركين من اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن عليه أن يدفع شرهم بالالتجاء إلى الله، والثاني في التعريف بأحسن الخصال من التوحيد والعمل الصالح ودفع السيئة بالتي هي أحسن والأمر بالالتجاء إلى الله إذا عرضت وساوس تدعو إلى الانتقام[4]. وقد وقع التعبير أولاً بـ ﴿الْبَصِيرُ﴾، وعُدل عنه ثانياً إلى ﴿الْعَلِيمُ﴾، والفرق بينهما بيّن.

أما التعبير بـ ﴿الْبَصِيرُ﴾ في آية غافر فلأنه كما نبه ابن قيم الجوزية [ت٧٥١هـ] ورد فيها قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٤٤٤، وملاك التأويل: ٢: ٨٦٠.

(٢) انظر المصدرين المذكورين في الحاشية السابقة، والصفحة نفسها.

(٣) انظر: العقد الجميل: ٨٦.

(٤) انظر: الأنصاري، تجريد البيان: ٢: ٤٠٨ و ٤٢٦.

مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِۖ﴾ [غافر:٥٦] فالاستعاذة فيها من الناس الذين يجادلون في آيات الله، وأفعال هؤلاء مُعاينة تُرى بالبصر[١]، فكان التعبير بـ ﴿ٱلْبَصِيرُ﴾ فيها مناسباً. وذكر البقاعي أن هؤلاء لما كان لهم مكر ظاهر وباطن ناسب التعبير بـ ﴿ٱلْبَصِيرُ﴾ لأنه صالح للبصر والبصيرة، فيعم محسوس أفعالهم ومعلومها[٢]. وأما آية فصلت فالاستعاذة فيها من نزغ الشيطان، قال تعالى ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِۚ﴾ [فصلت:٣٦] ونزغ الشيطان وساوس وخطرات باطنة يلقيها في القلب ويتعلق بها العلم، فاقتضت المناسبة العدول إلى ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ كما أشار ابن قيم والبقاعي[٣].

وصفوة القول فيما تقدم من أمثلة أن العدول عن التشابه بالمبدلات اللفظية متقاربها ومتباينها وما كان من أسماء الله تعالى منها مراعىً به إحراز المناسبة المعنوية على أتم وجه، وأنه لم يكن من قبيل التفنن والتنويع في العبارة فقط، لأنه لو كان كذلك لأمكن وقوع أحد اللفظين المعدول عنه وإليه موقع الآخر، وقد أكدت الأمثلة استحالة ذلك بتعدد أوجه التناسب، مما يعني أنه لولا العدول لاختل التناسب.

ب. العدول بالمبدلات الحرفية للتناسب المعنوي:

كنّا بينا في مقدمة العدول بالمبدلات فيما عرضناه من آراء المتكلمين على الإعجاز أن القرآن الكريم يراعي وضع كل حرف من حروف المعاني موضعه الأخص به الأنسب له، فدل هذا على أن العدول عن التشابه مقصود به تحقيق التناسب المعنوي في المتشابهين. وهذا أوان إثبات ذلك بالأمثلة التي سنتناول فيها المبدلات الحرفية الجارة فالعاطفة فالنافية.

أ ـ العدول بالمبدلات الحرفية الجارة :

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى في سورة الرعد ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَۖ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّىۚ﴾ [الرعد:٢] وفي سورة لقمان ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [لقمان:٢٩] وفي

(١) انظر: ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد: ٢: ٢٣٨ - ٢٣٩.
(٢) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ٨/٢٠٥، و ١٧/٩٣.
(٣) انظر: ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد: ٢/٢٣٩، والبقاعي، نظم الدرر: ٨/٢٠٥، و ١٧/٩٣ .

سورتي فاطر والزمر كما في سورة الرعد ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [1] [فاطر: ١٣، والزمر: ٥]، والأجل المسمى قيل: هو يوم القيامة، وقيل: هو منتهى دورة كل منهما، أي للشمس سنة وللقمر شهر، وقيل غير ذلك[2]. والمهم أن موضوع المتشابهات الأربع واحد؛ وهو ذكر دلائل قدرة الله تعالى، وقد وقع التعبير أولاً بـ ﴿لِأَجَلٍ﴾، وعُدل عنه ثانياً إلى ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ﴾، وثالثاً إلى ﴿لِأَجَلٍ﴾، ويمكن إجمال ذلك بأن العدول من ﴿لِأَجَلٍ﴾ إلى ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ﴾.

واللام تؤدي معنىً قريباً من معنى إلى[3]، ولذلك جعلها بعضهم موافقة لـ «إلى» واستدلوا بهذا التشابه[4]، وأبى آخرون الموافقة، قال الزمخشري: «فإن قلت ﴿يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ و﴿يَجْرِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ أهو من تعاقب الحرفين؟ قلت: كلا، ولا يسلك هذه الطريقة إلا بليد الطبع ضيق العَطَن» [5] واتفق هو وغيره ممن وجّه هذا التشابه على أن «إلى» لانتهاء الغاية، والمعنى أن كلاً من الشمس والقمر يستمر في الجريان حتى ينتهي إلى آخر وقت جريه المسمى له[6]. واختلفوا في معنى اللام هنا؛ فذهب الخطيب الإسكافي إلى أن معناها التعليل وتابعه الكرماني، والمعنى عليه: يجري لكي يبلغ الأجل المسمى[7]، وذهب الزمخشري إلى أنها للاختصاص وتابعه أبو حيان[8]، والمعنى عليه: «يجري لإدراك أجل مسمىً، تجعل الجري مختصاً بإدراك أجل مسمىً، ألا ترى أن جري الشمس مختص بآخر السنة، وجري القمر مختص بآخر الشهر» [9]. وليس بين الاختصاص والتعليل كبير فرق، لأنه إذا كان بلوغ الأجل سبب

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٣٧٤، والبرهان: ٢٣٠ و ٣٠٣، وملاك التأويل: ٢: ٧٩١، وكشف المعاني: ٢٩٦ - ٢٩٧، والعقد الجميل: ٣٩.

(٢) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٥: ٣٦٠، و ٧: ١٩٣، والآلوسي، روح المعاني: ١٣: ٨٩، و٢١: ١٠٢ - ١٠٣، و ٢٢: ١٨١.

(٣) انظر: درة التنزيل: ٣٧٤.

(٤) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب: ٢٨٠، وأوضح المسالك، له: ٣: ٣٢، والسيوطي، همع الهوامع: ٢: ٢٨٠، والإتقان: ١: ٥٤١.

(٥) الزمخشري، الكشاف: ٣: ٢٣٧، ويقصد بـ «ضيق العطن» من ضاقت عليه العبارة، كما يقال ضيق العطن لقليل المال.

(٦) انظر: درة التنزيل: ٣٧٤، والزمخشري، الكشاف: ٣: ٢٣٧، وكشف المعاني: ٢٩٧، وغير ذلك.

(٧) انظر: درة التنزيل: ٣٧٤ - ٣٧٥، والبرهان: ٣٠٣، ووقع في المطبوع «الصلة» بدل «العلة» وذكر المحقق في حاشيته أن الكلمة في بعض نسخ المخطوط وفي بصائر ذوي التمييز «العلة»، ورأى أنها تصحيف. والصواب خلاف ما رآه، فمعنى كون اللام للعلة التعليلُ، وهو ظاهر.

(٨) انظر: الزمخشري، الكشاف: ٣: ٢٣٧، وأبو حيان، البحر المحيط: ٧: ١٩٣.

(٩) انظر المصدرين المذكورين في الحاشية السابقة، والصفحة نفسها.

الجري كان مختصاً به، ولذلك مزج بعض من وجّه هذا التشابه بين معنيي التعليل والاختصاص كما سيأتي، واقتصر آخرون على التعليل لظهوره.

وقبل أن نبين مناسبة العدول عن التشابه ترتيباً على ذلك الفرق يحسن أن نشير إلى أن الذي أدى إلى القول بموافقة اللام لـ «إلى» هو أن اللام للاختصاص بالشيء، و «إلى» لنهايته كما مر، والاختصاص بالشيء قد يكون اختصاصاً بنهايته، فيتفق الحرفان في تأدية المعنى العام، بيد أن هذا لا يلغي خصوصية كل منهما من حيث الدلالة على الانتهاء والاختصاص أو التعليل، ولا يجيز وقوع أحدهما موقع الآخر، وإنما لكل منهما موقع مناسب لأجله عُدل عن التشابه، وهو ما بينه مَنْ وجّه هذا التشابه.

وللعدول هنا مناسبة من وجهين كما بينوا، الأول بينه الخطيب الإسكافي وتابعه عليه ابن جماعة؛ وهو أن آيات الرعد وفاطر والزمر وردت في سياق الإخبار عن ابتداء الخلق، فناسب ذلك أن يُخبر عن علة جري الكواكب، من حيث كان تعليل الفعل أنسب بابتداء وقوعه، قال تعالى في آية الرعد ﴿الله الذي رفع السموات بغير عَمَد ترونها ثم استوى على العرش وسخر الشمس والقمر كل يجري لأجل مسمىً﴾ [الرعد: ٢]، وقال في آية الزمر ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ يُكَوِّرُ ٱلَّيْلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى أَلَا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّٰرُ * خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٥-٦]، وقال في سورة فاطر مخبراً عن ابتداء خلق الإنسان ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [فاطر: ١١] ثم قال ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [فاطر: ١٣] ويُضاف إلى ذلك أنه وقع في سياق هذه الآية أيضاً ذكر نعم الله التي خلقها لمصالح الخلق كما ذكر الخطيب الإسكافي، فتأكدت مناسبة التعبير باللام التي يقع الفعل من أجلها، قال تعالى ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ﴾ [فاطر: ١٢] ثم قال ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [فاطر: ١٢] ثم قال ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ﴾ [1] الآية [فاطر: ١٣]. أما آية لقمان المشابهة فذكر الخطيب الإسكافي وابن جماعة

(١) انظر: درة التنزيل: ٣٧٥، وكشف المعاني: ٢٩٧، وذكر ابن جماعة في كشف المعاني أن آيتي فاطر والزمر تقدمهما ذكر النعم، وهو سهو، والصواب ما ذكرناه عن الخطيب الإسكافي الذي يتابعه ابن جماعة. وجدير بالذكر أنهما لم يتعرضا لآية الرعد.

أنها وقعت في سياق التنبيه على البعث ويوم القيامة، قال تعالى ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [لقمان:٢٨] وقال أيضاً ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ وَٱخْشَوْا۟ يَوْمًا لَّا يَجْزِى وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ﴾ [لقمان:٣٣]، فلما كان ذلك اليوم هو الغاية التي ينتهي إليها جري الشمس والقمر، كانت المناسبة تقتضي العدول إلى الحرف الدال على انتهاء الغاية، فقيل: ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ﴾ [1].

أما الوجه الثاني فبينه البقاعي، وقد مزج فيه بين معنيي اللام الاختصاص والتعليل، ونظر فيه إلى السياق ومقصود السورة في بعض تلك المتشابهات، وإلى السياق وحده في بعضها الآخر، وتفصيل ما بينه أن آية الرعد كانت في سياق التدبير، أي تدبيره سبحانه لمنافع الكون، لأنه تعالى قال ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ [الرعد:٢] مما يُفهم أن جري الشمس والقمر لتدبير المنافع التي منها تحوّلُ الفصول وتغير النبات وضبط الأوقات، فلما كان حصول هذه المنافع المتكررة يقتضي جرياً مختصاً بوقت معلوم اقتضت المناسبة تعليل الجري بلام الاختصاص، أي لأجل اختصاص كل منهما بوقت معين، الشمس أجلها سنة، والقمر أجله شهر[2]. وأما آية فاطر فسياقها لقسر المتنافرات على ما أراده الله، لأنه تعالى قال ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾ [فاطر:١٣]، والقسر يناسبه التعليل والاختصاص، أي ليكون كلٌ جارياً لأجل مختص به مضروب له لا يقدر أن يتعداه. ثم إن التعبير بهذه اللام هنا مناسب من حيث كان مقصود السورة إثبات تمام القدرة لله تعالى، وبهذا اجتمعت للتعبير باللام هنا مناسبتا السياق والسورة[3]. وأما آية الزمر فلا تختلف كثيراً عن سابقتها، لأن سياقها للقهر، قال تعالى ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ يُكَوِّرُ ٱلَّيْلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾ [الزمر:٥٤]، واختصاص العلة بالمعلول أدل على القهر من ذكر الغاية مجردة عن العلة، ولهذا كان التعبير باللام أنسب. وهو أنسب أيضاً لمقصود هذه السورة الذي هو الدلالة على أن الله تعالى غالب لكل شيء[4]، لأن تعليل الجري واختصاصه بأجل محدد

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٣٧٤ - ٣٧٥، وكشف المعاني: ٢٩٧.

(٢) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ١٠: ٢٧٢.

(٣) انظر: السابق: ١٦: ٢٧ - ٢٨، وقارن بـ: ١٦: ١.

(٤) انظر: السابق: ١٦: ٤٥٤، وقارن بـ: ١٦: ٤٣٦.

أدخل في الغلبة من ذكر الغاية. وقد عُدل عن التعبير باللام إلى التعبير بـ «إلى» في آية لقمان المشابهة مراعاة لمناسبة السورة، لأن مقصود سورة لقمان إثبات حكمة الله تعالى في أقواله وأفعاله، قال البقاعي: «ولما كان محط مقصود السورة الحكمة، وكانت هذه الدار مرتبطة بحكمة الأسباب والتطوير، والمد في الإبداع والتسيير، كان الموضع لحرف الغاية، فقال ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [لقمان:٢٩] لا يتعداه في منازل معروفة في جميع الفلك لا يزيد ولا ينقص، هذا يقطعها في الشهر مرة، وتلك في السنة مرة »[(١)].

وواضح أن توجيه البقاعي فيه بعد وتمحل فضلاً عن أن بعضه لا يصح، وهو توجيهه وقوع اللام في آية فاطر بأن سياقها لقسر المتنافرات، ويريد بهذا السياق قوله تعالى ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيْلِ﴾ [فاطر:١٣]، فهذا التوجيه لا يصح لأن سياق آية لقمان لقسر المتنافرات أيضاً وقد عُدل في آيته عن اللام، قال تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [لقمان:٢٩] وربما لذلك لم يوجه البقاعي آية لقمان سياقياً. وأياً كان فإن توجيه الخطيب الإسكافي بدقته ووضوحه كافٍ في بيان مراعاة العدول للتناسب.

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة البقرة ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ﴿١٣٦﴾﴾ [البقرة:١٣٦] وفي سورة آل عمران ﴿قُلْ - ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ﴾[(٢)] [آل عمران:٨٤] فالمتشابهان في شيء واحد؛ هو أن الدين المرتضى عند الله هو الإيمان بالله وبكتبه التي أنزلها على رسله وعدمُ التفرقة بينهم، بخلاف ما عليه أهل الكتاب من التفرقة، ولذلك أمر الله تعالى رسوله محمداً ﷺ وأمته أن يخبروا عن أنفسهم بأنهم يدينون ذلك الدين الحق، ومع أن الموضوع واحد اختلف الحرف المعدّى به الإنزال، فوقع في سورة البقرة ﴿إِلَيْنَا﴾، وعدل عنه في آل عمران فقيل ﴿عَلَيْنَا﴾ رعاية للمناسبة المعنوية، لأن بينهما فرقاً يقتضي وضع كل منهما في موضع لا يناسب الآخر.

---

(١) السابق: ١٥: ٢٠٠ - ٢٠١، وقارن بـ: ١٥: ١٤٠.

(٢) انظر: درة التنزيل: ٣٤، والبرهان: ١٣١، وملاك التأويل: ١: ٩٤، وكشف المعاني: ١٠٧، والعقد الجميل: ٢٣- ٢٤.

أما الفرق فهو أن «إلى» للانتهاء، وإذا عُدّي به الإنزال كان معناه انتهاء المنزل ووصوله إلى من قُصد به بلا تخصيص بجهة معينة، أما «على» فمعناه الاستعلاء، وإذا عدّي به الإنزال أفاد معنى الانتهاء من جهة العلو خاصة[1]، وهذا يعني أن للإنزال جهتين؛ جهة علو بالنظر إلى أوله وتقتضي «على» وجهة انتهاء بالنظر إلى آخره وتقتضي «إلى» [2].

وأما المناسبة فمدارها كما نبه جماعة على أن آية البقرة صُدِّرت بخطاب الأمة بلفظ ﴿قُولُوٓاْ﴾، فناسب أن يعدّى الإنزال بـ ﴿إِلَيۡنَا﴾، لأن القرآن أول ما ينزل ينزل على رسول الله ﷺ ثم ينتهي إلى المسلمين ويصل إليهم من كل جهة يأتي مبلغه إياهم منها، فلا يتخصص بجهة معينة، وما عُطف على ﴿إِلَيۡنَا﴾ من قوله ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ﴾ الآية [البقرة:١٣٦] المراد به أنه أُنزل إلى أتباع الأنبياء المذكورين. ولما صُدرت آية آل عمران بخطاب رسول الله ﷺ بلفظ ﴿قُلۡ﴾ كانت مراعاة التناسب تقتضي العدول إلى تعدية الإنزال بـ «على» المختص بجهة العلو، لأن القرآن الكريم ينزل على رسول الله ﷺ من جهة العلو خاصة[3].

وكشف البقاعي عن مقتضٍ آخر مناسب لذلك العدول؛ هو مقصود السورة، فبين أن التعبير بـ ﴿عَلَيۡنَا﴾ مناسب لمقصود سورة آل عمران الذي هو التوحيد، وذلك من حيث كان رسول الله ﷺ أخلق بالتوحيد وأعرق فيه، فاقتضت المناسبة النظر إليه ورعاية جانبه، فقيل: ﴿عَلَيۡنَا﴾[4].

وجدير بالذكر أن الزمخشري اعترض على ذلك التوجيه السياقي بآيات عُدّي فيها الإنزال بـ «إلى» في خطاب رسول الله ﷺ وبـ «على» في خطاب المؤمنين، ورمى مَنْ وجّه بذلك التوجيه بالتعسف، ولم يبين الوجه المناسب للعدول، وتابعه على ذلك جماعة[5]. وهذا ـ مع رسوخه في البلاغة القرآنية ـ موقف غريب منه، لأن التوجيه توخّى البحث عن

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٣٥، والبرهان: ١٣١، وكشف المعاني: ١٠٧-١٠٨.

(٢) انظر: الآلوسي، روح المعاني: ٣: ٢١٥ .

(٣) انظر: درة التنزيل: ٣٥ - ٣٦، والبرهان: ١٣١ - ١٣٢، وملاك التأويل: ١/ ٩٥ - ٩٦، وكشف المعاني: ١٠٧ - ١٠٨، وأبو حيان، البحر المحيط: ٢/ ٥١٦ - ٥١٧، والبقاعي، نظم الدرر: ٢/ ١٨٨، و ٤/ ٤٧٣، والسيوطي، قطف الأزهار: ١/ ٣٣٠ - ٣٣١، ومعترك الأقران: ١/ ٧٠، والإتقان: ٢/ ٩٩٨ - ٩٩٩، والآلوسي، روح المعاني: ٣: ٢١٥ .

(٤) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ٤: ٤٧٣ - ٤٧٤، وقارن بـ: ٤: ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ .

(٥) انظر: الزمخشري، الكشاف: ١: ٤٤٢، والفخر الرازي، التفسير الكبير: ٨: ١٢٤، والنسفي، مدارك التنزيل: ١: ٢٥٢ - ٢٥٣، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: ١: ٣٨١ .

المناسبة السياقية للعدول عن التشابه ـ والتي تتجلى فيها بلاغة القرآن في النظم ـ لا عن التفريق بين المتشابهين مجردين من سياقهما كما فعل هو .

٢. العدول بالمبدلات الحرفية العاطفة:

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى في سورة الكهف ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِۦ فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [الكهف:٥٧] وفي سورة السجدة ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ [١] [السجدة:٢٢] فالمتشابهان في الإخبار عن حال المعرض عن التدبر بآيات الله إثر وعظه بها بأنه لا أحد أظلم منه، ولكن اختلف العاطف الدال على المدة الفاصلة بين الإعراض والتذكير، فهو أولاً فاء، وثانياً معدول به عن ذلك إلى ﴿ثُمَّ﴾، والمقتضي لذلك مناسبة كل من المتشابهين لسياقه الذي وقع فيه.

والفاء وثم يشتركان في الدلالة على الترتيب المعنوي، أي «أن ما بعدهما في اللفظ متأخر عما قبلهما في المعنى» [٢] ويختلفان في أن الفاء للتعقيب وثم للمهلة والتراخي في الزمان[٣]، وهذا يعني أن ما بعد الفاء يقع قريباً مما قبلها، وما بعد ثم يتراخى زمنه عما قبلها ويبتعد عنه[٤]. وبهذا اختلف المعنى في الآيتين؛ ففي الأولى وقع الإعراض مصادمة مباشرة وصداً من غير تأخر عن التذكير، وفي الآية المشابهة كان عن مهلة وروية لتراخيه عن التذكير وتأخره عنه[٥]. وثمة فرق آخر بين الحرفين يترتب عليه اختلاف معنوي من وجه آخر؛ وهو أن «ثم» قد ترد للتراخي والتباعد غير الزماني؛ كالتباعد الرتبي وتباعد ما بين الأحوال؛ أي تباعد حال ما بعدها عما قبلها، فتؤدي معنى التعجب والاستبعاد، نحو قول القائل لصاحبه: وجدت مثل تلك الفرصة ثم لم تنتهزها، استبعاداً لتركه الانتهاز، وعلى هذا

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٢٨٢ - ٢٨٣، والبرهان: ٢٥٦، وملاك التأويل: ٢: ٦٤٧، وكشف المعاني: ٢٤٠، والعقد الجميل: ٢٠ .

(٢) درة التنزيل: ٢٨٣ .

(٣) انظر: البرهان: ٢٥٦ .

(٤) انظر: درة التنزيل: ٢٨٣ .

(٥) انظر: كشف المعاني: ٢٤١ .

معنى «ثم» في الآية المشابهة ﴿ثُمَّ أَعۡرَضَ عَنۡهَآۚ﴾ كما قال الزمخشري، أي أن الإعراض عن آيات الله مع غاية وضوحها وإرشادها إلى السعادة العظمى ـ بعد التذكير بها ـ مستبعد في العقل[1].

أما المقتضي المناسب للعدول عن التشابه باعتبار الوجه الأول من الفرق فهو أن سياق آية الكهف كما نبه غير واحد لذكر الأحياء من الكفار الذين ذُكِّروا فأعرضوا عقب التذكير، وهم بعدُ متوقع منهم أن يؤمنوا، قال تعالى ﴿وَمَا نُرۡسِلُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَۚ وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّۖ وَٱتَّخَذُوٓاْ ءَايَٰتِي وَمَآ أُنذِرُواْ هُزُوٗا﴾ [الكهف:٥٦] فمجادلتهم بالباطل لدحض الحق والاستهزاء بالآيات إعراض، وإنما وقع هذا عقب تذكير الرسل لهم ودعائهم إياهم المدلول عليه بقوله تعالى ﴿وَمَا نُرۡسِلُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَۖ﴾ [الكهف:٥٦] فناسب التعبير بالفاء في قوله ﴿فَأَعۡرَضَ عَنۡهَا﴾ [2]. وليس سياق آية السجدة كذلك، وإنما هو كما نبه الخطيب الإسكافي وغيره في ذكر من مات على الكفر، لقوله تعالى ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلۡمُجۡرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ [السجدة:١٢] إلى قوله ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡأَدۡنَىٰ دُونَ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡأَكۡبَرِ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعۡرَضَ عَنۡهَآۚ﴾[السجدة: ٢٢.٢١] فالمعنى أنهم ذُكّروا مرة بعد مرة ثم أعرضوا بالموت، لأن السياق البعيد يدل كما رأى الخطيب الإسكافي على أن قوله تعالى ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعۡرَضَ عَنۡهَآۚ﴾ يُقال للكفار يوم القيامة عند الانتقام منهم، والحاصل أن الإعراض الذي حدث بالموت تراخى عن التذكير، فلم يكن ليناسب لو قيل هنا ﴿فَأَعۡرِضۡ﴾، ولذلك عُدل إلى ﴿ثُمَّ أَعۡرَضَ﴾. هذا ما ذهب إليه الخطيب الإسكافي وتابعه عليه الكرماني[3].

وذهب أبو جعفر بن الزبير مذهباً آخر، فرأى أن سورة السجدة لم يُذكر فيها تكذيب المكذبين للرسل كما ذكر في سورة الكهف، وإنما ذكر فيها انقسام المكلّفين إلى مؤمن وفاسق، ومآل كل منهما، فقال تعالى في مآل الفاسقين ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأۡوَىٰهُمُ ٱلنَّارُۖ كُلَّمَآ

---

(١) انظر: الزمخشري، الكشاف: ٣: ٢٤٦، وملاك التأويل: ٢: ٦٤٩ - ٦٥٠.

(٢) انظر: درة التنزيل: ٢٨٣، والبرهان: ٢٥٦ - ٢٥٧، وملاك التأويل: ٢: ٦٥٠ - ٦٥١، وكشف المعاني: ٢٤١.

(٣) انظر: درة التنزيل: ٢٨٣، والبرهان: ٢٥٧.

أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمۡ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ [السجدة:٢٠] فذكر جزاءهم الذي استحقوه لتماديهم على الكفر مدى حياتهم، فلما لم تقع الإشارة هنا إلى مباشرتهم الرسل بالتكذيب كما كان في سورة الكهف صار إعراضهم وتكذيبهم كأنه عُلم بذكر الجزاء، ولما كان الجزاء متأخراً اقتضى إحراز المناسبة العدول إلى العاطف الدال على التأخر والمهلة، فقيل: ﴿ثُمَّ أَعۡرَضَ﴾ (١).

وذهب ابن جماعة مذهباً ثالثاً، فذكر أنه لم يتقدم آية السجدة ما تقدم آية الكهف مما يناسب التعبير بالفاء، وإنما تقدمها قوله تعالى ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ﴾ [السجدة:٢٠] أي استمروا على فسقهم، والمناسب لهذا الاستمرار الدال على التطاول والتراخي في المدة أن يُعبّر بـ «ثم» المؤذنة بالتراخي(٢)، فاقتضى ذلك العدول إليها.

وقد يُعترض على توجيه ابن جماعة بأن ﴿فَسَقُواْ﴾ لا يُفهم الاستمرار، والاعتذار عنه بأنه لما ذُكر في جزاء الفاسقين أن تعذيبهم بالنار سببه تكذيبهم بها في الدنيا كما حُكي في تتمة الآية المتقدمة آنفاً ـ وهي قوله تعالى ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ﴾ إلى قوله ﴿وَقِيلَ لَهُمۡ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ [السجدة:٢٠] ـ عُلم أنهم استمروا على الفسق والتكذيب إلى أن ماتوا. وبهذا يقرب توجيه ابن جماعة من توجيه أبي جعفر بن الزبير والخطيب الإسكافي، إلا أن توجيه الخطيب الإسكافي أوضح وأوجه من صاحبيه.

وأما المقتضي المناسب للعدول عن التشابه باعتبار الوجه الثاني من الفرق، أي باعتبار حمل «ثم» على معنى الاستبعاد، فبينه أبو جعفر بن الزبير والبقاعي، فذكر أبو جعفر أن الخطاب في سورة الكهف من أولها إلى الآية المتكلَّم فيها للعرب؛ والمقصود بالآيات فيها، أي في ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ﴾ [الكهف:٥٧] آيات القرآن، يدل على ذلك قوله تعالى في سياق الآية ﴿وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَا فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٖۚ﴾ [الكهف:٥٤] وقوله أيضاً ﴿إِنَّا جَعَلۡنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ أَكِنَّةً أَن يَفۡقَهُوهُ﴾ [الكهف:٥٧] والحجة قائمة على العرب إذا سمعوا بعض آيات القرآن وعلموا عجزهم عن الإتيان بمثله، فالحجة قائمة عليهم عقب سماعهم

(١) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٦٥١.
(٢) انظر: كشف المعاني: ٢٤١.

وتدبرهم، فناسب ذلك التعبير بالفاء الدالة على التعقيب، فقيل: ﴿فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾. أما آية السجدة المشابهة فليست كذلك، لأنها عامة في حق العرب وغيرهم، والإخبار فيها عمّن شاهد آية بينة وكذب، يدل على ذلك قوله تعالى في سياقها ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾ [السجدة: ١٨] فهذا عام في المكلفين، وعليه يكون المقصود بالآيات فيها؛ أي في ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِۦ﴾ [السجدة: ٢٢] كلُ ما قامت به الدلالة من آيات القرآن الكريم وآيات الأنبياء والرسل وآيات رسولنا ﷺ، فلما كان المعنى على التعميم ـ وفيه من كثرة الآيات وتنوعها ووضوحها ما يُستبعد في العقل التوقف عن الإيمان به والإعراض عنه ـ اقتضت المناسبة العدول إلى «ثم» لتؤدي معنى الاستبعاد على نحو تعجبي، ولتشير إلى عظم جريمة المعرض، فقيل: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِۦ فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [السجدة: ٢٢] أي بعد هذه الكثرة وذلك الوضوح يعرض عنها! هذا مستبعد في العقل[(١)].

وقصر البقاعي كلامه في آية الكهف على الإشارة إلى دلالة الفاء على السببية، ولم يبين المناسبة وإنما اكتفى بالقول: «ولما كان التذكير سبباً للإقبال فعكسوا فيه قال تعالى ﴿فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾» [(٢)]. أما آية السجدة المشابهة فأشار إلى أنه عُبّر فيها بأداة البعد «ثم» لرعي التقابل، لأنه تقدمها وصف المؤمنين بأنهم لم يتمالكوا أن خروا سجداً عند تذكيرهم بآيات الله، قال تعالى ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِـَٔايَـٰتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِهَا خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَسَبَّحُوا۟ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [السجدة: ١٥] فلما كان هذا الوصف دالاً على غاية الخضوع والإقبال اقتضت المقابلة وصف أضدادهم بغاية البعد والإعراض عند التذكير بالآيات، فعُدل إلى ﴿ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ لدلاتها على أن الإعراض مع بلوغ الآيات الغاية في الوضوح مستبعد في العقل[(٣)]، ووقع المستبعد هو الغاية التي لا غاية وراءها.

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في قصة آدم من سورة البقرة ﴿وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البقرة: ٣٥] وفي القصة نفسها من سورة الأعراف ﴿وَيَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ

(١) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٦٤٧ حتى ٦٥٠.

(٢) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ١٢: ٩٢، وقد وجّه ذلك بمناسبة غير نصية، فاطرحناها لخروجها عن منهجنا كما نبهنا في موضع سابق.

(٣) انظر: السابق: ١٥: ٢٦٢.

وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [1] [الأعراف:١٩]، فمع أن المتشابهين في قصة واحدة، والإخبار فيهما واحد، عُدل عن الواو في ﴿وَكُلَا﴾ إلى الفاء في ﴿فَكُلَا﴾.

والفرق بين العاطفين أن الواو تفيد الجمع بين متعاطفيها بلا قيد، ولا تُفهِم الترتيب إلا بقرينة، أما الفاء فتفيد الجمع بينهما على سبيل الترتيب والتعقيب، فالمفهوم من الفاء نوع داخل تحت المفهوم من الواو[2]. والأصل في العطف بهما «أن كل فعل عُطف عليه ما يتعلق به تعلق الجواب بالابتداء، وكان الأول مع الثاني بمعنى الشرط والجزاء، فالأصل فيه عطف الثاني على الأول بالفاء دون الواو كقوله تعالى ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾ [البقرة:٥٨] فعطف ﴿كُلُوا۟﴾ على ﴿ٱدْخُلُوا۟﴾ بالفاء لما كان وجود الأكل منها متعلقاً بدخولها، فكأنه قال: إن دخلتموها أكلتم منها، فالدخول موصل إلى الأكل، والأكل متعلق وجوده بوجوده، يبين ذلك قوله تعالى في مثل هذه الآية من سورة الأعراف ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ [الأعراف:١٦١] وعطف ﴿كُلُوا۟﴾ على قوله ﴿ٱسْكُنُوا۟﴾ بالواو دون الفاء، لأن ﴿ٱسْكُنُوا۟﴾ من السكنى، وهي المقام مع طول لبث، والأكل لا يختص وجوده بوجوده، لأن من يدخل بستاناً قد يأكل منه وإن كان مجتازاً، فلما لم يتعلق الثاني بالأول تعلق الجواب بالابتداء وجب العطف بالواو دون الفاء»[3].

والمقتضي لذلك العدول مناسبة السياق القريب والسياق البعيد، وفي كلٍّ أوجه، أما مناسبة السياق القريب فتدور على اختلاف المراد بـ ﴿ٱسْكُنْ﴾؛ وهو قول الخطيب الإسكافي ـ وتابعه عليه الكرماني والفخر الرازي وغيرهما ـ وقد رتبه على أن وقت الخطاب الذي خوطب به آدم في الآيتين المتشابهتين مختلف، وتفصيل ذلك أن ما في البقرة خطاب لآدم قبل دخول الجنة، فكان ﴿ٱسْكُنْ﴾ فيها بمعنى الإقامة وطول اللبث، والأكل لا يختص وجوده بوجود السكنى، لأن من يدخل بستاناً قد يأكل منه وإن كان مجتازاً، فلما لم يتعلق الثاني بالأول تعلق الجواب بالابتداء ناسب التعبير بالواو الدالة على الجمع بين الإقامة

---

(١) انظر: درة التنزيل: ١٠، والبرهان: ١١٩، وملاك التأويل: ١: ٤١، وكشف المعاني: ٩٢، والعقد الجميل: ٩.

(٢) انظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير: ١٤: ٤٥، وملاك التأويل: ١: ٤١ - ٤٢.

(٣) درة التنزيل: ١٠ - ١١، ووقع في الأصل فيما وضعناه بين قوسين فكلوا بالفاء، والصواب بالواو.

والأكل، ولا يصلح هنا إلا الواو، لأنه لو عُبّر بالفاء لوجب تأخير الأكل إلى الفراغ من الإقامة لدلالة الفاء على الترتيب والتعقيب. أما آية الأعراف المشابهة فخطاب آدم فيها قبل دخوله الجنة، لأن الله تعالى أخرج إبليس من الجنة بقوله ﴿ٱخۡرُجۡ مِنۡهَا مَذۡءُومٗا مَّدۡحُورٗاۖ﴾ [الأعراف:١٨] وخاطب آدم بقوله ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنَ أَنتَ وَزَوۡجُكَ﴾ [الأعراف:١٨]، فكان ﴿ٱسۡكُنۡ﴾ فيها بمعنى ادخلها ساكناً واتخذها مسكناً لمقابلة ﴿ٱخۡرُجۡ﴾، ولما كان اتخاذ المسكن لا يمتد زماناً طويلاً يمكن أن يُجمع فيه بين الاتخاذ والأكل، بل يقع الأكل عقبه، كان الأنسب العدول إلى الفاء[1].

وعضد ابن جماعة هذا الوجه ـ وتابعه السيوطي ـ بأن بيّن مناسبة اقتران ﴿ٱسۡكُنۡ﴾ بالواو في آية البقرة مع مراعاة حمله فيها على معنى أقم، ومناسبة اقترانه بالفاء في آية الأعراف على أنه فيها بمعنى اتخذ مسكناً، أي أنه بيّن مناسبة المناسبة التي بينها الخطيب الإسكافي ومن تابعه، فأشار إلى أن ما وقع في آية البقرة أبلغ مما وقع في آية الأعراف، لأن الله تعالى قال في آية البقرة ﴿وَقُلۡنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا حَيۡثُ شِئۡتُمَا﴾ [البقرة:٣٥] وقال في آية الأعراف ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنَ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ فَكُلَا مِنۡ حَيۡثُ شِئۡتُمَا﴾ [الأعراف:١٩] ففي آية البقرة مما ليس في الأعراف نسبة القول إليه تعالى بـ ﴿وَقُلۡنَا يَٰٓـَٔادَمُ﴾ وهو يدل على التعظيم، وزيادة ﴿رَغَدًا﴾ وهو يدل على التوسعة، وفيها أيضاً قوله ﴿حَيۡثُ شِئۡتُمَا﴾ وهو أعم من قوله في الأعراف ﴿مِنۡ حَيۡثُ شِئۡتُمَا﴾، فلما كان الواقع في آية البقرة أبلغ في التوسعة والإكرام ناسبه التعبير بالواو الدالة على الجمع بين السكنى والأكل، لما في ذلك من الدلالة على زيادة الإكرام، ولا سيما أن ﴿ٱسۡكُنۡ﴾ هنا بمعنى أقم. ولما كان الواقع في آية الأعراف أقل دلالة على التوسعة والإكرام ناسبه وقوع ﴿ٱسۡكُنۡ﴾ بمعنى اتخذ مسكناً، والعدول إلى الفاء لترتب الأكل على ذلك الاتخاذ[2]، إذ هما بهذا المعنى دون الواقع في آية البقرة.

---

(١) انظر: درة التنزيل: ١١، والبرهان: ١١٩ - ١٢٠. والفخر الرازي، التفسير الكبير: ٣: ٤، والزركشي، البرهان في علوم القرآن: ١: ١٢٨، والسيوطي، قطف الأزهار: ١: ٢٣٠ - ٢٣١.

(٢) انظر: كشف المعاني: ٩٢ - ٩٣، وانظر أيضاً: السيوطي، قطف الأزهار: ١: ٢٣٢، ومعترك الأقران: ١: ٦٧، والإتقان: ٢: ٩٩٦.

وقبل أن نعرض لمناسبة السياق البعيد لابد من الإشارة إلى أن ما ذهب إليه ابن جماعة من كون ﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ أعم من ﴿مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا﴾، يعكّر عليه ذهاب أبي جعفر بن الزبير إلى خلافه؛ فقد ذكر أن ﴿مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ أعم لأنه يُفهِم إباحة الأكل من ثمر كل موضع في الجنة، فإذا قيل: كلْ من حيث شئت من مواضع هذا البستان، فالمعنى على إباحة الأكل من كلّ ما في مواضعه، أما إذا قيل: كلْ هذا العنقود حيث شئت من هذا البستان ـ وهذا ما نظّر به ﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ ـ فالمعنى على إباحة أكل عنقود معين حيث شاء من أماكن البستان، ولا تعرُّض بهذه الإباحة لأكل ما في كل موضع موضع منه إلا باحتمال ضعيف. هذا ما ذكره أبو جعفر بن الزبير [1]، فنقول: ويقوّي هذا الاحتمال الضعيف ويرجّحه ورود ﴿قُلْنَا﴾ والتصريح بـ ﴿رَغَدًا﴾، وسيتضح هذا فيما سيأتي.

وأما مناسبة السياق البعيد فبينها البقاعي وابن عاشور من المفسرين المحدثين وأبو جعفر بن الزبير، ولم يفرق هؤلاء بين السكنى في الآيتين؛ فذكر البقاعي أن سياق آية البقرة لمجرد بيان النعم التي أوجبت الشكر لله تعالى باختصاصه بالعبادة، وذلك فيما بينه تعالى من نعمته على كل نفس بقوله ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة:٢١-٢٢]، ثم في تذكير الخلق بما أنعم على أبيهم آدم من نعم الاستخلاف في الأرض وإيتائه العلم وإسجاد الملائكة له وإسكانه الجنة وغير ذلك مما ذُكر في قصته، قال تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[البقرة:٣٠] ثم قال ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾ [البقرة:٣١-٣٣] ثم قال ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [البقرة:٣٤] ثم قال ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [البقرة:٣٥]، فلما كان هذا السياق لمجرد بيان النعم كان المناسب عطف الأكل بالواو في قوله ﴿وَكُلُواْ مِنْهَا﴾ [2]. أما آية الأعراف

(١) انظر: ملاك التأويل: ١: ٤٤.

(٢) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ١: ٢٨٣، وقارن بـ: ١: ٢٨٠ - ٢٨١.

فوقعت في قصة آدم المتصلة بتذكير الله للخلق بما منحهم من التمكين لهم في الأرض، قال تعالى ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ﴾ [الأعراف:١٠] ثم وُصلت بقصة آدم في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾ [الأعراف:١١]، ولهذا الاتصال رأى البقاعي أن السياق هنا للتعريف بأن الله سبحانه مكّن لأبينا آدم في الجنة أعظم من تمكينه لنا في الأرض، بأن حباه رغد العيش مقارناً لوجوده فيها، والفاء أصرح في الدلالة على هذا المعنى من الواو، وأنسب لهذا السياق منها، لأنها تدل على أن المأكول كان مع الإسكان لم يتأخر عنه[1]، ولذلك وقع التعبير هنا بـ ﴿فَكُلَا﴾ معدولاً به عن مشابهه ﴿وَكُلَا﴾ في آية البقرة.

ونحا ابن عاشور من المفسرين المحدثين منحىً قريباً من البقاعي فذكر أن آية البقرة «أفادت السامعين أن الله امتن على آدم بمنة سكنى الجنة والتمتع بثمارها، لأن المقام هنالك لتذكير بني إسرائيل بفضل آدم وبذنبه وتوبته، والتحذير من كيد الشيطان الذي هم واقعون في شيء منه عظيم» [2] أما التذكير بفضل آدم فلأنه حُكي في قصته في سورة البقرة أن الله تعالى منّ عليه بالاستخلاف في الأرض وبالعلم وبسجود الملائكة له، وبسكنى الجنة والتوسعة عليه وعلى زوجه فيها، كما تقدم في توجيه البقاعي. وأما التذكير بذنب آدم وتوبته فلأن الله تعالى نهاه وزوجه عن قربان شجرة مخصوصة في الجنة، ولكنهما أكلا منها بإزلال الشيطان لهما، ثم تاب آدم من زلته تلك، قال تعالى ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ * فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة:٣٥-٣٦] أي من الجنة وما فيها من النعيم، ثم أخبر الله بتوبته فقال ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة:٣٧]، وأما أن ذلك كله لتذكير بني إسرائيل فلأن قصة آدم التي دارت على ما تقدم ذكره من فضله وذنبه وتوبته وُصلت بذكر النعم التي أنعم الله بها على بني إسرائيل من لدن قوله تعالى ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة:٤٠]، والحاصل من ذلك أن المقام لما كان للتذكير بفضل آدم وبذنبه وتوبته كما ذكر ابن عاشور، وكان مرد هذا التذكير إلى تعديد النعم كما هو واضح فيما فصّلنا، كان عطف

---

(١) انظر: السابق: ٧: ٣٧١، وقارن بـ: ٧: ٣٦٢.

(٢) ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير: ٨: القسم الثاني: ٥٤.

الأكل بالواو مناسباً[1]، وهو وجه قريب مما رأيناه عند البقاعي آنفاً. أما آية الأعراف فرأى ابن عاشور أنه أُخبر بها في المقام الذي حُكي فيه الغضب على إبليس وطردُه من الجنة، لأن الله تعالى أخبر عن إخراج إبليس منها بقوله ﴿اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا﴾ [الأعراف:١٨] وعن إدخال آدم بقوله ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [الأعراف:١٩]، والمناسب لهذا المقام الإخبار بتعجيل المنة لآدم، لما فيه من مزيد التنغيص لإبليس، والفاء أدل على هذا من الواو، لأنها تفيد أن التمتع بثمار الجنة كان عقب الأمر بسكناها، وهي مِنّة عاجلة تؤذن بتمام الإكرام[2]، ولهذه المناسبة عُدل هنا إلى الفاء، فقيل ﴿فَكُلَا﴾.

وكان أبو جعفر بن الزبير قد ذهب مذهباً مخالفاً للبقاعي وابن عاشور في رؤيته أن القصد بآية البقرة مجرد الإخبار والتعريف بما جرى في قصة آدم، وأن القصد بآية الأعراف تعداد النعم على آدم وذريته، وأن هذا هو المقتضي المناسب لاختصاص كل من العاطفين بآيته، قال أبو جعفر: «أما الوارد في البقرة فقُصد به مجرد الإخبار والإعلام لرسول الله ﷺ بما جرى في قصة آدم ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ وابتداءِ خلقه، وأمر الملائكة بالسجود له، وما جرى من إباية إبليس عن السجود، ثم ما أُمر به آدم من سكنى الجنة والأكلِ منها، ولم يُقصد غير التعريف بذلك من غير ترتيب زماني أو تحديد غاية، فناسبه الواو وليس الفاء» [2] ثم قال: «وأما آية الأعراف فمقصودها تعداد نعم الله ـ جل وتعالى ـ على آدم وذريته، ألا ترى ما تقدمها من قوله ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأعراف:١٠] وما أُتبع به هذا من ذكر الخلق والتصوير وأمر الملائكة بالسجود لآدم، ثم قوله مُفرِداً لإبليس ﴿اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا﴾ [الأعراف:١٨] ثم بعد ذلك أمر آدم ـ عليه السلام ـ بالهبوط متبعاً بالتأنيس له، ووصيته في قوله ﴿يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ﴾ [الأعراف:٢٧] فناسب هذا المقصد العطف بالفاء المقتضية للترتيب، والواو لا تقتضي ذلك وإنما بابها الجمع حيث لا [يراد] ترتيب» [3] ثم زاد في تبيين مناسبة وقوع الفاء هنا، فقال: «وإنما ورودها هنا لما ذكرته من

---

(١) انظر: السابق، والصفحة نفسها.

(٢) ملاك التأويل: ١: ٤٢.

(٣) السابق، والصفحة نفسها، ووقع في الأصل يرد، والصواب يراد وهو ما وقع في بعض النسخ المخطوط كما أشار المحقق في الحاشية ٩ من الصفحة ٤٢، وهو أيضاً ما وقع في معترك الأقران للسيوطي الذي نقل توجيه أبي جعفر بتمامه، انظر: معترك الأقران: ٣: ١٥٨.

قصد تجريد التفصيل المحصّل لتعداد النعم»[1]. والظاهر أنه يعني أن تعداد النعم يناسبه التفصيل فيها، وفي العطف بالفاء تفصيل بالقياس إلى العطف بالواو، لدلالة الفاء على ترتب الأكل على السكنى ودلالة الواو على مطلق الجمع بينهما، فكان العدول إلى الفاء مناسباً لتعداد النعم من جهة ذلك التفصيل.

وغير خافٍ أن توجيه أبي جعفر مع وجاهة نتيجته تُصادِمُ مقدمتهُ مقدمةَ توجيه البقاعي وابن عاشور كما أشرنا، ونعني بذلك ما ذهب إليه من أن القصد بآية البقرة وما اكتنفها التعريف بما جرى في قصة آدم، والقصد بآية الأعراف وما اكتنفها تعداد النعم على آدم وذريته، فهذا مصادم لمقدمة توجيه البقاعي وابن عاشور التي تدور على أن سياق آية البقرة لبيان النعم، وسياق آية الأعراف للتعريف بالتمكين لآدم في الجنة وبتعجيل المنة له. والذي أدى إلى تلك المصادمة أنه وقع تعداد للنعم في سياق الآيتين المتشابهتين، بيد أن التدقيق في السياق البعيد لكل منهما يبين أن آية البقرة قُصد فيها التعداد قصداً، وآية الأعراف جاء فيها تبعاً، لأن سياق آية البقرة لاستحقاق الله تعالى للعبادة بما أنعم على خلقه ابتداء من قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ* ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ [البقرة: ٢١.٢٢] ولذلك كان تعداد النعم هنا مقصوداً، وكثر المذكور منها، وتعددت أصناف المنعَم عليهم؛ فذُكرت نعم الله على الناس كافة، ثم على آدم خاصة، ثم على بني إسرائيل. أما آية الأعراف فسياقها البعيد للأمر باتباع القرآن والنهي عن اتباع غيره، لأنه تعالى قال ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الأعراف: ٣] ولذلك طُوي ذكر كثير من النعم التي ذُكرت في سياق آية البقرة، واقتُصر منها على ما يتعلق بالنهي عن اتباع غير القرآن والتحذير منه، فالنعمُ المعدودة في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِءَادَمَ﴾ [الأعراف: ١٠.١١] وغيرُ ذلك من النعم المذكورة في قصة آدم هنا؛ هي نعم سيقت في معرض النهي عن اتباع إبليس والتحذير منه، ودليله قول الله تعالى عقب قصة آدم ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ﴾ [الأعراف: ٢٧]

---

(١) ملاك التأويل: ١: ٤٣.

فسياق آية الأعراف المشابهة للبقرة إذاً هو النهي عن اتباع إبليس والتحذير منه، وهذا قريب جداً مما ذهب إليه البقاعي، إذ رأى أن السياق للتعريف بأن الله تعالى مكن لأبينا آدم في الجنة أعظم من تمكينه لنا في الأرض، فهذا ملابس لما قلناه ومتعلق به. وجملة القول أن مقدمة توجيه البقاعي وابن عاشور أصوب من مقدمة توجيه أبي جعفر، فضلاً عن أنها تتمشّى مع توجيه الخطيب الإسكافي وابن جماعة.

ونرى أن العدول يحتمل مناسبة أخرى، هي أن قصة آدم في سورة البقرة مجملة، فناسبها الواو لدلالته على مطلق الجمع، أما سورة الأعراف فجاءت القصة فيها مفصّلة، فلم يُخبر على سبيل المثال عن إزلال الشيطان لآدم وزوجه في سورة البقرة إلا بقوله تعالى ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة:٣٦] على حين فُصِّل ذلك في سورة الأعراف بقوله ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ * وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ ۚ فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ۖ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ﴾ [الأعراف:٢٠ـ٢٢] فلما كانت القصة في سورة الأعراف مفصلة اقتضت المناسبة العدول إلى الفاء، فقيل ﴿فَكُلَا﴾، لأن من شأن التفصيل التدقيق، والفاء تحقق ذلك بدلالتها على أن الأكل مرتب على السكنى، بخلاف الواو الدالة على الجمع بلا ترتيب.

ومن أمثلة العدول الحرفي عن التشابه في قصتين مختلفتين قوله تعالى في قصة لوط من سورة الأعراف ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟﴾ [الأعراف:٨٢] وفي القصة نفسها من سورتي النمل والعنكبوت ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟﴾ [النمل:٥٦، والعنكبوت:٢٩]، وقد أغفل أصحاب التوجيه مشابهاً آخر، وهو قوله تعالى في قصة إبراهيم من سورة العنكبوت ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟﴾ [1] [العنكبوت:٢٤]، فعطف القرآن ما في قصة لوط من الأعراف بالواو ﴿وَمَآ﴾، ثم عدل عنه إلى العطف بالفاء ﴿فَمَا﴾ في هذه القصة نفسها وفي قصة إبراهيم الواردتين في سورتي النمل والعنكبوت.

(١) انظر: درة التنزيل: ١٦٠ - ١٦١، والبرهان: ١٩٣، وملاك التأويل: ١: ٤١٨، والعقد الجميل: ٨١.

وقد رتب أصحاب التوجيه المناسبة هنا على أن الأصل في العطف بالفاء أن يكون ما بعدها أثراً لفعل وقع قبله، لأنها تفيد السببية أو ما يشبه معنى الجزائية على نحو ما مر في المثال السابق، والفعل أوضح إحرازاً لهذين المعنيين؛ نحو ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى: ٦]، و﴿وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَٰنًا كَبِيرًا﴾ [1] [الإسراء: ٦٠]، ولأنها تفيد التعقيب، والتعقيب يكون مع الأفعال[2]، ولا تفيد الواو شيئاً من ذلك، وإنما هي لمطلق الجمع.

أما مناسبة العدول بالنظر إلى إفادة الفاء السببية أو ما يشبه معنى الجزائية فبينها الخطيب الإسكافي وأبو جعفر بن الزبير ومحمد رشيد رضا من المفسرين المحدثين؛ فذكروا أن آية الأعراف سُبقت بجملة اسمية ـ وهي قوله تعالى ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [الأعراف: ٨٠] ـ وهي دون الجملة الفعلية في إعطاء معنى السببية وتقديره، فحسن العطف بالواو في قوله ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ﴾. أما آيتا النمل والعنكبوت الثانية فسُبقتا بجملة فعلية ـ وهي قوله تعالى قبل آية النمل ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]، وقوله قبل آية العنكبوت ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِى نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ﴾ [العنكبوت: ٢٩] فـ «تجهلون»، و«تأتون، وتقطعون، وتأتون» جمل فعلية مسوغة لتقدير معنى السببية، فكان الأنسب أن يعطف عليها بالفاء ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ﴾ جرياً على الأصل[3]، ولذلك عُدل هنا إلى الفاء عن الواو الواقعة في آية الأعراف.

ويمكننا توجيه آية العنكبوت الأولى التي أغفلوها بمثل توجيههم آيتي العدول النمل والعنكبوت الثانية، لأنها كهاتين مسبوقة بجملة فعلية فيما حكاه الله تعالى من قول إبراهيم لقومه ﴿وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥٓ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ١٧] فإن هذه الجملة على بُعدها مرتبطة ارتباطاً مباشراً بقوله تعالى ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ﴾ [العنكبوت: ٢٤] في بعض الأقوال، وما بينهما من الآيات اعتراض كما نقل أبو حيان[4]، فقوله تعالى ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ مسوغ لتقدير معنى السببية، وهو من ثم سبب محتمل للعدول إلى التعبير بالفاء محقق للتناسب المعنوي.

---

(١) انظر: درة التنزيل: ١٦٢ - ١٦٣، وملاك التأويل: ١: ٤٢٧، ورضا، محمد رشيد، تفسير المنار: ٨: ٥١٣.

(٢) انظر: البرهان: ١٩٣ - ١٩٤.

(٣) انظر: درة التنزيل: ١٦٢ - ١٦٣، وملاك التأويل: ١: ٤٢٨، ورضا، محمد رشيد، تفسير المنار: ٨: ٥١٣ - ٥١٤.

(٤) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٧: ١٤٧.

وأما مناسبة العدول بالنظر إلى إفادة الفاء التعقيب فبينها الكرماني ـ وتابعه بعضهم ـ ولم يبتعد كثيراً عما رآه أصحاب الوجه الأول، إذ بنى بيانه على أن آية الأعراف مسبوقة باسم ـ وهو ﴿مُّسْرِفُونَ﴾ في قوله تعالى ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [الأعراف: ٨٠] ـ فعُطفت الجملة ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ﴾ [الأعراف: ٨٢] بالواو لأن الاسم لا يناسبه التعقيب. أما آيتا النمل والعنكبوت الثانية فمسبوقتان بفعل ـ وهو ﴿تَجْهَلُونَ﴾ في قوله تعالى ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]، و﴿وَتَأْتُونَ﴾ في قوله ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنكَرَ﴾ [العنكبوت: ٢٩] ـ والفعل يناسبه التعقيب، فاقتضى إحراز هذه المناسبة العدول إلى الفاء، فقيل: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ﴾ (١).

وما ذكره الكرماني من مناسبة العدول إلى الفاء في آيتي النمل والعنكبوت الثانية ينطبق على آية العنكبوت الأولى التي أغفلوها، لأن قوله تعالى فيها ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ﴾ [العنكبوت: ٢٤] معطوف على قوله ﴿وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ١٧]، وما بينهما اعتراض على قول كما أشرنا سابقاً، فلما كانت الآية مسبوقة بالفعل ﴿تُرْجَعُونَ﴾ اقتضت رعاية التناسب العدول إلى العطف بالفاء لدلالتها على التعقيب ولكون الفعل يناسب التعقيب.

٣. العدول بالمبدلات الحرفية النافية :

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى في سورة البقرة ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِندَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٩٤ ـ ٩٥] وفي سورة الجمعة ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ (٢) [الجمعة: ٦ ـ ٧] فالمتشابهان في الإخبار عن حال اليهود المعاصرين لرسول الله ـ ﷺ ـ بانتفاء تمنيهم الموت، ومع اتحاد الإخبار فيهما عدل القرآن عن النفي بـ ﴿لَن﴾

---

(١) انظر: البرهان: ١٩٣ - ١٩٤، والسيوطي، قطف الأزهار: ٢: ١٠٢٦، والأنصاري، زكريا، فتح الرحمن: ٢٠٠، والآلوسي، روح المعاني: ٨: ١٧١.

(٢) انظر: درة التنزيل: ٢٤، والبرهان: ١٢٨، وملاك التأويل: ١: ٨٣ - ٨٤، وكشف المعاني: ١٠٣، والعقد الجميل: ١٦.

إلى النفي بـ ﴿لَا﴾ مراعاة للمناسبة المعنوية. وجوّز بعضهم التفنن؛ على القول بترادف الحرفين على نفي المستقبل [١]، وهو وجه مرجوح، لأن الترادف خلاف الأصل، فالأصل التفريق، وهو مذهب جل من تعرض لهذا التشابه. وعليه رتبوا المناسبة.

وقد فرقوا بين الحرفين من أوجه، منها أن «لن» أبلغ ألفاظ النفي، أما «لا» فلمطلقه من غير مبالغة، وهو مذهب الخطيب الإسكافي، وتابعه عليه جماعة[٢]، وعبّر بعضهم عن هذه الأبلغية بالتوكيد[٣]، والمراد بذلك ما ذكره الزمخشري من أن لن «تفيد تأكيد النفي الذي تعطيه لا، وذلك أن لا تنفي المستقبل، تقول: لا أفعل غداً، فإذا أكدت نفيها قلت: لن أفعل غداً» [٤] والقول بالتوكيد مذهب المحققين كما ذكر السيوطي[٥]. ومن أوجه الفرق أيضاً أن «لن» تفيد النفي على التأبيد بخلاف «لا»، وهو قول للزمخشري رجع عنه إلى مذهب الجماعة في أنها لا تقتضيه[٦]. ومن الأوجه أيضاً ما ذهب إليه ابن الزملكاني (ت ٦٥١ هـ) من أن «لن» زمان نفيها قصير، أما «لا» فطويل ومتسع، وهذا ما أراده بأن «لن تنفي ما قرب، وأنّ لا يمتد معنى النفي فيها كما يمتد في (النَفَس)» [٧]وتابعه على ذلك ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ). ومن الأوجه أيضاً ما ذكره أبو جعفر بن الزبير من أن «لن» تختص بالمضارع وبنفي المستقبل، لأن «لن يفعل» جوابُ سيفعل، أما «لا» فدخولها على المضارع لنفي ما يأتي حالاً كان أو استقبالاً[٨]. وخلاصة الأوجه أن «لن» أبلغ في النفي من «لا» وآكد، وهي تفيد النفي المؤبّد، ويقصر زمان نفيها، وتختص بنفي المستقبل، ومع أن كل هذه الأوجه فيه خلاف سوى الأخير[٩] فإنها

(١) انظر: الآلوسي، روح المعاني: ٢٨: ٦٩.
(٢) انظر: درة التنزيل: ٢٤، والبرهان: ١٢٨، والفخر الرازي، التفسير الكبير: ٣: ١٩٢، وكشف المعاني: ١٠٣ - ١٠٤، وأبو حيان، البحر المحيط: ١: ٣١١، والسيوطي، قطف الأزهار: ١: ٢٩١.
(٣) انظر: السيوطي، قطف الأزهار: ١: ٢٩١.
(٤) الزمخشري، الكشاف: ٢: ١١٣، وانظر أيضاً: ٤: ١٠٣.
(٥) انظر: السيوطي، قطف الأزهار: ١: ٢٩١.
(٦) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ١: ٣١١، و ٨: ٢٦٧.
(٧) ابن الزملكاني، التبيان: ٨٤، وانظر أيضاً: المجيد، له: ١٠٧، وما وضعناه بين قوسين هو في الأصل النفي بالياء، وصوابه ما أثبتناه.
(٨) انظر: ملاك التأويل: ١: ٨٤، وانظر أيضاً: السيوطي، معترك الأقران: ٣: ٣٧٢.
(٩) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٨: ٢٦٧، وابن هشام، مغني اللبيب: ٣٧٤، والسيوطي، همع الهوامع: ٢: ٣ - ٤.

صالحة لتعليل العدول بالمناسبة، وهو ما رآه من وجه هذا التشابه، إذ رتبوا على كل وجه مناسبة، فتعددت المناسبات تبعاً لتعدد أوجه الفرق.

أما مناسبة العدول باعتبار الوجه الأول من الفرق فهي كما كشف عنها الخطيب الإسكافي ـ وتابعه جماعة ـ أنه ذُكر في سياق آية البقرة ادعاء اليهود خلوص الدار الآخرة؛ أي الجنة، لهم من دون الناس، قال تعالى ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٩٤] وفي هذا مبالغة، لأن الخلوص غاية ما يطلبه المطيع، فناسب نفي تمنيهم الموت المؤدي إلى بطلان ما ادعوه بـ «لن» من حيث كانت أبلغ ألفاظ النفي. أما آية الجمعة المشابهة فادعاؤهم فيها دون المذكور في البقرة، وهو زعمهم أنهم أولياء لله من دون الناس، قال تعالى ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓاْ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ﴾ [الجمعة: ٦] ولا يلزم من الولاية لله الاختصاص بجنته، لأن الولاية وسيلة إلى الجنة، فاقتضت المناسبة عند نفي تمنيهم الموت المؤدي إلى بطلان ما ادعوه العدول عن «لن» إلى ما هو دونه في النفي، فاختير «لا»، وقيل ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ﴾ لدلالته على مطلق النفي من غير مبالغة[1].

وأشار ابن جماعة إلى مناسبة أخرى للعدول باعتبار هذا الوجه الأول من الفرق، وهي أن آية البقرة وردت بعدما ذُكر من كفر اليهود وعصيانهم وقتلهم الأنبياء، قال تعالى ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩] وقال ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١] وقال ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱسْمَعُواْ قَالُواْ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُواْ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩٣]، فناسب هذا المذكور من كفرهم وعصيانهم الذي بالغوا فيه حرفُ المبالغة في نفي تمنيهم الموت، فقيل: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ﴾. أما آية الجمعة فلم يتقدمها مثل ذلك، وإنما هي مسبوقة بذمهم لتكذيبهم

(١) انظر: درة التنزيل: ٢٤ - ٢٥، والبرهان: ١٢٨، وكشف المعاني: ١٠٣، وأبو حيان، البحر المحيط: ١: ٣١١، والبقاعي، نظم الدرر: ٢: ٦٠، و ٢٠: ٥٩، والسيوطي، قطف الأزهار: ١: ٢٩١ - ٢٩٢.

بآيات الله وظلمهم، قال تعالى ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [الجمعة:٥]، فلما كان المذكور هنا أخف مما ذُكر في سياق آية البقرة اقتضى إحراز التناسب العدول عن نفي تمنيهم الموت بـ «لن» إلى «لا» لخلوه من المبالغة[١].

وأشار ابن حمزة اليمني (ت ٧٤٩ هـ) إلى مناسبة أخرى باعتبار وجه المبالغة أو التوكيد من الفرق، وذلك في معرض استدلاله على كون «لن» موضوع للمبالغة في النفي وتوكيده، وحاصل ما أشار إليه أنه وقع في سياق آية البقرة عدة مؤكدات يناسبها النفي بـ «لن» لأن الله تعالى قال ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة:٩٤] فقد «أكده بـ ﴿لَكُمُ﴾ على جهة الملك والاختصاص من بين سائر الناس، ووصف الدار بكونها آخرة مبالغة في أمرها وإيضاحاً لشأنها، وقرره بقوله ﴿عِندِ ٱللَّهِ﴾ إيضاحاً للأمر أيضاً، ثم قال ﴿خَالِصَةً﴾ يعني مختصين بها دون غيركم، وهكذا قوله ﴿مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ﴾ فيه نهاية الاختصاص، فلما حصل تأكيد هذا الخطاب بهذه الأنواع من التوكيد أتى بالنفي بـ لن، لما بالغ في (إثباته)بالغ في نفيه»[٢]. ونقل السيوطي عن صاحب المناجاة أن نفي تمنيهم الموت هنا مؤكد بجملة مستقلة تلت ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ﴾، وهي قوله تعالى ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾[٣] [البقرة:٩٦]، فصار نفي التمني هنا مكتنفاً بالمؤكدات من جانبيه، فلم يناسبه إلا التعبير بالنافي الموضوع للتأكيد والمبالغة وهو «لن» . أما آية الجمعة فلم يؤكد فيها نفي تمنيهم الموت بجملة مستقلة كما أشار صاحب المناجاة فيما نقله السيوطي عنه[٤]، ولم يسبق الآية من المؤكدات ما سبق مشابهتها آية البقرة، فاقتضى إحراز التناسب العدول إلى النفي بـ «لا» لخلوها من التوكيد.

وأضاف الآلوسي [ت ١٢٧٠هـ] مناسبة أخرى، فذكر أنه وقع في سياق المتشابهين ادعاؤهم الاختصاص من دون الناس، ولكنهم لما زادوا في البقرة أن الاختصاص أمر مكشوف

---

(١) انظر: كشف المعاني: ١٠٤.

(٢) ابن حمزة اليمني، الطراز: ٢: ٢٠٩ - ٢١٠، ووقع في الأصل إتيانه ، وواضح أنه مصحّف عن إثباته كما ذكرنا.

(٣) انظر: السيوطي، قطف الأزهار: ١: ٢٩٢.

(٤) انظر: السابق، والصفحة نفسها.

لا شبهة فيه محققة عند الله ـ وهو ﴿إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٤] ـ ناسبه تأكيد ما ينفي ذلك الاختصاص؛ أي تأكيد نفي تمنيهم الموت، فكان التعبير بـ «لن « النافي المؤكد هنا واقعاً موقعه[1]. أما آية الجمعة فالاختصاص فيها غير واضح وضوحه في مشابهتها؛ من حيث كونه ولاية الله، فضلاً عن أن ادعاءهم إياه مجرد زعم ـ وهو ﴿إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ﴾ [الجمعة: ٦] فاقتضت المناسبة عند نفي ذلك الاختصاص؛ بنفي تمنيهم الموت، العدول إلى النافي الخالي من التوكيد، فقيل ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ﴾.

وأما مناسبة العدول باعتبار الوجه الثاني من الفرق؛ أي باعتبار إفادة «لن» النفي المؤبَّد، فأشار إليها أبو حيان، ولكنه اكتفى بتوجيه آية البقرة، وبنى توجيهه على ظاهر قوله تعالى ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٩٥] الذي هو إخبار غيبي يراد منه تكذيب اليهود في ادعائهم الاختصاص بالجنة، قال أبو حيان: «وظاهره أن من ادّعى أن الجنة خالصة له دون الناس ممن اندرج تحت الخطاب في قوله ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً﴾ [البقرة: ٩٤] لا يمكن أن يتمنى الموت أبداً، ولذلك كان حرف النفي هنا لن الذي قد ادُعي فيه أنه يقتضي النفي على التأبيد، فيكون قوله ﴿أَبَدًۢا﴾ على زعم من ادعى ذلك للتوكيد» [2]. وليس ظاهر هذه الآية أولى من مشابهتها في إفهام نفي تمنيهم الموت على التأبيد أو في الإشعار به، إلا إذا كان الذي جعل أبا حيان يذهب ذلك المذهب وقوع المبالغة في ادعائهم الاختصاص بالجنة في آية البقرة، فإذا صح هذا ـ وهو الأقرب ـ كانت مناسبة العدول في آية الجمعة إلى «لا» الذي لا يفيد استمرار النفي على التأبيد عائدةً إلى أن ادعاءهم الاختصاص بالولاية فيها دون ادعائهم في البقرة، على نحو ما سبق بيانه في المناسبات المبنية على أبلغية «لن» .

وأما مناسبة العدول باعتبار الوجه الثالث من الفرق فأشار إليها ابن الزملكاني (ت ٦٥١هـ) ومن تابعه في معرض استدلالهم على أن «لن» تنفي ما قرب، و «لا « يمتد معنى النفي فيها، فقد رأوا أن حرف الشرط «إن « في قوله تعالى في سياق آية البقرة ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤] دخل على «كان»، و «كان» فعل ناقص لا يدل على

(١) انظر: الآلوسي، روح المعاني: ٢٨: ٩٦.
(٢) أبو حيان، البحر المحيط: ١: ٣١١.

الحدث، وإنما يدخل على المبتدأ والخبر ليقرن مضمون الجملة بالزمان الماضي؛ أي ليدل على الزمان الماضي الذي وقع فيه ذلك الحدث، وكأنه قيل: إن كان قد وجبت لكم الدار الآخرة وثبتت لكم في علم الله فتمنوا الموت الآن، وبهذا يكون حرف الشرط داخلاً على فعل أمده قريب بالقياس إلى ما وقع في آية الجمعة، فناسب أن يكون الجواب ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ﴾من حيث كان «لن» لنفي ما قرب. وقد نبّهوا على أن وقوع ﴿أَبَدًا﴾ هنا بإزاء ﴿لَن﴾ لا يعارض ما ذهبوا إليه، لأن لفظ «الأبد» قد يأتي بعد فعل الحال نحو: زيد يقوم أبداً، وقد يأتي للزمن القريب تفخيماً لأمره وإعطاءً له معنى الزمن الطويل نحو: زيد يصلي أبداً. أما آية الجمعة فرأوا فيها أن حرف الشرط الوارد في سياقها داخل على فعل تام دال على حدث في قوله تعالى ﴿إِن زَعَمْتُمْ﴾ [الجمعة:٦] فصارت الصيغة من صيغ العموم، لأن حرف الشرط لا يختص بوقت دون وقت، وإنما يعم جميع الأزمنة، وكأنه قيل: متى زعموا ذلك في وقت من الأوقات وقيل لهم: تمنوا الموت فلا يتمنونه، فلما كان حرف الشرط دالاً على هذا المعنى من العموم اقتضى إحراز التناسب العدول إلى «لا» لاتساع معنى النفي فيها، على حين فات العموم من آية البقرة لدخول «إن» على «كان» كما تقدم[1].

وأما مناسبة العدول باعتبار الوجه الأخير من الفرق فهي كما بين أبو جعفر بن الزبير وتابعه السيوطي أن نفي التمني في البقرة هو جواب لحكم أُخروي يُستقبل ـ وهو خلوص الجنة لهم كما ادعوا المدلول عليه بقوله تعالى ﴿إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً﴾ [البقرة:٩٤] فناسبه النفي بـ «لن» من حيث كان هذا الحرف موضوعاً لنفي المستقبل، لأن «لن» جوابُ سيفعل. أما في آية الجمعة فكان نفي التمني جواباً لحكم دنيوي ووصف حالي لا استقبال فيه ـ وهو زعمهم أنهم أولياء لله من دون الناس كما قال تعالى ﴿إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ﴾ [الجمعة:٦] ـ فاقتضت مراعاة التناسب العدول إلى النافي «لا» لأنه يدخل على الحال، وقد يدخل على المستقبل[2].

---

(١) انظر: ابن الزملكاني، التبيان: ٨٥، والمجيد، له: ١٠٧ - ١٠٨، وابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد: ١: ٩٦.

(٢) انظر: ملاك التأويل: ١: ٨٤، والسيوطي، معترك الأقران: ٣: ٣٧٢.

تبين الأمثلة السابقة أن العدول عن التشابه بالمبدلات الحرفية مراعىً به تحقيق التناسب المعنوي في المتشابهين، وأنه لولا العدول لذهب هذا التناسب واختل البيان المعجز.

ج. العدول بالمبدلات التعقيبية للتناسب المعنوي :

«التعقيب» مصطلح من مصطلحات الدراسات القرآنية[١]، قليل الشيوع، فلم يستعمله من أصحاب التوجيه إلا أبو جعفر بن الزبير، وقد وقع في كتابه كثيراً[٢]، ويشير استعماله له إلى أن المراد به ختام الآية، وأنه لا يكون إلا جملة أو أكثر[٣]، فهو يخالف الفاصلة عند من اختار أنها كلمة آخر الآية[٤]، ومثاله قوله تعالى ﴿فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَىْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الشورى:٣٦] فالتعقيب قوله ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾، وكذلك قوله ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ وَٰسِعًا حَكِيمًا﴾ من قوله ﴿وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ وَٰسِعًا حَكِيمًا﴾ [٥] [النساء:١٣٠]. وقد يكون التعقيب آية يعقّب بها مقطع مؤلف من قصة أو من عدة آيات نحو الآية ﴿فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ التي تكررت كثيراً في سورة الرحمن، وكان بعض مكرراتها تعقيباً لمقطع وبعضها لآية[٦].

والمناسبة البيانية في التعقيبات القرآنية مطلوبة ليحصل بها ترابط الكلام وزيادة البيان، قال الزركشي: «اعلم أن من المواضع التي يتأكد فيها إيقاع المناسبة مقاطعَ الكلام

---

(١) انظر: أبو زيد، أحمد، التناسب البياني في القرآن: ٩٦ - ٩٧.

(٢) انظر على سبيل المثال: ملاك التأويل: ١: ٤٢٦، و ٢: ٥٦٨، و ٦٣٦ - ٦٣٧، و ٨٥٧.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٦٣١ وقارن بـ٦٢٩، وانظر أيضاً: ٢: ٦٣٥، و ٢: ٨٤٧ - ٨٤٨.

(٤) انظر الاختيار والخلاف في تعريف الفاصلة في كتاب محمد الحسناوي: الفاصلة في القرآن: ٢٢ حتى ٢٦. والتعقيب بالمفهوم الذي ذكرناه يندرج تحت الفاصلة عند كثير من القدماء والمعاصرين، انظر على سبيل المثال: كتاب محمد الحسناوي: الفاصلة في= =القرآن: ٢٢ حتى ٢٦، و ١٨١ - ١٨٢، وانظر أيضاً: مقال د. نعيم اليافي «قواعد تشكل النغم في موسيقى القرآن» في مجلة التراث العربي، العدد: ١٥ - ١٦: ١٤٦. وقارن على سبيل المثال بين ما ذكره أبو جعفر بن الزبير في ملاك التأويل: ٢: ٨٥٠ وبين ما ذكره الزركشي في البرهان: ١: ٨٦. والأَوْلى التفريق بين التعقيب والفاصلة بما ذكرناه، لأن ثمة جملاً أو عبارات لا يمكن عدها فواصل لطولها - انظر على سبيل المثال: ملاك التأويل: ١: ٢٠٣، و ٣٠٠ - ٣٠١، وثمة آيات لا تتعدى كلمة واحدة، فلا ينطبق عليها مفهوم التعقيب.

(٥) انظر: ملاك التأويل: ١: ٤٢٦، و ١: ٢١٨ على الولاء.

(٦) انظر: السابق: ٢: ٨٨٦ وما بعدها، وانظر مثالاً آخر في: ٢: ٩٠٩.

وأواخره، وإيقاع الشيء فيها بما يشاكله، فلابد أن تكون مناسبة للمعنى المذكور أولاً، و إلا خرج بعض الكلام عن بعض» [1] ولأجل تلك المناسبة وقع العدول عن التشابه في القرآن الكريم.

فمن أمثلة ذلك قوله تعالى في سورة إبراهيم ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم:٣٤] وفي سورة النحل ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [2] [النحل:١٨]، فالمتشابهان في موضوع واحد، هو كثرة نعم الله تعالى على الخلق وعجزهم عن إحصائها، والإشارة بذلك إلى عجزهم عن شكرها، ومع أن الموضوع واحد عدل القرآن عن التعقيب بـ ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ إلى التعقيب بـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ مراعاة للتناسب المعنوي.

وقد راعى العدول ذلك التناسب من أوجه، أحدها ما ذهب إليه أبو جعفر بن الزبير وتابعه عليه السيوطي، وهو أن المتشابهين وقع في سياقهما ذكر نعم الله، إلا أن سياق آية إبراهيم ذُكر فيه مع ما تقدم مقابلة العبيد الإنعامَ بالتبديل واتخاذ الأنداد، فناسبه التعقيب بوصف الإنسان بالظلم، وسياق آية النحل متمحّض لذكر النعم، فناسب ذلك العدول إلى قوله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، قال أبو جعفر بن الزبير: «آية إبراهيم تقدمها قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّواْ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ﴾ [إبراهيم:٢٨] ثم قوله ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [إبراهيم:٣٠] ثم ذكر إنعامه على عباده في قوله ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [إبراهيم:٣٢] إلى قوله ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم:٣٤] فناسب ما ذكره تعالى من توالي إنعامه ودرور إحسانه، ومقابلة ذلك من العبيد بالتبديل وجعل الأنداد، وصفُ الإنسان بأنه ظلوم كفار. أما آية النحل فلم يتقدمها غير ما نبّه سبحانه عباده المؤمنين من توالي (آلائه) وإحسانه وما ابتدأهم به من نعمه، من لدن قوله ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [النحل:٤] ثم توالت (آي) الامتنان والإحسان، فقال تعالى ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ﴾ [النحل:٥] فذكر

---

(١) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ١: ٧٨.

(٢) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٥٨٠، والعقد الجميل: ١٠٥.

تعالى بضعاً وعشرين من أمهات النعم، إلى قوله منبهاً وموقظاً من الغفلة والنسيان ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل:١٧] ثم أتبع بقوله سبحانه ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل:١٨] فناسب ختام هذا قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل:١٨]» (١).

والوجه الثاني من مراعاة العدول للتناسب ما ذهب إليه أبو حيان وتابعه عليه الآلوسي، وهو قريب من الأول، ومداره على أن آية إبراهيم وقع في سياقها النص على كفران العبيد النعمة وظلمهم باتخاذ الأصنام، فناسبها التعقيب بوصف الإنسان بالظلم والكفر، أما آية النحل فأُطنب في ذكر النعم في سياقها، ولما كان الغفران والرحمة من نعمه تعالى اقتضى التناسب العدول هنا إلى التعقيب بهما، قال أبو حيان في آية إبراهيم: لما «تقدم قوله ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا﴾ [إبراهيم:٢٨] وبعده ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [إبراهيم:٣٠] فكان ذلك نصاً على ما فعلوا من القبائح من كفران النعمة والظلم الذي هو الشرك بجعل الأنداد، ناسب أن يختم بذم من وقع ذلك منه، فجاء ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم:٣٤]»(٢). وقال في الآية المشابهة: «وأما في النحل فلما ذكر عدة تفضلات وأطنب فيها وقال ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل:١٧] ـ أي من أوجد هذه النعم السابق ذكرها ليس كمن لا يقدر على الخلق ولا على شيء منه ـ ذكر من تفضلاته اتصافه [بالغفران] والرحمة تحريضاً على الرجوع إليه، وأن هاتين الصفتين هو متصف بهما كما هو متصف بالخلق، ففي ذلك إطماع لمن آمن به وانتقل من عبادة المخلوق إلى عبادة الخالق وأنه يغفر زَلَله السابق ويرحمه» (٣).

ونقل الآلوسي وجهاً آخر قريباً جداً من السابق ومقصوراً على آية النحل، فقال: «وقيل: إنما ختم سبحانه آية النحل بما ختم للإطناب هناك في ذكر النعم مع تقدم الدعوة

---

(١) ملاك التأويل: ٢/٥٨٠ - ٥٨١، وما وضعناه بين قوسين من قوله قومهم ساقط من الأصل، و آلائه هو في الأصل الآية فصوبناه مما نقله السيوطي عن أبي جعفر في معترك الأقران: ٣/٣١٧، وقوله آي هو في الأصل آية والصواب ما أثبتنا كما هو ظاهر. وانظر متابعة السيوطي لأبي جعفر في معترك الأقران: ٣/٣١٧.

(٢) أبو حيان، البحر المحيط: ٥/٤٢٨ - ٤٢٩، وانظر أيضاً: الآلوسي، روح المعاني: ١٣/٢٢٩.

(٣) أبو حيان، البحر المحيط: ٥/٤٢٩، وما بين القوسين هو في الأصل بالعذاب ، وواضح أن الصواب ما أثبتناه وهو ما نقله الآلوسي في روح المعاني: ١٣: ٢٢٩ عن أبي حيان.

إلى الشكر صريحاً، فكان مظنة التقصير فيه، ويناسب الإطناب في سرد النعم أن يذكر منها ما يتعلق بذلك، وهو الغفران والرحمة» [1]. أي أن شكر النعم المدعو إليه في سياق الآية بقوله تعالى ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل:١٤] هو مظنة التقصير لكثرة النعم، فناسبه العدول إلى التعقيب بصفتي الغفران والرحمة.

والوجه الثالث من أوجه مراعاة العدول للتناسب ما ذهب إليه الزركشي وتابعه عليه السيوطي؛ وهو «أن سياق الآية في سورة إبراهيم في وصف الإنسان وما جُبل عليه، فناسب ذكر ذلك عقيب أوصافه. وأما آية النحل فسيقت في وصف الله تعالى وإثبات أُلوهيته وتحقيق صفاته، فناسب ذكر وصفه سبحانه» [2]. ومراده بأن سياق آية إبراهيم في وصف الإنسان وما جُبل عليه: أن الإنسان مجبول على النسيان والملل، ومن هنا وقع كفرانه للنعمة[3]، والظاهر أن الزركشي أراد بسياق آية إبراهيم ما يدل على ذلك الكفران من قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا﴾ [إبراهيم:٢٨]، أما سياق آية النحل وأنه في وصف الله تعالى وإثبات ألوهيته فلأنه تعالى قال ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ أَنْ أَنذِرُوٓا۟ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل:٢-٣] ثم ذكر نعماً كثيرة، ثم قال ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل:١٧] فهذا مراد الزركشي بكون السياق لإثبات الألوهية على ما يبدو، والمهم أن هذا السياق يناسبه صفات الله تعالى لا صفات الإنسان، ولهذا عدل القرآن هنا إلى التعقيب بـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

والوجه الرابع من أوجه التناسب ما ذهب إليه البقاعي من أن أكثر سورة إبراهيم في الكلام على الكفرة ومآلهم، وفي بيان أن أكثر الخلق هالك معرض عن نعمة الهداية التي تدعو إليها الرسل، نحو قوله تعالى ﴿وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ * ٱلَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ﴾ [إبراهيم:٢-٣] وما تلا ذلك من ذكر الأقوام البائدة التي كفرت برسلها، ونحو ما ذُكر أيضاً من

---

(١) الآلوسي، روح المعاني: ١٣: ٢٣٠.

(٢) الزركشي، البرهان: ١: ٨٦، وانظر أيضاً: السيوطي، معترك الأقران: ١: ٣٥، والإتقان: ٢: ٩٥٧.

(٣) انظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير: ١٩: ١٣٠.

وصف أعمال الكفار وعذابهم، وذكر الذين بدلوا نعمة الله كفراً، ونحو الإشارة إلى أن أكثر الخلق ضال بما حكاه الله تعالى عن إبراهيم عليه السلام من قوله ﴿وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ * رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم:٣٥،٣٦] وغير ذلك، فلما كان أكثر هذه السورة مداره على ذكر الكفرة وإعراضهم عن نعمة الهداية ناسب تعقيب الآية بصفتي الإنسان الظلم والكفران. وزاد البقاعي على ذلك الإشارة إلى أن هذا التعقيب مناسب من وجه آخر لمطلع السورة؛ وهو قوله تعالى ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم:١] فوصفُ الناس بأنهم في الظلمات يناسبه وصف الإنسان بالظلم والكفران. أما آية النحل فذكر البقاعي أنها سورة النعم، أي أنه ذُكرت فيها نعم كثيرة كما سبق بيانه، فناسبها العدول إلى التعقيب بما يندرج في النعم. وأشار أيضاً إلى أن هذا العدول مناسب من وجه آخر لمطلع السورة كما كان في سابقتها، لأن مطلع سورة النحل قوله تعالى ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل:١] فالنهي عن استعجال العذاب رحمة؛ لما فيه من الإمهال والإمتاع بالمنافع، فناسبه التعقيب بقوله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (١).

ومن أمثلة العدول التعقيبي أيضاً قوله تعالى في سورة النساء ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٤٨] وفي آية لاحقة من السورة نفسها ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ (٢) [النساء:١١٦]، فالمتشابهان في عِظم ذنب الإشراك بالله تعالى، ولكن لم يقع التعبير عن طبيعة هذا الإشراك التي يفيدها التعقيب بلفظ واحد، فعبّر القرآن في الآية الأولى بـ ﴿فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾، وعدل عنه في الثانية إلى ﴿فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾.

وقد ذكر أصحاب التوجيه وجهين من المناسبة التي عدل القرآن عن ذلك التشابه لأجلها، أحدهما ما رآه أبو جعفر بن الزبير من أن الآية الأولى وقع قبلها ذكر أهل الكتاب، وأن الثانية وقع قبلها ذكر المنافقين، وأنه ذُكر في سياق الأولى افتراء أهل الكتاب وتحريفهم

---

(١) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ١٠: ٤٢٢ - ٤٢٣.

(٢) انظر: درة التنزيل: ٧٩، والبرهان: ١٥٥، وملاك التأويل: ١: ٢٠٧، وكشف المعاني: ١٣٨، والعقد الجميل: ٥٠.

ابتداء من قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾ [النساء:٤٤] ثم قال تعالى ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء:٤٦] فناسب ذلك أن يوصفوا بالافتراء الذي هو أخص صفات من كذب من أهل الكتاب فقال تعالى ﴿فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٤٨]. أما الآية المشابهة فرأى أنه ذُكر قبلها ما يخص منافقي أيام نبينا ﷺ ابتداء من قوله تعالى ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء:١٠٥] ثم قال تعالى ﴿وَلَا تُجَٰدِلْ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ [النساء:١٠٧] إلى أن قال ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ﴾ [النساء:١١٥]، فلم يتخلل هذه الآيات ذكر افتراء ولا تحريف، وإنما ذُكر المنافقون لنفاقهم وما صدر منهم من غير الكذب والافتراء، فناسب ذلك أن يُعدل إلى التعقيب بذكر الضلال، فقيل: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [1] [النساء:١١٦].

والوجه الثاني من مناسبة العدول ما اتفق عليه جماعة من أن الآية الأولى في ذكر أهل الكتاب، وأيد بعضهم ذلك بأنها أُتبعت بقوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم﴾ [النساء:٤٩] وقوله ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ [النساء:٥٠] وتزكية النفس والافتراء من شأن اليهود، واتفقوا على أن الآية الثانية في ذكر المشركين، وأيد ذلك بعضهم بأنها أتبعت بقوله تعالى ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾ [النساء:١١٧]، ثم أوضحوا أن أهل الكتاب الذين كان السياق لهم في الآية الأولى افتروا على الله ما لم يقله، لأنهم عرفوا مما أوتوا من الكتاب صحة نبوة محمد ﷺ ووجوبَ اتباع شريعته وما يدعو إليه من الإيمان بالله، ومع ذلك كفروا وأشركوا، فصار ذلك افتراء على الله، فكان تعقيب الآية الأولى بقوله تعالى ﴿فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٤٨] مناسباً. أما المشركون وعبدة الأصنام الذين كان السياق لهم في الآية المشابهة فليس لهم كتاب، والجهل فيهم فاش، ولم يأتهم بالهدى سوى رسول الله ﷺ، فكفروا وأشركوا فضلوا بذلك ضلالاً يُستبعد وقوعه[2]، فكان إحراز

(١) انظر: ملاك التأويل: ١: ٢٠٧ - ٢٠٨.

(٢) انظر: درة التنزيل: ٨٠، وكشف المعاني: ١٣٩، وأبو حيان، البحر المحيط: ٣:٣٥١، والبقاعي، نظم الدرر: ٥: ٢٩٨ و ٤٠٤، والسيوطي، قطف الأزهار: ٢: ٧٥١، والآلوسي، روح المعاني: ٥: ١٤٨.

التناسب يقتضي العدول إلى التعقيب بوصفهم بالضلال، ولذلك قيل ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء:١٤٨].

فالوجهان متقاربان، وإن كان الأول أوجه لتعلقه بجزيئات السياق ومسايرته لها، وليس بينهما اختلاف من حيث كون سياق الآية الثانية لذكر المنافقين على قول أبي جعفر، ولذكر المشركين على قول الجماعة، لأن المنافقين أكثرهم أهل أوثان كما ذكر البقاعي؛ وهو ممن قال بقول الجماعة[1].

وثمة وجه ملحق بالوجه الثاني، ذكره أبو حيان واقتصر فيه على توجيه الآية الثانية؛ وهو أنها لما كانت مسبوقة بذكر الهدى في قوله تعالى ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ﴾ [النساء:١١٥] كان المناسب العدول إلى التعقيب بوصف المشرك بالضلال[2]، فقيل: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء:١١٦].

ومن أمثلة العدول التعقيبي عن المشابه القصصي قوله تعالى في التعقيب على الإخبار بعذاب قوم لوط في سورة الأعراف[3] ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف:٨٤] وقوله في التعقيب على الإخبار نفسه في سورتي الشعراء والنمل ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا ۖ فَسَآءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [4] [الشعراء: ١٧٣، والنمل:٥٨]، فعدل القرآن عن التعقيب بـ ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ في سورة الأعراف إلى التعقيب بـ ﴿فَسَآءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ في النمل والشعراء مراعاة للمناسبة المعنوية.

وقد بين أبو جعفر بن الزبير تلك المناسبة بأنه وقع في سياق آية الأعراف ما يشير إلى الإجرام ويناسبه، وهو توبيخ لوط عليه السلام لقومه على الفاحشة بأنهم لم يُسبقوا إلى ارتكابها، قال أبو جعفر: «لما تقدم في الأعراف ﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف:٨٠] حصل منه أن ارتكابهم (ما) لم يسبق إليه غيرُهم، (و) قد جمع إلى قبح

(١) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ٥:٤٠٤.
(٢) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٣: ٣٥١.
(٣) انظر: الآلوسي، روح المعاني: ٨: ١٧٢.
(٤) انظر: البرهان: ١٩٢، وملاك التأويل: ١: ٤١٨، والعقد الجميل: ٨١.

الفحش الاجترام، فأعقب بقوله ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٤]»[1].

أما آية النمل فبين أبو جعفر أنه حُكي في سياقها توبيخ لوط عليه السلام لقومه بضرب آخر من التوبيخ، يُستفاد منه الإنذار والتعنيف المناسب لما عُقبت به؛ وهو أنهم يأتون الفاحشة مع مشاهدة بعضهم بعضاً، قال أبو جعفر: «ولما تقدم في النمل قوله تعالى ﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ [النمل: ٥٤] حصل منه تعنيف وإنذار لم يقع مثله في الأعراف، إذ ليس موقع قوله ﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٠] في الإنذار والتعنيف كموقع تعريفهم بعلمهم بها وشنعة معاينة بعضهم بعضاً في ارتكابها، فناسب إنذارهم بهذا ما أُعقب به من قوله [﴿فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنذَرِينَ﴾] [النمل: ٥٨]»[2].

ويمكن أن يقال في آية النمل أيضاً إن النص على إتيانهم الفاحشة مع مشاهدة بعضهم بعضاً فيما حُكي من توبيخ نبيهم لهم ﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ [النمل: ٥٤] إن النص على ذلك دال على أنهم بلغوا بمرتكبهم غاية القبح، فناسبه العدول إلى وصف جزائهم بغاية الذم، وهو ما دلت عليه «ساء» إذ هي بمعنى بئس.

أما آية الشعراء فقد أغفلها أبو جعفر، وتحتمل مناسبة العدول فيها أن يقال: إنه لما وقع في سياقها قول لوط عليه السلام لقومه ﴿إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨] أي المبغضين ـ وقد دل هذا على غاية نفوره منهم وذمه لهم ـ ناسبه العدول إلى وصف جزائهم بغاية الذم، فقيل: ﴿فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنذَرِينَ﴾ [الشعراء: ١٧٣].

ويحتمل العدول في آيتي الشعراء والنمل وجهاً آخر من المناسبة؛ وهو احتمال مترتب على القول بأن تعقيب آية الأعراف بقوله تعالى ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٤] لا يختص بقصة قوم لوط، وإنما هو تعقيب على قصص قوم نوح وهود وصالح ولوط كلها[3]، فالمناسبة على هذا بيّنة في آية الأعراف لِما حُكي في كل من هذه القصص من مرتكبات القوم وعذابهم. وعلى هذا تكون مناسبة العدول في آيتي الشعراء

---

(١) ملاك التأويل: ١: ٤٢٦، وقد زيدت في الأصل ما، والصواب إسقاطها، ووقع وقد، والأصوب فقد.

(٢) السابق، والصفحة نفسها، ووقع في الأصل ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنذَرِينَ﴾.

(٣) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٤: ٣٣٦، والسيوطي، قطف الأزهار: ٢: ١٠٢٨.

والنمل اختصاص التعقيب فيهما بقصة قوم لوط، ولذلك روعي في تعقيبهما بـ ﴿فَسَآءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ مناسبةُ صدرهما الذي حُكي فيه عقاب هؤلاء القوم خاصة بقوله تعالى ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا﴾ [الشعراء:١٧٣، والنمل:٥٨].

يثبت ما تقدم أن العدول عن التشابه بواسطة المبدلات التعقيبية مقصود به مراعاة التناسب المعنوي، وأن هذا متأكد كما يدل تعدد الأوجه، وأنه متحقق في الموضوعات وفي القصص على السواء.

د. العدول بالمبدلات الصيغية للتناسب المعنوي :

سبقت الإشارة فيما قدمناه بين يدي العدول بالمبدلات إلى أن القرآن الكريم يراعي وضع كل كلمة موضعها المناسب لها، ومن هنا كانت كل صيغة فيه واقعة موقعها الذي لا يحسن فيه غيرها ولو كانت الصيغتان مما يقال بترادفه، ولذلك عدل القرآن عن التشابه بالمبدلات الصيغية. وهذا ما سنحاول إثباته هنا بأمثلة من عدول الصيغة الفعلية، فالاسمية ـ الفعلية، فالاسمية.

وقد تكلمنا في أنواع المتشابه كلاماً مفصلاً على ما نريده بالصيغة، وقلنا هناك: إننا سندرج تحتها كل ما يتناول هيئة الكلمة، ونلحق بذلك بعض المبدلات كالتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإظهار والإضمار.

أ. العدول بمبدلات الصيغة الفعلية :

وسنتاول أمثلة هذه الصيغة من جهتين؛ من جهة زمن الفعل، ومن جهة بنائه؛ أي من حيث التجريد والزيادة.

. العدول بمبدلات الصيغة الزمنية :

ومن أمثلته قوله تعالى في سورة الحجر ﴿كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الحجر:١٢ـ١٣] وفي سورة الشعراء ﴿كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ فِي قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [1] [الشعراء:٢٠٠ـ٢٠١]، فوقع التعبير بالفعل المضارع

(١) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٥٨٤، والعقد الجميل: ١٠٥.

أولاً، ثم عُدل إلى الماضي. والضمير في المتشابهين مراد به القرآن، وقيل: المراد بالثاني الكفر بالقرآن والتكذيب به، وعلى القولين سلوكه في قلوبهم إدخاله، والمعنى أدخلنا القرآن ـ أو التكذيب به ـ في قلوب المجرمين مشركي مكة، ففهموا معانيه وأدركوا عجزهم عن معارضته وأنه ليس من كلام البشر، ثم امتنعوا عن الإيمان به كما سبق لهم في الأزل[1]. فالمعنى في المتشابهين واحد، أو هو متقارب على القول باختلاف المراد بضمير السلك، وأياً كان فالعدول لمراعاة المناسبة.

وتترتب المناسبة على أن صيغة المضارع «نسلكه» دالة على التجدد والاستمرار، بخلاف صيغة الماضي فإنها تدل على الحدوث في الزمن الماضي وعلى انقطاعه[2].

وقد بين هذه المناسبة أبو جعفر بن الزبير والبقاعي، فذهب أبو جعفر إلى أن آية الحجر وردت في سياق الإخبار عن كفار قريش، فقد وقع قبلها قوله تعالى ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر:٦] وهم المعنيون بقوله تهديداً ووعيداً ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الحجر:٣] فلما كان السياق للإخبار عنهم، وكان منهم من استمر على كفره وقت نزول القرآن وبعده، ناسب قوله ﴿نَسْلُكُهُ﴾ الدال على الحال والمشعر باستمرار حالهم على الكفر وموافاتهم عليه. أما آية الشعراء فرأى أنه تقدمها الإخبار عن الأقوام السابقة التي كذبت بعد أن سلك الله في قلوبها كتب أنبيائها المتضمنة لمعاني القرآن، فقد قال تعالى بعد ذكر تلك الأقوام ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء:١٩٢] أي القرآن، ثم قال ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء:١٩٦]، فلما كان زمان تلك الأقوام قد مضى وانقطع ناسب عند الإخبار بسلوك القرآن في قلوب المجرمين أن يُعدل إلى التعبير بلفظ الماضي، فقيل: ﴿كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ﴾ [3] [الشعراء:٢٠٠].

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٥٨٥ - ٥٨٦، والآلوسي، روح المعاني: ١٤: ١٨، و١٩: ١٢٨ - ١٢٩، والزحيلي، د.وهبة، التفسير الوجيز ضمن الموسوعة القرآنية الميسرة: ٢٦٣ و ٣٧٦.

(٢) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٥٨٦، والبقاعي، نظم الدرر: ١١: ٢٧، و١٤: ١٠١.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٥٨٥ - ٥٨٦. والضمير في قوله تعالى ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ الشعراء:١٩٦ مفسر بأنه معاني القرآن كالتوحيد والمواعظ والقصص، أو بأنه إشارة إلى القرآن، أو بأنه تبشير برسول الله ﷺ، انظر: الآلوسي، روح المعاني: ١٩: ١٢٥ - ١٢٦. واخترنا الأول لأن ظاهر عبارة أبي جعفر يقتضيه، وعبارته «أما آية الشعراء فقد تقدمها ذكر قوم نوح ... وغيرهم من الأمم المكذبين بعد سلوك ما ذكر سبحانه ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ الشعراء:١٩٦ في قلوبهم» ملاك التأويل: ٢: ٥٨٦.

وقال البقاعي في آية الحجر: «وعبر بالمضارع الدال مع التجدد على الاستمرار لاقتضاء المقام له ـ كما تقدم في أولها ـ فقال ﴿نَسْلُكُهُ﴾ [الحجر:١٢] أي الذكر»[١]. يعني أن أول السورة يقتضي التعبير بالمضارع، لأنه جاء في أولها قوله تعالى ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر:٢] والمعنى أنه من المؤكد المقطوع به أنهم يودون لأن يكونوا مسلمين وداً كثيراً جداً ومتكرراً كما ذكر البقاعي[٢]، فناسب ذلك التكرر التعبيرُ بالمضارع الدال على التجدد والاستمرار، أي كلما تجدد لهم السلك ودوا. ويُضاف إلى ذلك أن سياق الآية للتأكيد كما أشار البقاعي في توجيهه لمشابهتها[٣]، ويُفهم من إشارته أنه تقدم الآية قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الحجر:١٠،١١] فناسب ما في ذلك من التوكيد صيغةُ المضارع لدلالتها على التجدد والاستمرار المشيرين لتوكيد السلك. أما آية الشعراء فرأى البقاعي أنها بخلاف ذلك لخلوّ سياقها من التأكيد، فكان يكفي عند التعبير بالسلك مجرد الحدوث[٤]، ولذلك عُدل إلى الماضي فقيل: ﴿سَلَكْنَٰهُ﴾.

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة الحج ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الحج:٥١] وكذلك قوله في أولى آيتين مشابهتين لها في سورة سبأ ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ﴾ [سبأ:٥] وقوله في الثانية ﴿وَٱلَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ٱلْعَذَابِ مُحْضَرُونَ﴾[٥] [سبأ:٣٨] فالمتشابهات الثلاث في وعيد المكذبين بآيات الله الذين يظنون أن الله لا يقدر عليهم[٦]، وقد اختلف التعبير فيهما، فوقع في آيتي الحج وسبأ الأولى ﴿سَعَوْا۟﴾ بصيغة الماضي، وعُدل عنه إلى ﴿يَسْعَوْنَ﴾ بصيغة المضارع في آية سبأ الثانية مراعاة للمناسبة المعنوية.

---

(١) البقاعي، نظم الدرر: ١١: ٢٧.
(٢) انظر: السابق: ١١: ١١.
(٣) انظر: السابق: ١٤: ١٠١.
(٤) انظر: السابق، والصفحة نفسها.
(٥) انظر: العقد الجميل: ١٢٥.
(٦) انظر: الأنصاري، عبد الله، تجريد البيان: ٢: ٢٠، و٢٦٣، و٢٧٥.

وتترتب المناسبة على الفارق بين الصيغتين؛ وهو أن صيغة الماضي تدل على وقوع الفعل ولو مرة واحدة، أما صيغة المضارع فلتجديده[1].

وبيان هذه المناسبة كما نبه البقاعي أن آية الحج واردة في سياق الإنذار، لأنه وقع قبلها قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَآ أَنَا۠ لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الحج:٤٩]، والمناسب لذلك الإنذار التعبيرُ عن السعي بصيغة الماضي، لأن دلالتها على إيقاع الفعل بلا تجدد مشيرة إلى أنهم لو أوقعوا السعي مرة واحدة لكانوا من أصحاب الجحيم، فهذا التخويف أنسب ما يكون لسياق الإنذار. ويقرب من هذا آية سبأ الأولى، لأن سياقها لتهديد من جحد أدلة الساعة، إذ اكتنفها قوله تعالى ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ:٣] وقوله ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ﴾ [سبأ:٩]، فلما كان السياق للتهديد ناسبه التعبير عن السعي بصيغة الماضي كسابقتها. أما آية سبأ الثانية فسياقها للترغيب في الإيمان، لأنه تقدمها قوله تعالى ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ وَقَالُوا۟ نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا﴾ [سبأ:٣٤-٣٥] إلى قوله ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا۟ وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ:٣٧]، فلما كان هذا السياق للترغيب في الإيمان اقتضت المناسبة العدول إلى التعبير بصيغة المضارع، فقيل ﴿وَٱلَّذِينَ يَسْعَوْنَ﴾ أي الذين يستمرون على تجديد السعي من غير توبة هم المستحقون للعذاب[2]، ففي هذا ترغيب في التوبة والمسارعة إلى الإيمان، ولو عُبر هنا بصيغة الماضي لم يكن مناسباً لهذا السياق، لأن دلالتها منافية للترغيب في الإيمان من حيث كانت تسد باب التوبة على من أوقع السعي ولو مرة.

---

(١) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ١٣: ٦٨، و١٥: ٥١٦.

(٢) انظر: السابق، والصفحة نفسها، وانظر أيضاً: ١٥: ٤٤٨.

. العدول بمبدلات الصيغة البنائية :

ومن أمثلته قوله تعالى في قصة آدم من سورة البقرة خطاباً لآدم وحواء وإبليس بعد أن أمرهم بالهبوط من الجنة ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة:٣٨] وقوله أيضاً في القصة نفسها من سورة طه ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [1] [طه:١٢٣]، والمعنى إن أتتكم هداية من الله برسول وكتاب، فمن آمن بالله وعمل بطاعته[2] فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون ولا يضلون ولا يشقون، فالقصة واحدة، والمعنى العام في المتشابهين واحد، وقد عدل القرآن عن التعبير بصيغة الفعل المجرد ﴿تَبِعَ﴾ إلى المزيد ﴿اتَّبَعَ﴾ مراعاة للمناسبة المعنوية.

وقد رتب أصحاب التوجيه المناسبة هنا على فروق بين الصيغتين، منها أن «تبع» أصل، وهو ينبئ عن تلوّ التابع للمتبوع في فعله بلا تكلف ولا كبير تعمّل أو علاج، نحو قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [إبراهيم:٣٦] فعبر بـ «تبع» لأنه أراد: من سلك سبيلي بأن جرى على مقتضى الفطرة من غير تردد أو كبير علاج، أما «اتّبع» ففرع عن «تبع»، والزيادة في مبناه تحرز زيادة في معناه، فتنبئ صيغته عن التعمل والعلاج، نحو قوله تعالى خطاباً للمؤمنين ﴿لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [النور:٢١] فعبر بـ «اتبع» لأنهم ألفوا الطاعات حتى إنهم إن وقع منهم مخالفة فبتعمل وعلاج، لأنها خلاف مألوفهم[3]. وقريب من الفرق السابق أن «تبع» يدل على أدنى اتباع، أما «اتبع» ففيه تكلف[4]، وعبر بعضهم عن ذلك بأن الزيادة لتأكيد فعل الاتباع[5]. ومن الفروق أيضاً أن «تبع» لا يلزم منه مخالفة للفعل قبله، و «اتبع» المزيد تشعر الزيادة فيه بتجديد الفعل[6]. ومع أن هذه الفروق يقرب بعضها

---

(١) انظر: البرهان: ١٢١، وملاك التأويل: ١: ٤٥، وكشف المعاني: ٩٣، والعقد الجميل: ٩.

(٢) انظر: الأنصاري، عبد الله، تجريد البيان: ١: ٢٨ و ٦٩٥، والزحيلي، د. وهبة، التفسير الوجيز ضمن الموسوعة القرآنية الميسرة: ٨ و ٣٢١.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ١: ٤٦ - ٤٧ - ٤٨.

(٤) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ١: ٢٩٨، و١٢: ٣٦١.

(٥) انظر: الأنصاري، زكريا، فتح الرحمن: ٢٣.

(٦) انظر: كشف المعاني: ٩٣، والسيوطي، قطف الأزهار: ١: ٢٣٦.

من بعض، بل لا تكاد تخرج عن شيء واحد، فإن لكل منها وجهاً من المناسبة يقتضي إفراده عن سواه.

أما مناسبة العدول بالنظر إلى الفرق الأول؛ أي الخلاف في الدلالة على التعمل والعلاج، فبينها أبو جعفر بن الزبير بأن آية البقرة لم يُحك في سياقها من إغواء إبليس لآدم ما فيه كبير معالجة، فناسب أن يعبر فيها بـ ﴿تَبِعَ﴾، أما آية طه فذكر في سياقها كيفية الإغواء، فأفهم هذا قوة كيد إبليس فاقتضى إحراز المناسبة العدول إلى الصيغة الدالة على المعالجة، فقيل: ﴿ٱتَّبَعَ﴾، قال أبو جعفر: «لما تقدم آية البقرة قوله تعالى ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [البقرة:٣٥] ـ إلى قوله ـ ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ﴾ [البقرة:٣٨] ولم يرد فيها مما كان من إبليس سوى ما أخبر تعالى عنه من قوله ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾ [البقرة:٣٦] من غير تعرض لكيفية تناوله ما فعل، ولا إبداء علة ولا كبير معالجة، ناسب هذا ﴿تَبِعَ﴾ [البقرة:٣٨]. ولما ورد في آية طه ذكر الكيفية في إغوائه بقوله ﴿هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ [طه:١٢٠] وقد حصل من هذا الإشارة إلى ما بُسط من قوله في الأعراف ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾ [الأعراف:٢٠] وقاسمهما على ذلك، فكأن هذا كله قد تحصل مذكوراً في آية طه بما تضمنته من الإشارة إليه، فأفهمت الآية قوة كيد اللعين واستحكام حيلته حتى احتنك الكثير من الذرية وحملهم على عبادة الطواغيت، وتلقت النفوس المتعامية ذلك منه بقبول، فصار تمييز الحق لا يحصل إلا بمعالجة وتعمل، فناسبه ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ﴾ [طه:١٢٣]» [(١)].

وأما المناسبة بالنظر إلى الفرق الثاني؛ أي الخلاف في الدلالة على التكلف، فيمكن التماسه في توجيه البقاعي للمتشابهين، وذلك أنه رأى أن المدعو إليه في آية البقرة مطلق العبادة[(٢)]. والظاهر أن مراده بذلك كون سياق الآية البعيد لمطلق العبادة، وذلك من لدن قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة:٢١]

---

(١) ملاك التأويل: ١: ٤٨ - ٤٩، وقوله: «وقاسمهما على ذلك» إشارة إلى ما حكاه تعالى من إغواء إبليس لآدم وحواء بقوله ﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ الأعراف:٢١ أي أقسم لهما. وقوله «احتنك» إشارة إلى ما حكاه تعالى من قول إبليس ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ﴾ الإسراء:٦٢ أي ذرية آدم، واحتنكه: ألجمه باللجام أو استولى عليه، انظر: المفردات للراغب الأصفهاني: ٢٦٠ - ٢٦١.

(٢) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ١٢: ٣٦١.

فناسب الدعوة إلى مطلق العبادة التعبيرُ بـ ﴿تَبِعَ﴾ لأن المعنى كما ذكر البقاعي أوقع أدنى اتباع يُعتد به[1]. ويؤكد هذه المناسبة الاكتفاء في جزاء التابع هنا بنفي الخوف الذي قد يكون عن توبة من ضلال[2]، إذ قال تعالى في الجزاء ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة:٣٨]. أما آية طه فرأى البقاعي أن المقام فيها للخشية، لأن السورة مفتتحة بقوله تعالى ﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ [طه:٣]، وأن المقام أيضاً للبعث على الجد بالعداوة ـ ويشير بذلك إلى ما ورد في سياق الآية من قوله تعالى ﴿فَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ [طه:١١٧] ـ وأن المقام أيضاً للإقبال على الذكر، قال تعالى ﴿مَّنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُۥ يَحْمِلُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وِزْرًا﴾ [طه:١٠٠] وأنه أيضاً للتحفظ من المخالفة ولو بالنسيان، قال تعالى ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [3] [طه:١١٥]. ومجمل ما رآه البقاعي أن المقام في آية طه للجد في العبادة والمبالغة فيها، ولا يناسب هذا إلا صيغة افتعل لما فيها من تكلف، ولذلك عدل القرآن إلى التعبير بـ ﴿ٱتَّبَعَ﴾. ويؤكد هذه المناسبة أن جزاء المتبع هنا ـ وهو ﴿فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه:١٢٣] ـ أبلغ مما في آية البقرة، لأنه يلزم من نفي الضلال والشقاء نفي الخوف والحزن بخلاف العكس[4].

وأما المناسبة بالنظر إلى الفرق الثالث؛ أي الخلاف في الدلالة على التأكيد، فدل عليها زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) بقوله في توجيه آية طه: «لأن (القصة) لما بُنيت من أول الأمر على التأكيد بقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ﴾ [طه:١١٥] ناسب اختصاصها بالزيادة المفيدة للتأكيد» [5] فلهذه المناسبة عدل القرآن إلى صيغة ﴿ٱتَّبَعَ﴾ عن ﴿تَبِعَ﴾ الواقعة في آية البقرة، على أن زكريا الأنصاري لم يبين وجه المناسبة في آية البقرة، وإنما اكتفى بأن ما فيها وارد على الأصل، ويمكن القول: إن سياق آية البقرة خال من التأكيد فناسبه التعبير بما وقع فيه.

---

(١) انظر: السابق: ١: ٢٩٨.

(٢) انظر: السابق، والصفحة نفسها.

(٣) انظر: السابق: ١٢: ٣٦١.

(٤) انظر: السابق، والصفحة نفسها.

(٥) الأنصاري، زكريا، فتح الرحمن: ٢٣، ووقع في الأصل القضية ، والصواب ما ذكرنا.

وأما المناسبة بالنظر إلى الفرق الرابع؛ أي الخلاف في الإشعار بتجديد فعل الاتباع، فبينه ابن جماعة ـ وتابعه عليه السيوطي ـ بأن سياق قصة آدم في البقرة لبيان أنه تبع الهدى، ولم يجر فيها ذكر لمخالفة ذلك، قال تعالى ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ * فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ﴾[البقرة:٣٨-٣٦] فالتعبير بـ ﴿تَبِعَ﴾ هنا مناسب من حيث كان لا يلزم منه مخالفة للفعل قبله. أما آية طه فبين ابن جماعة أنه وقع في سياقها ذكر مخالفة وعصيان، قال تعالى ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه:١١٥] وقال ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١]، فلما كان ذلك دالاً على مخالفة لفعل الاتباع ناسبه العدول إلى الصيغة المشعرة بتجديد الفعل، فقيل: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ﴾ [طه:١٢٣] أي جدّد قصد الاتباع[١].

وثمة مناسبة أخرى نظر إليها أبو جعفر بن الزبير من جهة ترتيب المصحف، وحاصلها أنه لما كانت سورة البقرة متقدمة في الترتيب على سورة طه، وكان ﴿تَبِعَ﴾ أصلاً و﴿ٱتَّبَعَ﴾ فرعاً، ناسب وقوع ﴿تَبِعَ﴾ في البقرة، والعدول إلى ﴿ٱتَّبَعَ﴾ في طه، لأن حق الأصل التقديم، وحق الفرع التأخير[٢].

ومن أمثلة العدول بالصيغة البنائية أيضاً ما حكاه الله تعالى في سورة الأعراف من قول هود لقومه ﴿أَتُجَٰدِلُونَنِى فِىٓ أَسْمَآءٍ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّا نَزَّلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [الأعراف:٧١] وما حكاه سبحانه في سورة يوسف من قوله عليه السلام لصاحبيه في السجن ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [يوسف:٤٠] وقوله سبحانه في سورة النجم ـ والمعنيّون بالخطاب مشركو قريش لقوله ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم:٢٠-١٩] ـ قوله ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [٣] [النجم:٢٣]، فالمتشابهات الثلاث جارية مجرى القصص المختلفة، لأن

(١) انظر: كشف المعاني: ٩٣، والسيوطي، قطف الأزهار: ١: ٢٣٦ - ٢٣٧.
(٢) انظر: ملاك التأويل: ١: ٤٩.
(٣) انظر: البرهان: ١٩١، والعقد الجميل: ٧٩.

الأوّلين في قصتين مختلفتين، والثالث خطاب لقوم آخرين، وموضوع ثلاثتها واحد، وهو بطلان عبادة الأصنام. وقد عدل القرآن عن صيغة التفعيل ﴿نَـزَّلَ﴾ إلى صيغة الإفعال ﴿أُنزِلَ﴾ في سورتي يوسف والنجم مراعاة للمناسبة المعنوية.

وتترتب مناسبة العدول على الفرق بين الصيغتين؛ وهو أن الزيادة في صيغة التفعيل هنا تفيد معنى التكرر أو التكثير، وتفيد أيضاً معنى التدريج والتعدية[1]، أما صيغة الإفعال فالزيادة فيها للتعدية فقط[2]. والقول بأنهما بمعنىً واحد كما هو ظاهرُ كلام بعضهم[3] خلاف الأصل، بل هو مدفوع بثبوت مناسبة كل صيغة لآيتها كما سيأتي.

وقد أشار إلى تلك المناسبة البقاعي بأن قال في آية الأعراف: «ولعله أتى بصيغة التنزيل لأن التفعيل يأتي بمعنى الفعل (المجدد)، وبمعنى الفعل بالتدريج، فقُصد ـ لأنه في سياق المجادلة، وفي سورة مقصودها إنذار من أعرض عما دعا إليه هذا الكتاب النازل بالتدريج ـ النفيُ بكل اعتبار، سواء كان (تجديداً) أو تدريجاً»[4] أي أن التعبير بـ ﴿نَـزَّلَ﴾ في آية الأعراف اقتضته مناسبتان، الأولى مناسبة سياق المجادلة ـ وهو قوله تعالى ﴿أَتُجَٰدِلُونَنِي فِيٓ أَسۡمَآءٖ﴾ [الأعراف:٧١] ـ من حيث كانت صيغة ﴿نَـزَّلَ﴾ تفيد التكرير، وكان من شأن المجادل كثرة المراجعة وتكرير ما يجادل به عوداً على بدء. والثانية مناسبة مقصود السورة، من حيث كانت صيغته تفيد التدريج، وكان مقصود سورة الأعراف إنذار المعرضين عما دعا إليه القرآن، وقد نزل بالتدريج، أي منجّماً.

---

(١) انظر: البرهان: ١٩١، والبقاعي، نظم الدرر: ٧: ٤٤١.

(٢) انظر: البرهان: ١٩١.

(٣) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٤: ٣٢٦.

(٤) البقاعي، نظم الدرر: ٧: ٤٤١، وقارن بـ: ٧: ٣٤٧، وقد وقع في الأصل المجدد و تجديداً ، ولم نر أحداً من أهل التصريف ذكر ذلك المعنى لصيغة التفعيل، وإنما معنى الزيادة في نزّل هذه التكرير كما صرح أبو جعفر بن الزبير في كلامه على آية عمران ٣ ، انظر: الملاك: ١: ١٤١، وأشار بعض أهل التصريف إلى أن معنى الزيادة في التنزيل من باب التكثير، انظر: شرح الرضي الأستراباذي للشافية: ١: ٩٣. وبين بعض أهل التصريف أن معنى التكثير في صيغة التفعيل عائد إلى تكرير وقوع الفعل، انظر: شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش: ٧٠-٧١. فإذا لم تكن الكلمتان الواقعتان في نص البقاعي المجدد و تجديداً تصحيفاً، فلابد من حملهما على معنى التكرير أو التكثير.

وقال البقاعي في آية يوسف التي وقع فيها العدول: «ولما كان مقصود السورة وصف الكتاب بالإبانة للهدى، وكان نفي الإنزال كافياً في الإبانة لأن عبادة الأصنام باطلة، ولم يكن في السياق كالأعراف مجادلة توجب مماحكة ومماطلة ومعالجة ومطاولة، قال نافياً للإنزال بأي وصف كان ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [يوسف: ٤٠]» [1] أي أن العدول إلى ﴿أُنزِلَ﴾ في آية يوسف اقتضته مناسبتان؛ الأولى مناسبة سياق الآية من حيث كانت الزيادة في صيغة أفعل التي جاء عليها ﴿أُنزِلَ﴾ تفيد التعدية، والتعدية واقعة على أصل الفعل، فكان النفي هنا لأصل الفعل، ولم يقع في السياق ما يستدعي نفي غير ذلك. والثانية مناسبة مقصود السورة، من حيث كان نفي أصل الفعل الذي تفيده صيغة الإنزال كافياً في إبانة بطلان عبادة الأصنام، وكان مقصود سورة يوسف وصف القرآن بأنه مبين للهدى، إذ من جملة تبيينه للهدى تبيينه بطلان عبادة كل معبود سوى الله تعالى.

وقال البقاعي في آية النجم التي وقع فيها العدول أيضاً: «ولما قَدّم في الأعراف (﴿نَـزَّلَ﴾) النافي للتدريج لما تقدم بما اقتضاه، نفى هنا الإفعال النافي لأصل الفعل سواء كان بالتدريج أو غيره، لأن المفصّل لُباب القرآن فهو للمقاصد، وذلك كافٍ في ذم الهوى الذي هو مقصود السورة، فقال ﴿أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [النجم: ٢٣]» [2] يريد أن نفي الإنزال نفي لأصل الفعل؛ أي نفي إنزال حجة بعبادتها ـ وهو المقصد ـ مما يعني أنهم عبودها بمحض هواهم، ولما كان السياق لتوبيخهم وذمهم أفهم ذم هواهم الذي سول لهم عبادتها، فناسب ذلك مقصود السورة الذي هو ذم الهوى.

أما قوله: «ولما قدّم في الأعراف ﴿نَـزَّلَ﴾ .... لأن المفصل لباب القرآن فهو للمقاصد» فإشارة إلى أن العدول لمراعاة المناسبة في ترتيب المصحف، ومعنى كلامه أن سورة النجم هي من المفصّل ـ وهو من سورة ق إلى آخر القرآن [3] ـ والمفصل لذكر

(١) البقاعي، نظم الدرر: ١٠: ١٩، وقارن بـ: ١٠: ١.
(٢) السابق: ١٩: ٦٠، وقارن بـ: ١٩: ٤٠، ووقع في الأصل ﴿تَرَكَ﴾ بالتاء المثناة، وهو تصحيف ما أثبتناه.
(٣) انظر: السيوطي، الإتقان: ١: ٢٠٠، وثمّ أقوال كثيرة غير ما ذكرناه.

المقاصد، لأن الخواتيم أنسب لها، فلما كان قد تقدم في سورة الأعراف ـ وهي السابقة في الترتيب ـ النفيُ بصيغة التفعيل الدالة على التدريج، كان المناسب في سورة النجم العدول إلى صيغة الإفعال الدالة على نفي أصل الفعل، وهو المقصد.

وكان الكرماني قد سبق البقاعي إلى توجيه هذا التشابه بترتيب المصحف ذاهباً إلى أن أفعل «للتعدي، وفعّل للتعدي والتكثير، فذُكر في الموضع الأول بلفظ المبالغة ليجري مجرى ذكر الجملة والتفصيل وذكر الجنس والنوع، فيكون الأول كالجنس وما سواه كالنوع»[1] يعني أن صيغة ﴿نَـزَّلَ﴾ التي على فعّل لما كانت دالة على أكثر من معنىً كالتكثير والتعدية كانت بمنزلة المجمل، فناسب وقوعها في سورة الأعراف السابقة في الترتيب، لأن المجمل من الكلام يناسبه التقديم على المفصّل، وأن صيغة ﴿أُنزِلَ﴾ التي على أفعل لما كانت دالة على مجرد التعدي الذي هو أحد معاني ﴿نَـزَّلَ﴾، كانت كالتفصيل للمراد من هذه الصيغة، وحق التفصيل التأخير، فناسب العدول إلى التعبير بها في سورتي يوسف والنجم المتأخرتين في الترتيب عن الأعراف. ثم إن نفي ﴿نَـزَّلَ﴾ الذي هو نفي للمجمل إنما هو نفي لجنس الإنزال، فكان التعبير بـ ﴿نَـزَّلَ﴾ في الأعراف مناسباً، من حيث كانت المناسبة تقتضي تقديم الجنس على النوع، ولما كانت صيغة ﴿أُنزِلَ﴾ بمنزلة المفصل، كانت نوعاً من أنواع الجنس، فاقتضت المناسبة العدول إلى التعبير بهذه الصيغة في سورتي يوسف والنجم بعد أن سبق التعبير بـ ﴿نَـزَّلَ﴾ الذي هو بمنزلة الجنس.

٢. العدول بمبدلات الصيغة الفعلية ـ الاسمية :

ومن أمثلته قوله تعالى في سورة الانشقاق ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُكَذِّبُونَ﴾ [الانشقاق:٢٢] وقوله في سورة البروج ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي تَكۡذِيبٍ﴾[2] [البروج:١٩]، فالمعنى في المتشابهين واحد، وهو الإخبار عن تكذيب مشركي العرب لرسول الله ﷺ وما جاء به. وقد عُدل عن صيغة المضارع ﴿يُكَذِّبُونَ﴾ إلى صيغة المصدر ﴿تَكۡذِيبٍ﴾ للمناسبة المعنوية.

---

(١) البرهان: ١٩٢.

(٢) انظر: درة التنزيل: ٥٢٩، والبرهان: ٣٥٩، وملاك التأويل: ٢: ٢٤٩، والعقد الجميل: ١٤٩.

والفرق بين الصيغتين أن المضارع يدل على الاستقبال، كما يصلح للحال، والمصدر لا يدل على زمان، وإنما يُستفاد منه الاستمرار والثبوت[1].

وقد بين أبو جعفر بن الزبير مناسبة ذلك العدول ذاهباً إلى أن آية الانشقاق تقدمها وعيد أخروي من لدن قوله تعالى ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ فَسَوْفَ يَدْعُواْ ثُبُورًا﴾ [الانشقاق:١٠-١١] إلى قوله ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق:١٩] أي لتلاقُنّ أحوالاً بعد أخرى من شدائد يوم القيامة، فلما كان وقوع ذلك في المستقبل الذي هو يوم القيامة، وكان الكفار مكذبين به، كان التعبير بصيغة المضارع هنا مناسباً من حيث دلالتها على الاستقبال[2]. أما آية البروج فقد رأى أنه وقع فيها التعبير بالمصدر لأنه «تقدمها قوله تعالى ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْجُنُودِ فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ﴾[البروج:١٧-١٨] وحديث هؤلاء وأخذهم بتكذيبهم قد تقدم ومضى زمانه، وهؤلاء مستمرون على تكذيبهم، فقيل ﴿فِى تَكْذِيبٍ﴾ [البروج:١٩] وجيء بالمصدر ليحرز تماديهم، وأن ذلك شأنهم أبداً فيما أُخبِرهم به، وفيما تدعوهم إليه وتخبرهم به، ولفظ المصدر أعطى لما قُصد من هذا من لفظ المضارع»[3].

والأظهر في المناسبة أن يقال: لما تقدم الآية قوله تعالى ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْجُنُودِ فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ﴾ [البروج:١٧-١٨] أي جنود فرعون وقبيلة ثمود الذين جندوا لمحاربة الرسل، وكان هؤلاء قد كذبوا واستمروا على تكذيبهم حتى أهلكهم الله، ناسب عند الإخبار عن مشركي العرب المكذبين أن يُعدل إلى التعبير بصيغة المصدر لمشابهة قلوب هؤلاء لأسلافهم في التكذيب، ولو جاءت الصيغة هنا بالمضارعة لانتفت المناسبة.

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في قصة نوح من سورة الأعراف ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ لَيْسَ بِى ضَلَٰلَةٌ وَلَٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٦١-٦٢] وقوله في قصة هود من السورة نفسها ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ لَيْسَ بِى سَفَاهَةٌ وَلَٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى وَأَنَا۠ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾[4] [الأعراف:٦٧-٦٨]

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٩٤٩.

(٢) انظر: السابق، والصفحة نفسها.

(٣) السابق، والصفحة نفسها.

(٤) انظر: درة التنزيل: ١٥٢، والبرهان: ١٨٩، وملاك التأويل: ١: ٤٠٠، وكشف المعاني: ١٧٩، والعقد الجميل: ٧٨.

فالمتشابهان في قصتين مختلفتين، والعدول عن الفعل المضارع ﴿أَنصَحَ﴾ إلى اسم الفاعل ﴿نَاصِحٌ﴾ لمراعاة المناسة المعنوية.

والفرق بين الصيغتين أن «صيغة الفعل تدل على التجدد ساعة فساعة، وأما صيغة اسم الفاعل فإنها دالة على الثبات والاستمرار على ذلك الفعل» [1].

وقد رتبوا مناسبة العدول على ذلك الفرق، فاتفقوا في توضيحها على أن قوم نوح قد رموه بالضلال فيما حكى الله عنهم من قولهم ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأعراف:٦٠] والضلال من صفات الفعل يتجدد بترك الصواب إلى ضده في زمن قصير ومراراً كثيرة، فقوبل بالفعل ﴿أَنصَحَ﴾ لمناسبته له في التجدد. وأن قوم هود قد رموه بالسفاهة فيما حكى الله عنهم من قولهم ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي سَفَاهَةٍ﴾ [الأعراف:٦٦] والسفاهة من صفات الغرائز، لأنها ضد الحلم، فهي صفة لازمة لصاحبها، فناسب عند نفيها العدول إلى قوله ﴿نَاصِحٌ﴾ لدلالة اسم الفاعل أو الجملة الاسمية على الثبوت والاستمرار[2].

٣. العدول بمبدلات الصيغة الاسمية :

ونقصد به العدول عن التشابه باسم إلى آخر، كأن يكون من صيغة مشتقة إلى أخرى وسنسميها الاشتقاقية، أو من صيغة جمع إلى أخرى أو منها إلى صيغة مفردِها وسنطلق عليهما الصيغة الجمعية. وسنتبع ذلك مبدلات من أنواع أخرى كنا أشرنا إلى أننا سنلحقها بالعدول الصيغي؛ الأول العدول عن نوع من أنواع تعريف الاسم إلى نوع آخر، وعن الاسم المعرف إلى المنكّر أو العكس، وسنجعل ذلك تحت اسم الصيغة التعريفية، والثاني العدول عن الضمير المذكر إلى المؤنث أو العكس، وسنجعله تحت اسم الصيغة التذكيرية، والثالث العدول عن الاسم الظاهر إلى ضميره أو العكس، وسنتناوله تحت اسم الصيغة الإظهارية.

---

(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير: ١٤: ١٥٦.

(٢) انظر: درة التنزيل: ١٥٣، وملاك التأويل: ١: ٤٠٠ حتى ٤٠٣، وكشف المعاني: ١٧٩، والبقاعي، نظم الدرر: ٧: ٤٣٠ و٤٣٦، والسيوطي، قطف الأزهار: ٢: ١٠١٨.

. العدول بمبدلات الصيغة الاشتقاقية :

ومن أمثلته قوله تعالى في سورة الأنعام ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ﴾ [الأنعام:٩٩] وقوله في السورة نفسها ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ﴾ [1] [الأنعام:١٤١] فالتشابه في قوله في الأولى ﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾ مع قوله في الثانية ﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾، ومعناهما متقارب؛ وهو تشابه بعض أفراد الزيتون والرمان وعدم تشابه بعضها، والتشابه كما قيل في المنظر كاللون والحجم، أما الاختلاف فبالطعم[2]. وقد عدل القرآن عن ﴿مُشْتَبِهًا﴾ إلى ﴿مُتَشَٰبِهًا﴾ مراعاة للمناسبة المعنوية.

وقد فرق بعضهم بين الصيغتين كما تقدم في موضع سابق من هذا البحث بأن التفاعل لمشاركة أمرين أو أكثر في أصل الفعل، وهو عام يقع على الشبه الشديد والضعيف، وأن الافتعال للمبالغة في إثبات أصل الفعل، وهو خاص بشدة الشبه، فمعنى ﴿مُشْتَبِهًا﴾ ملتبس من شدة الشبه، وليس كذلك ﴿مُتَشَٰبِهًا﴾ إلا إذا اقترن بما يدل على شدته[3]. وقد ذهب آخرون إلى أن الصيغتين بمعنىً واحد[4]، وهو خلاف الأصل، فالمختار الأول ولا سيما إذا ثبتت المناسبة.

وقد أشار البقاعي إلى مناسبة ذلك العدول، فقال في الآية الأولى: «ولما ذكر الأقوات من الثمار والحبوب والأدهان وأشرف الفواكه وأعمها، وكانت أشبه شيء بالآدمي في نشئه وبعثه واتفاقه واختلافه، وكان اشتباه بعضها واختلاف بعضها ـ مع كونها تُستقى بماء واحد

(١) انظر: البرهان: ١٧٥، وملاك التأويل: ١: ٣٣٨، والعقد الجميل: ٧٠.
(٢) انظر: الأنصاري، عبد الله، تجريد البيان: ١: ٢٨٠ و ٢٩٣.
(٣) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ٧: ٢١٢، ورضا، محمد رشيد، تفسير المنار: ٧: ٦٤٣.
(٤) انظر على سبيل المثال: ملاك التأويل: ١: ٣٣٩، وأبو حيان، البحر المحيط: ٤: ١٩١، والآلوسي، روح المعاني: ٧: ٢٤٠.

وفي أرض واحدة ـ دالاً على القدرة والاختيار، وكان السياق لإثبات الوحدانية ونفي الشريك بإثبات كمال القدرة التي هي منفية عن غيره ـ فلا يصح أن يكون له شريك، لأنه لا يكون إلا مشابهاً لشريكه كمال المشابهة فيما وقعت الشركة فيه - وللبعث؛ فكان المراد التفكر في ظواهرها وتقلباتها من العدم إلى الوجود وبعد الوجود، ولمحاجّة أهل الكتاب الموسومين بالعلم المنسوبين إلى حدة الأذهان وغيرهم من الفِرَق، وكان افتعل يأتي (للتصرف) ـ وهو المبالغة في إثبات أصل الفعل والاجتهاد في تحصيله والاعتمال، فكان حصوله إذا حصل أكمل ـ قال بانياً حالاً من كل ما تقدم ﴿مُشْتَبِهًا﴾ [الأنعام:٩٩] أي في غاية الشبه بعضه لبعض حتى لا يكاد يتميز، فلو قُطع ثمرتا شجرتين منه لم يتميز ثمرة هذه من ثمرة هذه» [1] يعني أن التعبير بـ ﴿مُشْتَبِهًا﴾ في الآية الأولى مناسب للسياق باعتبارات، فهو أولاً مناسب باعتبار أن السياق لإثبات الوحدانية ونفي الشريك بإثبات كمال القدرة، لأن اشتباه بعض الثمار واختلاف بعضها مع أن الأصل واحد هو من باب إثبات كمال القدرة، وذلك السياق قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام:٩٤] إلى قوله ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:٩٩]. وهو ثانياً مناسب باعتبار أن السياق لمحاجة أهل الكتاب الموصوفين بالعلم ولمحاجة غيرهم من المشركين، لأن الغرض من المحاجة نفي الشريك بإثبات كمال القدرة والاختيار، فالمناسبة هنا كالسابقة، ومراد البقاعي بسياق المحاجة قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٧٤] إلى قوله ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا﴾ [الأنعام:٨٠] إلى ما تلا ذلك من آيات[2]. وهو ثالثاً مناسب باعتبار أن السياق لإثبات البعث ـ

(١) البقاعي، نظم الدرر: ٧: ٢١١ - ٢١٢، ووقع في الأصل للتعريف ، وذكر المحقق في الحاشية ٣ من الصفحة: ٢١٢ أن في بعض النسخ للتعرف . وكلاهما وهم صوابه للتصرف كما أثبتنا، وهو مصطلح صرفي، انظر: شرح الشافية للرضي: ١: ١١٠.

(٢) انظر تفصيل ذلك عند البقاعي، نظم الدرر: ٧: ١٥٥.

وهو ما ذكرناه قريباً في الإشارة إلى سياق ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ﴾ ـ بالاستدلال بما يطرأ على النبات من التغيرات والأحوال، والاشتباه حال من تلك.

وقال البقاعي في الآية الثانية «ولما كان معظم القصد في هذا السياق نفي الشريك وإثبات الفعل بالاختيار، لم يدعُ الحال إلى ذكر كمال الشبه، فاكتُفي بأصل الفعل فقيل ﴿مُتَشَٰبِهًا﴾ [الأنعام:١٤١]»[1] ويشير بدلالة السياق على نفي الشريك وإثبات الفعل بالاختيار إلى قوله تعالى في صدر الآية: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ﴾ [الأنعام:١٤١] أي جنات مرفوعات عن الأرض لا تصلح إلا بذلك فإذا لم تُرفع تلف ثمرها، وجنات غير مرفوعات فإذا رفعت تلفت، فدل ذلك على أن اختلافها بفاعل مختار ليس له شريك ولا يكون إلا ما يريد[2]، والحاصل أنه لما كان السياق لإثبات الفعل بالاختيار، وكان مجرد التشابه كافياً في الدلالة عليه، ناسب العدول إليه، إذ لو لم يكن بفاعل مختار لاستوت الثمار ولاسيما في الشجرة الواحدة.

ويحتمل العدول وجهاً آخر من المناسبة، وهو أن المذكور في الآية الأولى أخص مما في مشابهتها، ففي الأولى ﴿نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ﴾ [الأنعام:٩٩] فالمنظور إليه هنا الثمار كما هو واضح من ذكر الحب، والقِنوان ـ وهي من النخل كالعناقيد من العنب ـ والأعناب، والثمر بالقياس إلى الشجر خاص، فناسب هذا الخصوص التعبير بالصيغة الدالة على خصوص التشابه ﴿مُشْتَبِهًا﴾، ثم إن الثمر لصغره يشتد اشتباهه على الناظر بخلاف الشجر. أما الآية الثانية فالمذكور فيها عام، قال تعالى ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ﴾ [الأنعام:١٤١] فالجنات المعروشات هي من أشجار العنب، ولكن لما لم يقع التعبير بالعنب هنا كما في مشابهتها دل على أن المراد عموم الشجر لا خصوص الثمر، وكذلك النخل ذُكر هنا على عمومه، وخُص منها هناك الطلع والقنوان، وكذلك الزرع ذُكر هنا عاماً، وذكر هناك حبُّه المتراكب؛ فالمنظور إليه هنا الأشجار، أو على الأقل

(١) البقاعي، نظم الدرر: ٧: ٢٩٠.
(٢) انظر السابق: ٧: ٢٨٩ - ٢٩٠.

ما هو أعم من الثمار، فناسب هذا العموم العدول إلى التعبير بالصيغة الدالة على عموم التشابه ﴿مُتَشَٰبِهًا﴾، ثم إن الشجر لكبره وظهوره لا يشتد تشابهه على الناظر كما يشتد تشابه ثمره.

ومن أمثلة العدول عن التشابه بالصيغة الاشتقاقية أيضاً قوله تعالى في وصف الكافرين في سورة هود ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ﴾ [هود:٢٢] وفي سورة النمل ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ (١) [النحل:١٠٩] فالمتشابهان في الإخبار عن خسران الكافرين يوم القيامة، وقد عدل القرآن عن وصفهم بصيغة التفضيل ﴿ٱلْأَخْسَرُونَ﴾ الدالة على أنهم أخسر الناس إلى صيغة الفاعل ﴿ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ الدالة على مجرد ثبوت الخسران لهم ليراعي المناسبة المعنوية.

وبيان تلك المناسبة كما رأى الخطيب الإسكافي ـ وتابعه الكرماني ـ أن آية هود تقدمها الإخبار عن أن الكفار يضاعف لهم العذاب يوم القيامة بسبب صدهم عن الدين وصدهم غيرَهم عنه، قال تعالى ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ * ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [هود:١٩،١٨] ثم قال ﴿يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾ [هود:٢٠] فناسب وصفهم بـ ﴿ٱلْأَخْسَرِينَ﴾. أما آية النحل فأُخبر فيها عن ضلال الكافرين في أنفسهم من غير تعرض لإضلالهم غيرَهم، قال تعالى ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْآخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [النحل:١٠٧] فلما كان ضلال هؤلاء أخف من ضلال المذكورين في هود ناسب العدولُ إلى اسم الفاعل فقيل ﴿هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ (٢).

وللمناسبة وجه آخر بينه أبو جعفر بن الزبير، إذ رأى أن آية هود تقدمها آيات مبنية على المفاضلة، فكان التعبير بصيغتها أي ﴿ٱلْأَخْسَرُونَ﴾ مناسباً، ولم يكن في سياق آية النحل ما يستدعي المفاضلة، فاقتضت المناسبة العدول إلى صيغة اسم الفاعل، قال أبو جعفر: «آية هود قد تقدمها ما يفهم المفاضلة، ألا ترى أن قوله تعالى ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾

(١) انظر: درة التنزيل: ٢١٩، والبرهان: ٢٢٠، وملاك التأويل: ٢: ٥١٢، والعقد الجميل:٩٧.
(٢) انظر: درة التنزيل: ٢١٩ - ٢٢٠، والبرهان: ٢٢٠.

[هود:١٧] يُفهم من سياقها أن المراد ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ كمن كفر وجحد وكذب الرسل، ثم أتبع هذا بقوله ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [هود:١٨] فهذا صريح مفاضلة، ثم استمرت الآي في وصف من ذُكر وعرضهم على ربهم، وقول الأشهاد ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ * ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [هود:١٩،١٨] إلى ذكر مضاعفة العذاب لهم، واستمر ذكرهم إلى قوله ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ﴾ [هود:٢٢] فناسب لفظُ ﴿ٱلْأَخْسَرِينَ﴾ بصيغة التفاضل ومقصود التفاوت ما تقدم» [(١)] ثم قال في الآية المشابهة: «وأما آية النحل فلم يقع قبلها أفعل التي للمفاضلة والتفاوت ولا ما يفهمها، وإنما قبلها ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ ٱللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [النحل:١٠٤،١٠٥] وبعد هذا ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ [النحل:١٠٨]» [(٢)] ثم أردف قائلاً: «ولم يكن ليناسب ما ورد هنا لفظ المفاضلة، إذ ليس في الكلام ما يستدعي ذلك لا من لفظه ولا من معناه» [(٣)].

. العدول بمبدلات الصيغة الجمعية:

. عدول الصيغة الجمعية ـ الجمعية:

ومن أمثلته قوله تعالى في سورة البقرة مذكّراً بني إسرائيل بنعمه على آبائهم ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة:٥٨] وفي سورة الأعراف ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٰتِكُمْ ۚ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [(٤)] [الأعراف:١٦١]، فقال أولاً ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ وقال ثانياً ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٰتِكُمْ ۚ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ فوقع التعبير أولاً بجمع التكسير، وعُدل عنه ثانياً إلى الجمع السالم، مع أنهما في قصة واحدة.

---

(١) ملاك التأويل: ٢: ٥١٢.

(٢) السابق: ٢: ٥١٣.

(٣) السابق، والصفحة نفسها.

(٤) انظر: درة التنزيل: ١٤ - ١٥، والبرهان: ١٢٣، وملاك التأويل: ١: ٥٨، وكشف المعاني:٩٦، والعقد الجميل: ١١.

والفرق بين الصيغتين أن الجمع السالم دال على القلة، وجمع التكسير دال على الكثرة[1].

وقد نبه أصحاب التوجيه على وجهين من التناسب الذي راعاه العدول؛ الأول نبه عليه الخطيب الإسكافي وتابعه عليه جماعة، وقد نظر فيه إلى السياق القريب فرأى أنه لما كان صدر آية البقرة فعلاً مسنداً إلى الله تعالى بقوله سبحانه مخبراً عن نفسه ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ [البقرة: ٥٨] ناسب التعبير بصيغة الجمع الدال على الكثرة، لأنه مما يليق بكرمه غفران الذنوب الكثيرة، فقيل: ﴿خَطَٰيَٰكُمْ﴾. ولما كان صدر آية الأعراف فعلاً لم يُسنده تعالى إلى نفسه ناسب العدولُ إلى صيغة الجمع السالم الدال على القلة، فقيل: ﴿خَطِيٓـَٔتِكُمْ﴾ [2].

والثاني حاصل من جملة ما نبه عليه أبو جعفر بن الزبير وابن جماعة، وقد نظرا فيه إلى السياق البعيد فرأيا أنه لما كان سياق آية البقرة لتعداد النعم على بني إسرائيل من لدن قوله تعالى ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] ناسب التعبير بصيغة جمع التكسير ليطابق ما قُصد من تكثير الآلاء والنعم. وليس كذلك سياق آية الأعراف، بل هو لتوبيخ بني إسرائيل من لدن قوله تعالى ﴿قَالُوا۟ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨] فناسبه العدول إلى الصيغة الدالة على تقليل مغفرة الخطايا، فقيل: ﴿خَطِيٓـَٔتِكُمْ﴾ [3].

وبهذا يتقوى الوجه الأول، وتتأكد مناسبة العدول، وبهذا أيضاً يمكن الانفصال من اعتراض المعترض على الوجه الأول واعتباره العدول مجرد تفنن في التعبير[4].

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في قصة موسى من سورة الأعراف ﴿وَأُلْقِىَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٠] وفي سورة طه ﴿فَأُلْقِىَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدًا﴾ [طه: ٧٠] وفي سورة الشعراء ﴿فَأُلْقِىَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ﴾ [5] [الشعراء: ٤٦]، فالمتشابهات الثلاث في قصة واحدة، وفي موقف

---

(١) انظر: درة التنزيل: ١٥، والفخر الرازي، التفسير الكبير: ٣: ٩٢، وملاك التأويل: ١: ٦٢.

(٢) انظر: درة التنزيل: ١٥ - ١٦، والبرهان: ١٢٤، والفخر الرازي، التفسير الكبير: ٣: ٩٢ - ٩٣، وأبو حيان، البحر المحيط: ١: ٢٢٥.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ١: ٦٢ - ٦٣، وكشف المعاني: ٩٧، والسيوطي، معترك الأقران: ١: ٦٨، والإتقان: ٢: ٩٩٧.

(٤) انظر: الآلوسي، روح المعاني: ١: ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٥) انظر: درة التنزيل: ١٧٤، والبرهان: ١٩٨، والعقد الجميل: ٨٤ - ٨٥.

واحد يصور انقلاب سحرة فرعون عليه وإيمانهم بالله بعد أن جاؤوا يتحدون موسى عليه السلام بما جاءهم به من المعجزات، ومع أن الموقف واحد عدل القرآن عن تصوير حالهم من ﴿سَٰجِدِينَ﴾ إلى ﴿سُجَّدًا﴾ ثم إلى ﴿سَٰجِدِينَ﴾ لمراعاة المناسبة المعنوية.

والمناسبة المحتملة لذلك أنه تقدم آية الأعراف قوله تعالى تأييداً لموسى عليه السلام ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ﴾ [الأعراف:١١٧]، والإيحاء فيه خفاء، فناسبه التعبير بصيغة جمع السلامة الدالة على القلة، لأن القلة أدخل في باب الخفاء. أما آية طه فعُبر عن التأييد في سياقها بلفظ القول، قال تعالى خطاباً لموسى ﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٦٨﴾ وَأَلْقِ مَا فِى يَمِينِكَ ﴿٦٩﴾﴾ [طه:٦٨ ـ ٦٩]، ولفظ القول أظهر من الإيحاء، فاقتضت المناسبة العدول إلى صيغة الجمع الدالة على الكثرة، لأن الكثرة أدخل في باب الظهور، فقيل ﴿سُجَّدًا﴾. وأما آية الشعراء فلم يتقدمها لفظ القول ولا لفظ الإيحاء، فطُوي فيها ذكر التأييد، وقُصرت على الإخبار بما فعله موسى، قال تعالى ﴿فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ﴾ [الشعراء:٤٥] فلم يكن ليناسبها التعبير بصيغة جمع التكسير، ولذلك عُدل عنها إلى صيغة جمع السلامة الدالة على القلة لمناسبتها عدم التصريح بالتأييد، لأن كليهما من باب عدم الظهور.

ـ عدول الصيغة الجمعية ـ الإفرادية :

ومن أمثلته قوله تعالى في وصف المؤمنين في سورة المؤمنين ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [المؤمنون:٩] وفي سورة المعارج ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [1] [المعارج:٣٤]، فالمتشابهان في مدح المؤمنين بالمحافظة على الصلاة وبأوصاف أخرى فيما اكتنفهما من آيات، ومع أنهما في شيء واحد عدل القرآن عن التعبير بصيغة الجمع ﴿صَلَوَٰتِهِمْ﴾ إلى صيغة الإفراد ﴿صَلَاتِهِمْ﴾.

وصيغة الإفراد تدل على الحدث، لأنها اسم مصدر، وتقع على جنس الصلاة فتشمل جميع أنواعها، ولذلك كان الأصل ألا تُجمع، إلا أنها جمعت تفخيماً، وإشارة إلى أنواعها وأعدادها من الفرائض والنوافل[2].

(١) انظر: ملاك التأويل: ١: ٣٣٢، والعقد الجميل: ١٢٥.

(٢) انظر: ملاك التأويل: ١: ٣٣٢، والبقاعي، نظم الدرر: ١٣: ١٠٩، و ٢٠: ٤١٠.

وقد بيّن المناسبة أبو جعفر بن الزبير ذاهباً إلى أن التعبير بصيغة الجمع الدالة على التفخيم في آية المؤمنين نوسب به ما اكتنفها من تفخيم وصف المؤمنين وتفخيم جزائهم؛ فقد وصفهم الله تعالى بالفلاح ـ وهو الظفر بالمراد والبقاء في الخير ـ وبالخشوع في الصلاة، وبالإعراض عن اللغو، فقال ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ١.٣]، وفخم جزاءهم بأن وصفهم بأنهم الوارثون، وبتخصيصهم بإرث الفردوس ـ وهو أعلى الجنة ومنه تتفجر أنهارها ـ ووصفهم بالخلود فيها، فقال ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠.١١]. أما آية المعارج فرأى أبو جعفر أن ما اكتنفها من وصف المؤمنين وجزائهم لم يقع باللفظ المفخم كمشابهتها، وإنما وُصفوا هنا بمداومتهم على صلاتهم وإنفاقهم من أموالهم، قال تعالى ﴿إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَآئِمُونَ وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ﴾ [المعارج: ٢٢.٢٥]، وقيل في جزائهم ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ فِى جَنَّٰتٍ مُّكْرَمُونَ﴾ [المعارج: ٣٥]، فلما كان هذا الجزاء وذاك الوصف دون ما ذُكر في سياق آية المؤمنين، اقتضت المناسبة العدول إلى صيغة الإفراد، فقيل: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [(١)].

وأشار البقاعي إلى نحو ما ذهب إليه أبو جعفر في آية المؤمنين، إذ رأى أن سياقها لأهل الرسوخ في المحاسن، لأنهم وُصفوا فيه بأجمع ما ذكر في وصف المؤمنين، فناسب التعبير بصيغة الجمع لما فيها من الإشارة إلى محافظتهم على الفرائض والنوافل بأنواعها[(٢)]. أما آية المعارج فقال البقاعي فيها: «ولكون السياق (هذا) للتخلي عن الأوصاف الجارة إلى الكفر وحّد الصلاة، إشارة إلى أنه يكفي في ذلك الفرائض، وإن كان الجنس يشمل» [(٣)] يريد أنه لما كان السياق للتخلي عن الأوصاف الجارة إلى الكفر ـ وهو قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ﴾ [المعارج: ١٩.٢٢] ـ لأنها ـ وإن كانت تشمل جميع أنواع الصلاة ـ تشير مقارنة بصيغة الجمع إلى أنهم لو اكتفوا بالمحافظة على أداء الفرائض لكان كافياً.

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ١: ٣٣٢ - ٣٣٣.

(٢) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ٢٠: ٤١٠، وقارن بـ: ١٣: ١٠٩ - ١١٠.

(٣) انظر السابق: ٢٠: ٤٠٩، ووقع في الأصل هذا، والأنسب هنا لأنه قرنه بالكلام على آية المؤمنين.

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة البقرة ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [البقرة:٨٠] وفي سورة آل عمران ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [1] [آل عمران:٢٤]، فالمتشابهان في الإخبار عن افتراء اليهود على الله بأنه لا يعذبهم إلا مدة يسيرة؛ عبّر القرآن عنها بـ ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ في البقرة، ثم عدل عنها في آل عمران إلى ﴿مَّعْدُودَٰتٍ﴾، فوصف الأيام التي هي جمع قلة مرة بالإفراد ومرة بالجمع رعاية للمناسبة.

والصيغتان سواء في الدلالة على القلة، وإنما تختلفان في الأصالة والفرعية، لأن الأصل في صفة الجمع ـ إذا كان مفرده مذكراً ـ أن تكون مؤنثة، نحو ﴿سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ﴾ [الغاشية:١٣] ويجوز جمعها فيقال: سرر مرفوعات؛ إلا أن هذا فرع[2]. وظاهر كلام بعضهم أن الوصف بصيغة الجمع يدل على أكثر من العدد الذي يدل عليه الوصف بصيغة المفرد ـ وإن كانتا لا تخرجان عن معنى القلة ـ لأنه يقال: «وقد يأتي: سرر مرفوعات، على تقدير: ثلاث سرر مرفوعة وتسع سرر مرفوعات» [3]. وأغرب ابن جماعة فقال: «﴿مَّعْدُودَةً﴾ جمع كثرة، و﴿مَّعْدُودَٰتٍ﴾ جمع قلة» [4] ولعله أراد أن وصف الأيام بصيغة «معدودة» يدل على كثرتها؛ وهو خلاف القياس، والظاهر أنه تأوّله بما نُقل عن أهل التفسير من أخبار[5]. فالراجح الأول، وخلاصة القول أن الصيغتين تستويان في الدلالة على القلة، وأن الوصف بالمفرد أصل وبالمجموع فرع إذا كان الموصوف جمعاً لمذكر غير عاقل.

وقد أشار البقاعي إلى مناسبة العدول فذكر أن الأيام جمع قلة ـ وقد يستعار للكثرة ـ ولذلك كان وصفه بصيغتي الإفراد والجمع في المتشابهين لتأكيد معنى القلة، أي ليؤكدوا ما

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٢٢ - ٢٣، والبرهان: ١٢٧، وملاك التأويل: ١: ٨١، وكشف المعاني: ١٠٢ - ١٠٣، والعقد الجميل: ١٤.

(٢) انظر: درة التنزيل: ٢٣ - ٢٤، والبرهان: ١٢٧.

(٣) البرهان: ١٢٧.

(٤) كشف المعاني: ١٠٣.

(٥) انظر: السابق، والصفحة نفسها.

زعموه من أنهم لا يُعذبون إلا أياماً منقضية، فكان الوصف بالمفرد في آية البقرة كافياً في الدلالة على هذا المعنى كما رأى البقاعي[1]. وقال في آية آل عمران: «لما كان المقام هنا لتناهي اجترائهم على العظائم لاستهانتهم بالعذاب لاستقصارهم لمدته، والتصريح بقتل الآمرين بالقسط عامة وبحبوط الأعمال، وكان جمع القلة قد يستعار للكثرة، أكدت إرادتهم حقيقة القلة بجمع آخر للقلة، فقيل على ما هو الأولى من وصف جمع القلة لما لا يعقل بجمع (جبراً) له: ﴿مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [آل عمران: ٢٤]»[2] ويفهم من هذا أنه لما كان المقام للمبالغة في جرائمهم ناسبه مبالغتهم في تأكيد قلة الأيام التي يعذبون فيها بالوصف بالجمع السالم، لأنه موضوع للقلة. ويؤكد هذا الفهم قول الآلوسي في هذه الآية: «وخُص الجمع هنا لما فيه من الدلالة على القلة كموصوفه، وذلك أليق بمقام التعجيب والتشنيع»[3].

فالعدول إذاً لمناسبة المقام؛ مقام تناهي اجترائهم على العظائم عند البقاعي، ومقام التعجيب والتشنيع عند الآلوسي، وإشارة الأول إلى قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّـٰصِرِينَ﴾[آل عمران: ٢١-٢٢] إلى قوله ﴿وَغَرَّهُمْ فِى دِينِهِم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾ [آل عمران: ٢٤]. وإشارة الثاني ـ وهو بعض الأول ـ إلى قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَـٰبِ ٱللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [آل عمران: ٢٣-٢٤] أي أليس عجيباً ما يصدر من أحبار اليهود الذين حصّلوا نصيباً وافراً من التوراة؛ يدعون إلى الاحتكام إليها فيعرضون مع اعتقادهم بصحة ما فيها، وإنما ذلك بسبب استقلالهم مدة عذابهم في النار[4].

---

(١) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ١: ٤٩٤ - ٤٩٥.

(٢) السابق: ٤: ٣٠٤ - ٣٠٥. ووقع في الأصل فيما وضعناه بين قوسين جبراً ، ولعل الصواب آخر.

(٣) الآلوسي، روح المعاني: ٣: ١١١.

(٤) انظر: الأنصاري، عبد الله، تجريد البيان: ١: ١٠٧.

وأشار الخطيب الإسكافي وتابعه الكرماني ـ إلى أن العدول نوسب به ترتيب المصحف، لأنه إذا اجتمع الأصل والفرع في المتشابهين قُدم الأصل، فلما كانت صيغة الإفراد ﴿مَّعْدُودَةً﴾ أصلاً؛ من حيث وقوعها صفة جمع لمفرد مذكر غير عاقل، ناسب التعبير بها في آية البقرة لتقدمها في الترتيب، ولما كانت صيغة الجمع ﴿مَّعْدُودَاتٍ﴾ فرعاً، ناسب العدول إليها في سورة آل عمران التالية للبقرة [1].

ويحتمل أن يكون العدول لمراعاة وجه آخر من التناسب، هو أجرى مع ظاهر الدلالة اللغوية لصيغتي الإفراد والجمع، وذلك أن سياق آية البقرة في ذكر مرتكب واحد من مرتكبات اليهود السيئة، وهو تحريفهم كلام الله؛ من لدن قوله تعالى خطاباً للمؤمنين ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [البقرة:٧٥] إلى قوله ﴿فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة:٨١] فلما اكتُفي هنا بمرتكب واحد من مرتكباتهم ناسبه وصف الأيام بصيغة الواحد. أما آية آل عمران فذُكر في سياقها ثلاثة مرتكبات، قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران:٢١] ثم قال ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [آل عمران:٢٣] فهذا داخل في كفرهم بآيات الله، أو أنه مرتكب رابع، وعلى كلّ فالمرتكبات المذكورة في هذا السياق أكثر مما ذُكر في سياق آية البقرة، وهي جمع قلة، فاقتضت مراعاة التناسب العدول إلى وصف الأيام بصيغة جمع القلة عند الإخبار عن استقصارهم مدة العذاب، فقيل: ﴿مَّعْدُودَاتٍ﴾.

. العدول بمبدلات الصيغة التعريفية :

. عدول الصيغة التعريفية ـ التعريفية :

من أمثلته قوله تعالى في سورة النور ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النور:٥٨] وفيها أيضاً في الآية التي بعدها ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ

(١) انظر: درة التنزيل: ٢٣ - ٢٤، والبرهان: ١٢٧.

حَكِيمٌ﴾ [النور:٥٩]، وأضاف أصحاب التوجيه في سياق توجيههم آيتي سورة النور أيضاً ﴿وَيُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْآيَـٰتِ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النور:١٨] و﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْآيَـٰتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [1] [النور:٦١]، والمتشابهات الأربع بمعنىً واحد، إلا أن كل واحد وارد في موضوع مخالف للآخر، فالذي في أول آية في السورة (أي:١٨) وارد في موضوع الزنى والقذف، والثاني (٥٨) في استئذان المماليك والصغار في دخولهم على الكبار، والثالث (٥٩) في استئذان البالغين، والرابع (٦١) في الأكل من بيوت الأقارب أو الصديق. وقد عدل القرآن عن تعريف الآيات بأل إلى التعريف بالإضافة، ثم عدل إلى أل، فهو بالإجمال من التعريف بأل إلى التعريف بالإضافة بالهاء.

وبين التعريف بأل والإضافة فرق، فقد تأتي أل للتعريف العهدي، وهو المقصود بها هنا، ليشير إلى الآيات المذكورة في السياق[2]، أما التعريف بالإضافة فتعريف اختصاص[3].

ومناسبة العدول أن المتشابهات المعرفة بأل جاءت بعد ذكر علامات ليس هي أفعالاً تتخصص بها قدرة الله تعالى كما ذكر الخطيب الإسكافي وتابعه ابن جماعة، أو لأنها معلومة يمكن الوقوف عليها كما ذكر الكرماني، فالآية الأولى جاءت بعد ذكر حد الزاني والقاذف، وإلى القذف الإشارة بالضمير في «مثله» من قوله تعالى ﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا۟ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧﴾ وَيُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْآيَـٰتِ ۚ ﴿١٨﴾﴾ [النور:١٨١٧]، والآية الثانية في سياق ذكر الأوقات الثلاثة التي توجب استئذان المماليك والصغار في دخولهم على الكبار، قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَـٰثَ مَرَّٰتٍ ۚ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ۚ ثَلَـٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ ۚ﴾ [النور:٥٨] إلى أن قال ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْآيَـٰتِ﴾ [النور:٥٨]، والآية الثالثة في سياق ذكر القرابات التي أجاز تناول طعامها، قال ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ﴾ [النور:٦١] إلى أن قال ﴿أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٣٢٢ - ٣٢٣، والبرهان: ٢٨٠، وكشف المعاني: ٢٧٢ - ٢٧٣، والعقد الجميل: ٣٠، وانظر أيضاً: ملاك التأويل: ٢: ٧٤٢.

(٢) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٧٤٢.

(٣) انظر: كشف المعاني: ٢٧٣.

بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ [النور: ٦١] إلى أن قال ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْآيَٰتِ﴾ [النور: ٦١] أي يبين لكم العلامات التي نصبها على ما يبيح ويحظر. فلما كانت المذكورات في سياق هذه المتشابهات من حد الزاني والقاذف والأوقات الثلاثة الموجبة للاستئذان والأكل من بيوت القرابات، لما كانت علامات معلومة ـ وليست أفعالاً تختص بها قدرته تبارك وتعالى وإنما هي أفعال العبد ـ كان التعبير بـ ﴿ٱلْآيَٰتِ﴾ فيها معرفة بأل مناسباً لها. أما الآية التي عُدل فيها عن تلك المتشابهات فبخلاف ذلك، لأنه وقع في سياقها ذكر بلوغ الحلم، قال تعالى ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَـْٔذِنُوا۟ كَمَا ٱسْتَـْٔذَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ ۗ﴾ [النور: ٥٩] فلما كان إبلاغ الحلم من فعل الله تعالى وخلقه لا من فعل العبد كما بين الخطيب الإسكافي وابن جماعة، ولما لم يُذكر في هذا السياق للبلوغ علامات يمكن الوقوف عليها، وإنما تفرد سبحانه بعلم ذلك، كما بين الكرماني، وكان هذا وذاك دالاً على اختصاصه تعالى بما ذُكر، اقتضى تحقيق التناسب العدول إلى تعريف الآيات بإضافتها إليه تعالى، فقيل: ﴿ءَايَٰتِهِۦ﴾، ولا يناسب غير ذلك[1].

. عدول الصيغة التعريفية ـ التنكيرية :

ومن أمثلته قوله تعالى في سورة الأنعام ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ٢١] وفي آية أخرى من نفس السورة ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ﴾ [الأنعام: ٩٣] وفي آية ثالثة من نفس السورة ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ﴾ [الأنعام: ١٤٤] وفي سورة الأعراف ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦ ۚ﴾ [الأعراف: ٣٧] وفي سورة يونس ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۚ﴾ [يونس: ١٧] وفي سورة الكهف ـ وقد أغفله أصحاب التوجيه ـ ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الكهف: ١٥] وفي سورة العنكبوت ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥٓ ۚ﴾ [العنكبوت: ٦٨] وفي سورة الصف ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَىٰٓ إِلَى ٱلْإِسْلَٰمِ ۚ﴾ [2] [الصف: ٧]، والمعنى في كلها أن من اختلق الكذب على

(١) انظر: درة التنزيل: ٣٢٢ - ٣٢٣، والبرهان: ٢٨٠ - ٢٨١، وكشف المعاني: ٢٧٣.
(٢) انظر: درة التنزيل: ٤٨٢، والبرهان: ٣٤٥، وملاك التأويل: ١: ٢٩٩ - ٣٠٠، وكشف المعاني: ٣٥٥ - ٣٥٦، والعقد الجميل: ٢٠.

الله أظلم من كل ظالم، وقد عدل القرآن عن التعبير بـ ﴿كَذِبًا﴾ المنكّر إلى المعرّف ﴿ٱلْكَذِبَ﴾، ولم يرد معرفاً إلا في سورة الصف.

وبين الصيغتين فرق في الدلالة بينه الخطيب الإسكافي، فأشار أولاً إلى أن «الكذب» مصدر[1]، يريد: اسم مصدر، ثم بين الفرق فقال: «والمصدر إذا عُرّف قُصد به الجنس، والفرق بين معرفته ونكرته إذا قال القائل: قلت كذباً؛ أي قلت نوعاً من أنواع الكذب التي هي كثيرة، وإذا قال: قلت الكذب؛ فكأنه قال: قلت القول الذي يشهد بالكذب ويُشار إليه به، وليس يُراد به الجنس كله؛ كما لا يُراد إذا قال: شربت الماء؛ كلُ الماء، وإنما يراد بعضه بدلالة العُرف» [2] أي أن المنكّر اسم جنس، فهو واقع على أنواع كثيرة، والمعرّف يدل على حقيقة الكذب الحاضرة في الذهن، لأن أل فيه لتعريف الماهية. وذهب أبو جعفر بن الزبير إلى أنها هنا عهدية[3]. ويمكن الجمع بأن تُجعل للعهد الجنسي على مذهب من يقسم العهد إلى جنس وشخص[4]. والمهم أنها هنا للدلالة على حقيقة الكذب المعهود في الأذهان، أي هذا الكذب المعلوم الذي لا يتشكك فيه أحد[5].

وقد أشار الخطيب الإسكافي إلى أن مناسبة تنكير الاسم في تلك المتشابهات أنه وقع في كل آية منها ما يدل على أكثر من نوع من أنواع الكذب، فقال: «وإنما يُختار التنكير إذا قارنه لفظ يقتضيه أو كلام متقدم عليه يوجب له ذلك، ومما قارنه لفظ يقتضي له التنكير كل موضع جاء فيه ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ﴾ فقوله ﴿أَوْ كَذَّبَ﴾ يقتضي أحد كذبين، وإذا ضَم إلى الكذب الأول كذباً ثانياً يُثنى به الأول المذكور، وما يكون له أمثال يتنكر بعضها ببعض، كما كان ذلك فيما يقع على واحد من أمة شائع فيها فيكون فيها نكرة، فإذا جاءت بعد كذبٍ قرينة تقتضي له التنكير فأكثر ما جاء منكراً معها، وهو ﴿أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَـٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [الأنعام:٢١]، ﴿أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾

(١) انظر: درة التنزيل: ٤٨٣.

(٢) السابق، والصفحة نفسها.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ١: ٣٠٤.

(٤) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب: ٧٣، والسيوطي، همع الهوامع: ١: ٨٠.

(٥) انظر: ملاك التأويل: ١: ٣٠٤.

[الأنعام:٩٣]، ﴿أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [يونس:١٧]، ﴿أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْكَافِرِينَ﴾ [العنكبوت:٦٨]، ﴿أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ أُولَئِكَ يَنَالُهُمْ (نَصِيبُهُم) مِنَ الْكِتَابِ﴾ [الأعراف:٣٧]» [(١)] ثم قال: «وأما قوله في سورة الأنعام ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام:١٤٤] فإنما معناه: ومن أظلم لنفسه ممن يختلق كذباً يقصد به الضلال للناس فكل من ضل منهم يَكْذِبه، فقد أضله كذب (اختلقه)، ففيه دليل أمثال له يقتضي تنكيره، وكذلك قوله تعالى في سورة هود ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أُولَئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ﴾ [هود:١٨] فكانت لفظة مَنْ (مِنْ) ﴿مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ لفظة واحدة، والمعنى كل كاذب كذباً، (فمضامّة أنواع الكذب لمضامّة الكاذبين له تقتضي) تنكير لفظه، إذ صاروا واحداً من جماعة شائعاً فيها» [(٢)] ثم أشار إلى أن العدول إلى التعريف في آية الصف لذكر كذب خاص؛ هو تكذيب أهل الكتاب بآيات الله وبرسوله ﷺ، فناسبه التعريف بأل، والمعنى على جنس التكذيب، ولكنه بدلالة العرف عند المسلمين وعلماء أهل الكتاب مخصوص بذلك التكذيب بآيات الله وبرسوله، قال الخطيب: «وأما تعريفه في سورة الصف فلأن القصد الإشارة إلى ذلك الكذب؛ وهو تكذيب اليهود بآيات الله (و) الرسول ﷺ وتكذيب النصارى بها، وقد تقدمت قصتهما في قوله ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي﴾ [الصف:٥] وبعده ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ*وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ﴾ [الصف:٦ -٧] أي ومن أظلم ممن يكذب الكذب الذي تشير إليه الأمم من المسلمين والنصارى واليهود على اختلاف اعتقاداتهم، فقد صح أنه الكذب المعروف عند المسلمين وعند علماء الطائفتين من أهل الكتاب» [(٣)]. وتابع ابن جماعة الخطيب الإسكافي على ذلك ملخصاً كلامه[(٤)].

---

(١) درة التنزيل: ٤٨٣، ووقع في الأصل نصيب.

(٢) السابق: ٤٨٣ - ٤٨٤، ووقع في الأصل أخلقه، ولعل الصواب اختلقه كما ذكرنا، وزدنا من لأن السياق يقتضيها، وفي الأصل أيضاً فمضامه أنواع الكذب لمضامه الكاذبين لهم يقتضي، ولعل الصواب ما أثبتنا.

(٣) درة التنزيل: ٤٨٤، وزدنا و لاقتضاء السياق لها.

(٤) انظر: كشف المعاني: ٣٥٦.

وقال الكرماني: «النكرة أكثر استعمالاً مع المصدر من المعرفة، وخُصت هذه السورة بالمعرفة لأنه إشارة إلى ما تقدم من قول اليهود والنصارى»[1] فالمناسبة على هذا كالتي أبداها الخطيب الإسكافي، إلا أن الكرماني لم يُبد للمنكّر مناسبة.

وذهب أبو جعفر بن الزبير مذهباً قريباً من سابقيه في توجيه آية العدول، فقال: «آية الصف قد تفردت عن كل ما تقدم من هذه الآي بذكر تعيين المفترى فيه الكذبَ منطوقاً به من غير الإجمال الوارد في الآي الأُخر، بل ورد على التفصيل والتعيين، وذلك بيّن من قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف:٦] ثم قال ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [الصف:٦] أي فلما جاءهم الرسول الذي سماه لهم عيسى بالبينات والدلائل القاطعة والتصديق لما بين يديه من التوراة ﴿قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الصف:٦] فافتروا الكذب وارتكبوا البَهْت فيما لا توقف فيه ولا إشكال، فقيل تعجباً من حالهم على الجاري في لسان العرب: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ [الصف:٧] فورد ﴿ٱلْكَذِبَ﴾ معرفاً بأداة العهد ليقوم مقام الوصف، حتى كأن قد قيل: هذا الكذب لا امتراء فيه ولا توقف»[2]. ثم أشار أبو جعفر إلى الآيات التي وقع فيها الاسم المنكّر إشارة إجمالية، فقال: «ولما لم يرد في الآي الأُخر ما تقدم هنا كان الوجه أن يرد منكّراً كما ثبت، فورد كل على ما يناسب»[3].

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة البقرة ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [البقرة:٦١] وفي سورة آل عمران ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾[4] [آل عمران:٢١] فالمتشابهان في الإخبار عن اليهود، وقد عدل القرآن عن تعريف ﴿ٱلْحَقُّ﴾ إلى تنكيره ﴿حَقٍّ﴾ رعاية للمناسبة المعنوية في كل من المتشابهين.

وقد اختُلف في أل المعرّفة هنا على قولين؛ الأول أنها عهدية؛ إما للعهد المتقرر في شريعة اليهود؛ أي بغير الحق الذي عرفوه في شريعتهم؛ وهو قتل القاتل والمرتد كما قال

---

(١) البرهان: ٣٤٥.
(٢) ملاك التأويل: ١: ٣٠٣ - ٣٠٤.
(٣) السابق: ١: ٣٠٤.
(٤) انظر: البرهان: ١٢٥، وملاك التأويل: ١: ٧٠، وكشف المعاني: ٩٩، والعقد الجميل: ١٣.

أبو جعفر بن الزبير[1]، وإما للعهد المتقرر في شريعتنا نحن المسلمين كما قال الفخر الرازي[2]. والثاني أنها جنسية؛ إما للماهية ـ وهو الأظهر كما نقل الآلوسي ـ أي بغير حق أصلاً، لأن لام الجنس لا تفيد تعريفاً[3]، وإما كمالية كما ذكر البقاعي؛ أي بغير الحق الكامل، تنبيهاً على أن قتل النبي لا يقع إلا كذلك، ولما كان لا يجوز قتله أصلاً لعصمته، كان المراد من الكمالية ذمهم لإقدامهم على إراقة الدم بدون الوضوح التام[4]. أما التنكير ﴿بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ فلتأكيد العموم، أي بغير حق لا ما يعرفه المسلمون ولا غيرهم[5]. فالفرق بالجملة أن أل هنا لتعريف العهد أو الجنس، وكلاهما يدل على الحقيقة الحاضرة في الذهن؛ فالتعريف من قبيل العهد الجنسي كما تقدم في المثال السابق، أما صيغة التنكير فتدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد حضورها في الذهن ولا غيره[6].

وقد راعى العدول التناسب من أوجه؛ الأول ما ذهب إليه الخطيب الإسكافي وتابعه عليه ابن جماعة والسيوطي من أن آية البقرة في الإخبار عن قدماء اليهود، لأنه وقع فيها «كان» الدالة على المضي، قال تعالى ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١] فالتعريف مناسب لذلك، والمراد: بغير الحق الموجب للقتل عندهم المعهود في شريعتهم. وأن آية آل عمران مقصود بها اليهود المعاصرون لرسول الله ﷺ، لأنه عُبّر فيها بالمضارع في قوله ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ﴾ [آل عمران: ٢١]، ولا يعكر على ذلك الإخبارُ عنهم بأنهم ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ لأنهم كانوا حريصين على قتل رسول الله محمد ﷺ، وقد حاولوا ذلك، ويؤكد أنها قُصد بها المعاصرون أيضاً ختمها بالأمر بتبشيرهم بالعذاب في قوله ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]، فاقتضت مناسبة ذلك القصد العدول إلى التنكير، فقيل: ﴿بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ لإفادته توكيد العموم وإفهامه تقوية الشناعة عليهم والتوبيخ لهم[7].

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ١: ٧٢ - ٧٣.

(٢) انظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير: ٣: ١٠٣، وقارن بما نقله عنه أبو حيان في البحر المحيط: ١: ٢٣٧.

(٣) انظر: الآلوسي، روح المعاني: ١: ٢٣٧.

(٤) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ١: ٤٢١.

(٥) انظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير: ٣: ١٠٣.

(٦) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب: ٧٣.

(٧) انظر: درة التنزيل: ١٩ - ٢٠، وفيه سقط في أثناء التوجيه، بيد أن ما في كشف المعاني: ٩٩ - ١٠٠، وقطف الأزهار: ١: ٢٦٤ - ٢٦٥ مغن عن الساقط ودال على أن صاحبيهما تابعا الخطيب ملخصين كلامه.

والوجه الثاني كالأول في أن آية البقرة لقدماء اليهود وأن مشابهتها للمعاصرين للرسول ﷺ، بيد أن مسوّغ العدول مناسبة حال الفريقين في الكفر كما رأى أبو جعفر بن الزبير، لأن القدماء ليسوا كالمعاصرين في المجاهرة بالباطل والتمرد والاعتداء مع معاينة البراهين وثبوت صحة نبوة رسول الله ـ ﷺ ـ لهم، فناسب حال القدماء الذين لم يعاينوا أمره التعبير بالمعرف تعريف العهد الجنسي، فقيل: ﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ لأنه ليس في قوة المنكّر المرادف لقولك: بغير سبب. ولما كانت آية آل عمران في اليهود الذين عاينوا أمره ﷺ وثبت لهم صحة نبوته، واستمروا مع ذلك على كفرهم وجحودهم، كان الأنسب في التعبير عن مرتكبهم العدول إلى ما يفيد أنهم ارتكبوه بغير شبهة ولا سبب لأنه أوغل في ذمهم، وهو ما تحققه صيغة التنكير، فقيل: ﴿بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [1].

والوجه الثالث أنه لما كانت أل المعرفة هنا كمالية كما رأى البقاعي، وكان ذلك منبهاً على ذمهم لإراقة الدم بغير الوضوح التام كان أخف مما في آل عمران، لأن التعبير بالتنكير هناك دال على أن قتلهم بغير حق مطلقاً، فهو أبلغ، فكان الترتيب في الإخبار على عادة أفعال الحكماء في الابتداء بالأخف كما رأى البقاعي[2]. فهذا يرشد إلى أن وجه العدول هنا مناسبة ترتيب المصحف، لأن المناسب له تقديم الأخف وتأخير الأبلغ، فلما عُبّر في البقرة بالأخف اقتضت المناسبة العدول في آل عمران إلى الأبلغ فَنُكِّر.

والوجه الرابع أبداه أبو حيان ـ وتابعه عليه بعضهم ـ قائلاً: «في البقرة جاء في صورة الخبر عن ناس معهودين، وذلك قوله ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [البقرة:٦١] فناسب أن يأتي بصيغة التعريف، لأن الحق الذي كان يُستباح به قتل الأنفس عندهم كان معروفاً، كقوله ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة:٤٥] فالحق هنا الذي تُقتل به الأنفس معهود معروف» [3] أما آية آل عمران فبين أنها أُخرجت مخرج

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ١: ٧١ و ٧٣.

(٢) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ١: ٤٢١، و٤: ٢٩٩.

(٣) أبو حيان: البحر المحيط: ٢: ٤١٤، وانظر: الزركشي، البرهان: ٣: ٢١٩، والسيوطي، قطف الأزهار: ١: ٥٧٥.

الشرط، لأنه تعالى قال ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم﴾ [آل عمران:٢١] فلما كانت كذلك، وكان الشرط عاماً لا يتخصص، عدل القرآن إلى التعبير بصيغة التنكير ﴿بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ لما فيها من العموم المناسب لعموم الشرط[١].

. العدول بمبدلات الصيغة التذكيرية :

ومن أمثلته قوله تعالى في سورة النحل ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَـٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ﴾ [النحل:٦٦] وفي سورة المؤمنين ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَـٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهَا﴾[٢] [المؤمنون:٢١] فالمتشابهان في الاستدلال على قدرة الله بما أنعم على خلقه، ومن هذه النعم تسخير لبن الأنعام ـ وهي الإبل والبقر والغنم ـ للشرب، ولكن الآية الأولى في خصوص اللبن، لأن تتمتها ﴿مِّنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّـٰرِبِينَ﴾ [النحل:٦٦]، والثانية في عموم المنافع، لأن تتمتها ﴿مِّمَّا فِى بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَـٰفِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [المؤمنون:٢١]، والعدول عن ضمير المذكر إلى ضمير المؤنث لرعاية المناسبة في كل منهما.

وقد اختُلف في «الأنعام» الذي يرجع إليه الضمير في المتشابهين على أقوال، منها أنه جمع «نَعَم» فيحتمل ضمير التذكير تقديرات منها أنه للبعض، أي مما في بطون بعض الأنعام، أما ضمير التأنيث فللجمع. ومن الأقوال أيضاً أن «الأنعام» اسم جمع كرهط وقوم، واسم الجمع يجوز تذكيره باعتبار لفظه المفرد، وتأنيثه باعتبار معناه الذي هو جمع، فضمير المذكر عائد على لفظ «الأنعام»، والمؤنث على معناه. وثمة أقوال وتقديرات أخرى[٣] يغنينا عنها ما ذكرناه لوضوح المناسبة المترتبة عليه.

والمناسبة على القول الأول الذي يُقدر فيه ضمير التذكير عائداً على بعض الأنعام بيّنة، لأنه كما أوضح الخطيب الإسكافي ومن تابعه لم يُذكر في آية النحل إلا اللبن، فدل على أن

---

(١) انظر المصادر المذكورة في الحاشية السابقة، والصفحات نفسها.

(٢) انظر: درة التنزيل: ٢٦٦ - ٢٦٧، والبرهان: ٢٤٦، وملاك التأويل: ٢: ٦٠٨ - ٦٠٩، وكشف المعاني: ٢٢٩، والعقد الجميل: ١١١.

(٣) انظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير: ٢٠: ٦٤، وأبو حيان، البحر المحيط: ٥: ٥٠٨ - ٥٠٩، والآلوسي، روح المعاني: ١٤: ١٧٦ - ١٧٧.

المراد بعض الأنعام الذي يكون له اللبن؛ وهو الإناث، فناسب التعبير بضمير التذكير لعوده على ذلك البعض، ولم يكن ليناسب لو عُبّر بضمير المؤنث، لأنه يلتبس بكلها. ولما ذُكر في آية المؤمنين عموم المنافع التي هي في الإناث والذكور اقتضت المناسبة العدول إلى ضمير المؤنث ليعم جميع الأنعام[1].

أما على القول بأن «الأنعام» اسم جمع فيحتمل أن يكون العدول لوجه آخر من المناسبة؛ هو أن الاعتبار في آية النحل كان من الأنعام بلبنها فقط؛ وهو مذكر، فناسب رعاية جانب اللفظ من كلمة «الأنعام» ـ وهو مذكر ـ فأُعيد الضمير بالتذكير. أما آية المؤمنين فالاعتبار فيها بمنافع كثيرة من الأنعام كما في قوله تعالى ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٌ﴾ [المؤمنون:٢١]، والمناسب لهذا رعاية جانب المعنى من كلمة الأنعام لدلالته على الجمع ـ وهو مؤنث لأنه جمع ما لا يعقل ـ ولهذا عُدل إلى ضمير المؤنث، فقيل: ﴿بُطُونِهَا﴾.

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة الأنبياء ﴿وَٱلَّتِيٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا وَجَعَلْنَٰهَا وَٱبْنَهَآ ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء:٩١] وفي سورة التحريم ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِيٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [2] [التحريم:١٢] فالمتشابهان في قصة واحدة، قصة مريم التي حفظت فرجها ـ وهو جيب قميصها أو غيرُه ـ فنفخ فيه جبريل بأمر الله فحملت بعيسى[3]. ومع أن القصة واحدة اختلف الضمير العائد إلى محل النفخ، فعبر القرآن عنه أولاً بالمؤنث ﴿فِيهَآ﴾، وعدل عن ذلك ثانياً إلى المذكر ﴿فِيهِ﴾.

والمناسبة من أوجه، الأول ما رآه الخطيب الإسكافي ـ وتابعه الكرماني والسيوطي ـ من أن التعبير بضمير المؤنث في آية الأنبياء لكون القصد فيها التعجيب من حمل مريم

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٢٦٨، والبرهان: ٢٤٦ - ٢٤٧، وكشف المعاني: ٢٢٩، والبقاعي، نظم الدرر: ١١: ١٩٣.

(٢) انظر: درة التنزيل: ٣٠٢ - ٣٠٣، والبرهان: ٢٧٠، وملاك التأويل: ٢: ٧٠٤، وكشف المعاني: ٢٥٧، والعقد الجميل: ١٢٣.

(٣) انظر: الأنصاري، عبد الله، تجريد البيان: ١: ٧١٨، و٢: ٧٢٢، والزحيلي، د. وهبة، التفسير الوجيز ضمن الموسوعة القرآنية الميسرة: ٣٣١ و ٥٦٢ .

الخارق للعادة، وقد دل على هذا القصد ذكر ابنها معها في قوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَٰهَا وَٱبْنَهَآ ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ٩١] فكان إخباراً عن أن النفخ صيّرها حاملاً، والحامل صفتها بجملتها، فالتقدير: صيرها النفخ حاملاً إلى أن وضعت، فناسب أن يُعاد الضمير إليها. أما آية التحريم فالقصد فيها مغاير لمشابهتها، فهو لوصف مريم بعظيم الإيمان، قال تعالى ﴿فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢] ولذلك اقتُصر على وصفها بالإحصان فلم يُذكر معها ابنها بخلاف الآية المشابهة، فاقتضت المناسبة أن يُعدل إلى الاقتصار على النفخ في الفرج؛ وهو مذكر، فأعيد الضمير إليه بالتذكير، فقيل: ﴿فِيهِ﴾ [(١)].

والثاني من أوجه المناسبة ما رآه أبو جعفر بن الزبير من أن آية الأنبياء مقصود بها من التشريف أكثر مما قُصد بمشابهتها، لذكر مريم وابنها في هذه الآية، فاتسع المقصود بذلك، فناسبه التوسعة في عودة الضمير، فأعيد إلى ذاتها المطهرة بجملتها، فقيل: ﴿فِيهَآ﴾. أما آية التحريم فرأى أبو جعفر أنه لم يُقصد فيها توسعة المدح كما كان في سابقتها إذ لم يُذكر معها ابنها، وإنما قُصد هنا تخصيص مريم في ذاتها بعظيم إيمانها، فناسب العدول إلى الإخبار بخصوص محل النفخ؛ وهو مذكر، فأعيد إليه الضمير بالتذكير[(٢)].

وأشار أبو جعفر بن الزبير ـ وتابعه السيوطي ـ إلى وجه آخر من المناسبة، منظور فيه إلى السياق البعيد، فرأى: «أن آية الأنبياء وردت منسوقة على آيات تضمنت ذكر جماعة من الرسل موصوفين بخصائص عليّة وآيات نبوية، أولهم إبراهيم عليه السلام ثم ابنه إسحق وابنه يعقوب، ثم نوح ولوط وسليمان وأيوب وعيسى، وإسماعيل وإدريس وذو الكفل وذو النون وزكريا، فلما ذُكر هؤلاء الذوات العِلْية عليهم السلام بخصائص ومنح، ناسب ذكر مريم وابنها عليهما السلام بما مُنحا» [(٣)] أي كان المناسب لسياق هذه المنح أن يعاد ضمير النفخ

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٣٠٣، والبرهان: ٢٧٠ - ٢٧١، وغرائب التفسير للكرماني أيضاً: ١: ٧٤٧، والسيوطي، معترك الأقران: ٣: ٧٣.

(٢) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٧٠٥.

(٣) السابق: ٢: ٧٠٦، وانظر أيضاً: السيوطي، معترك الأقران: ٣: ٧٣.

إلى ذاتها المطهرة. ثم قال في مشابهتها: «وأما آية التحريم فمقصود فيها ذكر عظيمتين جليلتين تبيّن بهما حكم سبقية القدر بالإيمان أو الكفر، وهما قضية امرأتي نوح ولوط، وأن انضواءهما إلى هذين النبيين الكريمين عليهما السلام انضواء الزوجية التي لا أقرب منها، ومع ذلك لم يغنيا عنهما من الله شيئاً، وقضية امرأة فرعون وقد انضوت إلى أكفر كافر، فلم يضرها كفره، ثم ذكرت مريم عليها السلام للالتقاء في الاختصاص وسبقية السعادة، ولم يدع داع إلى ذكر ابنها» [1] أي لما كان السياق لمقارنة المؤمنات بالكافرات ـ وهو قوله ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ﴾ [التحريم:١٠] ثم قوله ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ﴾ [التحريم:١١] ـ كان المناسب أن تُذكر مريم وحدها من غير إشارة إلى ابنها، والمناسب لذكرها وحدها تخصيص محل النفخ كما تقدم في الوجه السابق، ولهذا عُدل إلى تذكير الضمير.

ويمكن أن يضاف أنه لما كان هذا السياق لذكر النساء خاصة، ناسب العدول إلى الإخبار بخصوص محل النفخ، ولذلك وقع التعبير بالتذكير.

وأبدى البقاعي وجهاً آخر نظر فيه إلى مقصود السورة، فقال في آية الأنبياء: «ولعله أضاف هنا النفخ إليها لا إلى فرجها وحده ليفيد أنه ـ مع خلق عيسى عليه السلام به وإفاضة الحياة عليه حساً ومعنىً ـ أحياها هي به معنىً؛ بأن قوّى به معانيها القلبية حتى كانت صدّيقة متأهّلة لزواجها بخير البشر في الجنة، وخُصت هذه السورة بهذا لأن مقصودها الدلالة على البعث الذي هو إفاضة الأراوح على الأموات» [2] ومراده بزواجها بخير البشر زواجها برسولنا محمد ﷺ[3]. وقال في آية التحريم: «ولما كانت هذه السورة لتشريف النبي ﷺ وتكميل نسائه في الدنيا والآخرة نص على المقصود بتذكير الضمير ـ ولم يؤنثه قطعاً للسان من يقول تعنتاً: إن المراد: نفخَ روحها في جسدها ـ ﴿فِيهِ﴾ [التحريم:١٢] أي فرجها الحقيقي؛ وهو جيبها، وكل جيب يسمى فرجاً» [4] أي لما كان من مقاصد هذه السورة

---

(١) ملاك التأويل: ٢: ٧٠٦، وانظر أيضاً: السيوطي، معترك الأقران: ٣: ٧٣.
(٢) البقاعي، نظم الدرر: ١٢: ٤٧١ وقارن بـ ١٢: ٣٧٨.
(٣) انظر: السابق: ٢٠: ٢١٣ و ٢١٥.
(٤) السابق: ٢٠: ٢١٣، وقارن بـ ١٧٩.

تشريف نسائه ﷺ، وكانت مريم عليها السلام من أزواجه في الجنة، كان المناسب العدول إلى تذكير الضمير ليعود على الفرج فيكون نصاً في تشريفها بأنه نُفخ فيها من روح الله، ويكون مانعاً من القول تعنتاً: إن التعبير بضمير المؤنث ﴿فِيهَآ﴾ يحتمل أن يكون المراد به: نفَخَ روحها في جسدها فليس لها مزية على غيرها من البشر.

. العدول بمبدلات الصيغة الإظهارية :

ومن أمثلته قوله تعالى في سورة الأنبياء ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾ [الأنبياء:٣٦] وفي سورة الفرقان ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾ [1] [الفرقان:٤١] فالمتشابهان في الإخبار عن استهزاء مشركي قريش برسول الله ﷺ، وقد أُظهر الفاعل في آية الأنبياء، وعُدل عنه إلى الإضمار في آية الفرقان.

وقد أشار الخطيب الإسكافي ـ وتابعه الكرماني ـ إلى مناسبة ذلك بأنه تقدم آية الأنبياء قوله تعالى ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء:٣٥] وليس فيها ذكر الكفار، فناسب الإظهار. أما آية الفرقان فتقدمها قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ أَتَوْاْ عَلَى ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِيٓ أُمْطِرَتْ مَطَرَ ٱلسَّوْءِ أَفَلَمْ يَكُونُواْ يَرَوْنَهَا بَلْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ نُشُورًا﴾ [الفرقان:٤٠] وفيها ذكر الكفار بالإضمار، فناسب العدول إلى الإضمار، فقيل: ﴿رَأَوْكَ﴾ [2].

ونظر أبو جعفر بن الزبير إلى السياق البعيد، فرأى أن مناسبة الإظهار في آية الأنبياء أنه لم يتقدمها ذكر يخص الكفار المعاصرين له ﷺ بالخطاب. أما آية الأنبياء فتقدمها ذلك فناسب العدول إلى الإضمار، قال أبو جعفر: «إن الكفار المعاصرين لرسول الله ﷺ لم يتقدم قبل آية الأنبياء فيما يليها من آي السورة أو يقرب منها خطاب يعيّنهم ويخصهم من غيرهم، إنما تقدم قبلها قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾ [الأنبياء:٣٠] وهذا يتناول كل كافر مكلف ذي عقل، كان من العرب أو غيرهم، معاصر أو غير معاصر، ثم لم يقع بعد هذه الآية ما يعارض عمومها، فلهذا تعين إظهار

(١) انظر: درة التنزيل: ٢٩٨، والبرهان: ٢٦٧، وملاك التأويل: ٢: ٦٩٤، والعقد الجميل:١٢١.

(٢) انظر: درة التنزيل: ٢٩٨، والبرهان: ٢٦٧.

الفاعل في قوله ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [الأنبياء:٣٦] إذ لو قيل : وإذا رأوك، لما كان يمكن رجوعه إلا للمذكورين قبل في قوله ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [الأنبياء:٣٠] وليس خاصاً بالمعاصرين، فلم يكن ليناسب. أما آية الفرقان فإن قبلها قوله تعالى ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ [الفرقان:٣٢] والمنزل عليه القرآن معلوم ﷺ، والقائلون معاصروه، وهم الذين عُنوا على القطع بقوله ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ الآية [الفرقان:٣٢] فلما تقدم ذكرهم غير متناول غيرهم وتعينوا بالذكر، واحتيج بعد إلى الإخبار عنهم أُتي بضميرهم، إذ هو أوجز وقد عُلم، فقيل: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ﴾ [الفرقان:٤١]» [1] فلولا العدول لما تحققت المناسبة.

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في قصة قوم لوط من سورة الأعراف ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [الأعراف:٨٢] وفي القصة نفسها من سورة النمل ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخْرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [2] [النمل:٥٦] فالمتشابهان في قصة واحدة، والعدول عن الإضمار في ﴿أَخْرِجُوهُم﴾ إلى الإظهار في ﴿أَخْرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٍ﴾.

وقد أشار البقاعي إلى مناسبة الإضمار في الآية الأولى بقوله: «لما كان السياق لبيان الخبيث بيّن أنه لا أخبث من هؤلاء الذين بلغ من رذالتهم أنهم عدوا الطاهرين المتطهرين مما يُصان اللسان عن ذكره، فقال تعالى مشيراً إلى ذلك في حكاية قولهم ﴿أَخْرِجُوهُم﴾ [الأعراف:٨٢] أي المحدث عنهم، وهم لوط ومن انضم إليه» [3] أي أن السياق لبيان فعل القوم الخبيث، وهو قول لوط لقومه ـ بعد أن وبخهم بقوله ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف:٨٠] ـ قوله لهم ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [الأعراف:٨١]، فناسب هذا السياق التعبيرُ بما يشير إلى خبثهم، فحكي

---

(١) ملاك التأويل: ٢: ٦٩٤ - ٦٩٥.

(٢) انظر: درة التنزيل: ١٦٠ - ١٦١، والبرهان: ١٩٤، وملاك التأويل: ١: ٤١٨، والعقد الجميل: ٨١.

(٣) البقاعي، نظم الدرر: ٧: ٤٥٦.

قولهم ﴿أَخْرِجُوهُم﴾ بإضمار آل لوط، لأنه مشير إلى أنهم أرادوا به صون ألسنتهم عن ذكر لوط وآله استرذالاً لهم.

وأشار أبو جعفر بن الزبير إلى مناسبة الإظهار في الآية الثانية بقوله: «لما زيد في تعنيفهم في النمل وتعريفهم بإتيانهم الفاحشة على علم بها، أو مع مشاهدة بعضهم بعضاً وعدم استخفائهم بها، وذلك أقبح في المرتكب، فلما زيد في تعريفهم زيد في تعليل الإخراج التنصيصُ على الآل، لأن قوله ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ [النمل:٥٦] أنص في إخراج جميع مَنْ للوط عليه السلام من ذويه وأهله من قوله ﴿أَخْرِجُوهُم﴾ [الأعراف:٨٢] (فزيادة) التنصيص الأعم بإزاء الأزيد في التقريع» [(١)]. وأشار بأن في النمل زيادة تعنيف وتعريف بإتيانهم الفاحشة على علم بها إلى قوله تعالى ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٤ - ٥٥] أما في الأعراف فقال لهم لوط ﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ * إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾[الأعراف:٨٠-٨١] فالتعنيف والتقريع في الأعراف أخف، وفي النمل أزيد لقوله ﴿وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ و ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ دون ﴿إِنَّكُمْ﴾ فناسب ذلك أن يُعدل إلى الإظهار لما فيه من زيادة التنصيص الأعم.

وأبدى البقاعي وجه المناسبة لمقصود السورة ولكنه اقتصر فيه على آية العدول، فذكر أن مقصود السورة إظهار العلم، فناسبه العدول إلى الإظهار بعد أن كان مضمراً في الأعراف[(٢)].

وأبدى الكرماني وجهاً يشير إلى مناسبة العدول لترتيب المصحف، فقال في سورة الأعراف: «لأن ما في هذه السورة كناية فسرها ما في السورة التي بعدها وهي النمل» [(٣)] والظاهر أنه يعني أن الإضمار والإظهار كالمفصل والمجمل، والمناسب فيهما تقديم الإجمال على التفصيل، فلما تقدم هنا الإضمار ناسب العدول في النمل إلى الإظهار.

---

(١) ملاك التأويل: ١: ٤٢٤، وفي الأصل بزيادة ، ولكن وقع في بعض نسخ المخطوط كما ذكر المحقق في الحاشية ٣ من الصفحة نفسها فزيادة بالفاء، وبذلك صوبنا الأصل.

(٢) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ١٤: ١٨٣ وقارن بـ: ١٢٢.

(٣) البرهان: ١٩٤.

ـ تبين الأمثلة السابقة أن العدول عن التشابه بواسطة المبدلات الصيغية كالعدول بواسطة أنواع المبدلات الأخرى مراعىً به تحقيق التناسب؛ بوضع كل صيغة الموضع الأنسب لمعناها، والذي لا يحسن فيه سواها.

وصفوة القول أن العدول عن التشابه بواسطة المبدلات على اختلاف أنواعها اللفظية والحرفية والتعقيبية والصيغية مقصود به تحقيق المناسبة المعنوية في المتشابهين، ليكون كل من اللفظين المعدول عنه وإليه واقعاً موقعه الأنسب له، وأن ما يؤكد ذلك تحقق المناسبة في المثال الواحد من أوجه متعددة، واجتماعها له من أنواع مختلفة كالسياق القريب والبعيد ومقصود السورة وترتيب المصحف، ولذلك لم يكن يحسن وضع الكلمة المعدول عنها موضع المعدول إليها، أي أنه لولا العدول عن التشابه لما تحققت المناسبة.

ثانياً : العدول عن التشابه بالزوائد والنواقص للتناسب المعنوي :

«الزوائد والنواقص» مصطلح لأصحاب المتشابه اللفظي وتوجيهه كما تقدم في الفصل الأول، والعدول بواسطة هذا النوع يعني نقص شيء من أحد المتشابهين مع وجوده في الآخر، وهو أعم من الحذف والذكر، لأنه لا ينحصر بما زاد أو نقص من مكونات الجملة وقيودها، وإنما يتناول ما قل عن ذلك وزاد، فيدخل فيه الحرف والاسم والفعل والجار مع مجروره والجملة، وقد يزيد.

وسنراعي التقسيم هنا كما راعيناه في المبدلات، فنبدأ بالزوائد والنواقص اللفظية التي تجمع زيادة الاسم والفعل والجار مع مجروره، ونثني بالزوائد والنواقص الحرفية، ونختم بالزوائد والنواقص الجملية.

أ. العدول بالزوائد والنواقص اللفظية للتناسب المعنوي :

أشرنا قريباً إلى أننا نقصد بالزوائد والنواقص اللفظية الاسم والفعل والجار مع مجروره، أي كل ما هو غير حرف ولا جملة، وسنراعي هذا الترتيب في التمثيل هنا.

أً. العدول بزوائد ونواقص الاسم :

وهي متنوعة، فقد تكون قيوداً أو معطوفات أو غير ذلك، وسنراعي هذا التنويع في التمثيل.

فمن أمثلة ذلك قوله تعالى في سورة الذاريات ﴿وَفِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ﴾ [الذاريات:١٩] وفي سورة المعارج ﴿وَٱلَّذِينَ فِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ مَّعۡلُومٞ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ﴾ [1] [المعارج: ٢٤ ٢٥] فالمتشابهان في وصف المؤمنين بالإنفاق، وقد نقص من الأول وصف الحق بالمعلومية، وعُدل عنه إلى الزيادة في الثاني.

ووصف الحق بالمعلوم فُسر بالزكاة، لأنها مقدرة معلومة، وليس في المال حق مقدر معلوم نصاباً ووقتاً ووجوباً غيرها. أما إطلاقه فللعموم؛ ليشمل الزكاة وغيرها من الصدقات[2].

ومناسبة ذلك كما نبه أبو جعفر بن الزبير والبقاعي أن سياق آية الذاريات للإحسان، وهو قوله تعالى ﴿إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَبۡلَ ذَٰلِكَ مُحۡسِنِينَ﴾ [الذاريات:١٦] ثم ذُكروا بأنهم يتطوعون ويتنفّلون، قال تعالى ﴿كَانُواْ قَلِيلٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مَا يَهۡجَعُونَ وَبِٱلۡأَسۡحَارِ هُمۡ يَسۡتَغۡفِرُونَ﴾ [الذاريات:١٧.١٨] فلما كان طول قيام الليل بالصلاة والمداومة على الاستغفار في الأسحار من النوافل التي تطوعوا بها زيادة على ما فُرض عليهم، كانت المناسبة متحققة في نقص ﴿مَّعۡلُومٞ﴾، لما في لإطلاق ﴿حَقّٞ﴾ من الدلالة على أنهم لا يتقيدون فيما ينفقون بالزكاة المعلومة المفروضة عليهم، بل يزيدون عليها صدقات أخرى يتطوعون بها تطوعاً. أما آية المعارج فسياقها للمصلين مطلقاً، وهو قوله تعالى بعد وصف الإنسان بمنعه الخير ﴿وَإِذَا مَسَّهُ ٱلۡخَيۡرُ مَنُوعًا إِلَّا ٱلۡمُصَلِّينَ﴾ [المعارج:٢١.٢٢] والمصلون أعم من المحسنين، فالمراد هنا الصلاة المفروضة، ولما كان المناسب لذلك أن يُقرن بالزكاة المفروضة عُدل إلى زيادة ﴿مَّعۡلُومٞ﴾ لدلالته على هذه الزكاة[3].

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة الأنعام ﴿وَلَقَدۡ جِئۡتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖ﴾ [الأنعام:٩٤] وفي سورة الكهف ﴿لَّقَدۡ جِئۡتُمُونَا كَمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةِۭ﴾ [4] [الكهف:٤٨] فالمتشابهان حكاية ما يقال للكفار يوم القيامة، وقد زيد في الأول ﴿فُرَٰدَىٰ﴾، وعُدل إلى نقصه في الثاني.

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٨٦٦، وكشف المعاني: ٣٦٤.
(٢) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٨٦٦-٨٦٧، وكشف المعاني: ٣٦٤ - ٣٦٥.
(٣) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٨٦٧، والبقاعي، نظم الدرر: ١٨: ٤٥٦، و٢٠: ٤٠٣.
(٤) انظر: ملاك التأويل: ١: ٣٣٣، والعقد الجميل: ٧٠.

وقد أبدى أبو جعفر مناسبة هذا العدول بقوله: «والجواب ـ والله أعلم ـ أن ذلك مراعىً فيه في آية الأنعام ما أُعقبت به من قوله ﴿وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ﴾ [الأنعام:٩٤] أي أعطيناكم من الدنيا ما شغلكم عن آخرتكم، ثم قال ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟﴾ [الأنعام:٩٤] أي منفردين عما كنتم تؤمّلون من أندادكم ومعبوداتكم من دونه سبحانه. فلرعي هذا المعقّب به في سورة الأنعام (ما) قيل فيها ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ﴾ [الأنعام:٩٤]. أما آية الكهف فقبلها قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٧] ثم قال ﴿وَعُرِضُوا۟ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ﴾ [الكهف:٤٨] أي مجردين من كل متعلَّق، ولم يقع هنا ذكر ولا إشارة إلى ما عُبد من دون الله، فلهذا لم يقع هنا ﴿فُرَٰدَىٰ﴾، وذلك بيّنُ التناسب»[(١)].

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة القصص ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَىْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتُهَا ۚ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [القصص:٦٠] وفي سورة الشورى ﴿فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَىْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾[(٢)] [الشورى:٣٦] فالمتشابهان في تحقير أمر الدنيا لأن ما فيها من النعم إنما هو متاع زائل، وقد زيد في الأول ﴿وَزِينَتُهَا﴾، وعُدل إلى نقصه في الثاني.

والمتاع مالا يُستغنى عنه كالمأكول والمشروب والملبوس، والزينة ما يُتجمل به كالملابس الفاخرة والآلات الحسنة والدور المزوقة، فهو مما يمكن الاستغناء عنه لأنه من فضول العيش[(٣)].

وقد أشار الخطيب الإسكافي ـ وتابعه الكرماني ـ إلى أن مناسبة ذلك أن المتشابهين واردان في سياق توعد الكفار إلا أنهم وُعظوا في الأول عظة عامة، وفي الثاني بشيء مخصوص، وتفصيل ذلك أن آية القصص تقدمها قوله تعالى تهديداً للكفار ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ﴾ [القصص:٥٩] ثم أوعدهم بمثل ما أهلك به من قبلهم،

---

(١) ملاك التأويل: ١: ٣٣٣ - ٣٣٤، وزيدت ما في الأصل، والصواب إسقاطها، ويؤيده عدم إثباتها في بعض نسخ المخطوط كما ذكر المحقق في الحاشية ٤ من الصفحة: ٣٣٤.

(٢) انظر: درة التنزيل: ٣٤٣، والبرهان: ٢٩٢، وملاك التأويل: ٢: ٧٥٩، وكشف المعاني: ٢٨٦، والعقد الجميل: ١٣٠.

(٣) انظر: درة التنزيل: ٣٤٣، والبرهان: ٢٩٢.

فوعظهم بأن ما أوتوه في الدنيا لا يعوض عما يفوتهم في الآخرة، لأنه مؤقت وإن تطاول أمده، فاقتضى ذلك التعميم ليستوعب جميع ما أوتوه، فكانت زيادة ﴿وَزِينَتَهَا﴾ [القصص:٦٠] مناسبة هنا من حيث كون أغراض الدنيا مستوعبة بلفظي المتاع والزينة، فالمتاع ما لا يُستغنى عنه، والزينة من فضول العيش؛ أي هي كماليات. أما آية الشورى فبين الخطيب الإسكافي أنه تقدمها قوله تعالى ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى:٣٠] وهو عام اللفظ خاص المعنى كما ذكر الخطيب، لأن المصائب قد تصيب من لا ذنب له، فالمراد بعض المصابين وبعض المصائب، ثم قال تعالى ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ﴾ [الشورى: ٣٢-٣٣] ثم قال ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى:٣٤] أي ومن آياته جريان السفن في البحر، إن شاء أهلككم وأنتم فيها بإسكان الريح المحركة لها أو بإغراقها بسبب ما كسبتم من الذنوب، وإن شاء أنجاكم فعفا عمن يستحق العفو وأمهل من علم منه الصلاح، ثم قال ﴿وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [الشورى:٣٥] أي ويعلم الكفار وهم في السفن أنه لا ملجأ لهم إلا بلطف الله، ثم قال ﴿فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَىْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الشورى:٣٦] أي إن أوتيتم السلامة وأعطيتم العافية فذلك قليل البقاء وإن امتد أياماً، فلما كان سياق هذه الآية لحال مخصوصة، أي حال كونهم في السفن وهم يطلبون النجاة والأمن في الحياة، لم يناسب زيادة ﴿وَزِينَتَهَا﴾ هنا لإفادته التعميم والاستيعاب، ولذلك عُدل إلى نقصه ليناسب هذه الحال الخاصة من طلب الخلاص[1].

وأبدى ابن جماعة وجهاً آخر، ذهب فيه إلى أنه لما تقدم ذكر الكفار في آية القصص ناسبه زيادة ﴿وَزِينَتَهَا﴾، لأنهم هم المغترّون بزينة الدنيا من المساكن والأموال والخدم. ولما تقدم آية الشورى آياتُ نعم الله على عباده المؤمنين ـ ويشير بذلك إلى قوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ وَيَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾ [الشورى:٢٦٢٥] أي يجيب دعاءهم، وقوله ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ﴾ [الشورى:٢٧] وقوله ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُواْ

(١) انظر: درة التنزيل: ٣٤٤ - ٣٤٥، والبرهان: ٢٩٢.

وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ وَهُوَ ٱلْوَلِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الشورى:٢٨] ـ فلما تقدم هذا من ذكر نعمه تعالى على عباده المؤمنين ناسبه العدول إلى نقص ﴿وَزِينَّاهَا﴾ لعدم اغترارهم بزينة الدنيا كما ذكر ابن جماعة[١]. وهو وجه بعيد، لأن ما تقدم آية الشورى من ذكر نعمه تعالى على عباده المؤمنين مفصول عن الآية بتهديد الكفار ووعظهم في آيات كما سبق في توجيه الخطيب الإسكافي، ولأن ذلك المتقدم ظاهره أنه لعموم العباد لا لخصوص المؤمنين إلا قوله ﴿وَيَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾ [الشورى:٢٦].

ويحتمل العدول وجهاً آخر من التناسب، وهو أن آية القصص لما خُوطب بها الكفار المتوعّدون بمثل ما أهلك به من قبلهم، وكان إهلاك المهلَكين قبلهم لبطرهم معيشتهم كما أخبر تعالى بقوله ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص:٥٨] ناسب زيادة ﴿وَزِينَّاهَا﴾، لأن البطر لا يكون إلا مع فضول العيش وهو الزينة. أما آية الشورى فتقدمها قوله تعالى ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ﴾ [الشورى:٢٧] فناسب عدم البسط العدول إلى نقص ما يدل على فضول العيش ﴿وَزِينَّاهَا﴾.

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة البقرة ﴿فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾ [البقرة:٥٨] وفي الأعراف ﴿وَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ [٢] [الأعراف:١٦١] فالمتشابهان في قصة واحدة قصة بني إسرائيل، وقد أخبر تعالى فيها عما أنعم به على آبائهم إذ أمرهم بدخول القرية؛ أي بيت المقدس، وأباح لهم الأكل ﴿رَغَدًا﴾ واسعاً هنيئاً حيث شاؤوا، ومع أنها قصة واحدة أُخبر فيها مرة بزيادة ﴿رَغَدًا﴾ ومرة بالعدول إلى نقصه.

ومناسبة هذا العدول من أوجه؛ الأول أبداه الخطيب الإسكافي وتابعه عليه جماعة، وهو أنه سبحانه أسند الفعل إلى نفسه في آية البقرة بقوله ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾ [البقرة:٥٨] فناسب زيادة ﴿رَغَدًا﴾، لأن التناسب يقتضي التصريح

---

(١) انظر: كشف المعاني: ٢٨٦.

(٢) انظر: درة التنزيل: ١٤ - ١٥، والبرهان: ١٢٣، وملاك التأويل: ١: ٥٨، وكشف المعاني: ٩٦، والعقد الجميل: ١١.

بالإكرام الأوفر الدال عليه ﴿رَغَدًا﴾ مع الإسناد الصريح إلى المنعم الكريم. ولما لم يسند سبحانه الفعل إلى نفسه في آية الأعراف، وإنما كان الإسناد فيها بلفظ المجهول ـ وهو ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ﴾ [الأعراف:١٦١] ـ اقتضت المناسبة العدول إلى نقص ﴿رَغَدًا﴾ [(١)].

والثاني أبداه بعض المفسرين، وهو أن ما في البقرة حال قدوم، لأن المأمور به فيها دخول القرية، قال تعالى ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟﴾ [البقرة:٥٨] فناسب زيادة ﴿رَغَدًا﴾ لأن الأكل في هذه الحال ألذ، وهم إليه أحوج، وتبشيرهم به أنسب؛ لأن الأمر لديهم مجهول. ولما حُكيت في الأعراف حال السُّكنى، لقوله تعالى ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [الأعراف:١٦١] اقتضت المناسبة العدول إلى نقص ﴿رَغَدًا﴾، لأنها حال استقرار فلا يكون الأكل فيها لذيذاً كلذته في حال القدوم، وليست حاجتهم إليه فيها كحاجتهم عند القدوم[(٢)].

والثالث أشار إليه أبو جعفر بن الزبير وغيره، وقد اقتصروا فيه على آية الأعراف؛ وهو أن هذه الآية وقع فيها ما يُشعر ويعرّف بتمادي الأكل؛ فلفظ ﴿ٱسْكُنُوا۟﴾ في قوله ﴿ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [الأعراف:١٦١] مشعر بالراحة، ومعناه الاستقرار والإقامة، وإباحة الأكل لهم حيث شاؤوا في قوله ﴿وَكُلُا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ [الأعراف:١٦١] إنما هي إباحة للأكل من نواحيها من غير أن يزاحمهم فيها أحد، والأكل المستمر على هذا الوجه لا يكون إلا رغداً واسعاً، ولا سيما أن الآية مقصود بها الامتنان والإنعام، فلما حصل معنى الرغد من هذا لم يُحتج إلى التنصيص عليه[(٣)]، فناسب العدول إلى نقصه.

والرابع أبداه ابن جماعة والبقاعي، وقد نظرا فيه إلى السياق البعيد؛ فبه يقوى الوجه السابق؛ وهو أن آية البقرة وقعت في سياق تذكير الله تعالى لبني إسرائيل بنعمه عليهم،

---

(١) انظر: درة التنزيل: ١٦، والبرهان: ١٢٣، والفخر الرازي، التفسير الكبير: ٣: ٩٣، وأبو حيان، البحر المحيط: ١: ٢٢٥، والآلوسي، روح المعاني: ١: ٢٦٧.

(٢) انظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير: ١٥: ٣٥، وأبو حيان، البحر المحيط: ٤: ٤٠٨، والآلوسي، روح المعاني: ٩: ٨٨، ورضا، محمد رشيد، تفسير المنار: ٩: ٣٧١.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ١: ٦٠، والسيوطي، قطف الأزهار: ١: ٢٥٧، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: ٢: ٣٠٨، والآلوسي، روح المعاني: ٩: ٨٩.

وذلك من لدن قوله تعالى ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾ [البقرة:٤٧] فكانت زيادة ﴿رَغَدًا﴾ مناسبة لذلك، لأنها تدل على أن النعم أتم. ولم يكن سياق آية الأعراف كذلك، وإنما هو لتوبيخ بني إسرائيل لنقضهم العهود وإسراعهم في الكفر، من لدن قوله تعالى ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٌۚ﴾ [الأعراف:١٣٨] فناسبه العدول إلى نقص ﴿رَغَدًا﴾ [(١)].

وبهذه الأوجه يتبين أن كون العدول لمراعاة المناسبة أمر متأكد، وبالوجهين الثاني والرابع خاصة بتقوى الأول والثالث، وبهما يندفع اعتراض المعترض على الوجه الأول[(٢)].

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة آل عمران ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُوهُۗ هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ﴾ [آل عمران:٥١] وفي سورة مريم ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُوهُۚ هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ﴾ [مريم:٣٦] وفي سورة الزخرف ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُوهُۗ هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ﴾[(٣)] [الزخرف:٦٤] فالمتشابهات الثلاث في قصة عيسى وأمه عليهما السلام، وهي حكاية ما قاله عيسى لبني إسرائيل، وقد اختلفت الحكايه عنه؛ فجاءت في آيتي آل عمران ومريم بنقص «هو»، وعُدل إلى زيادته في آية الزخرف.

و«هو» ضمير فصل يفيد القصر والتأكيد، فإنك «إذا قلت: زيد قائم فيحتمل أن يكون تقديره: وعمرو قائم، فإذا قلت: زيد هو القائم خصصت القيام به، فهو كذلك في الآية، وهذا مثاله، لأن هو يُذكر في مثل هذه المواضع إعلاماً بأن المبتدأ مقصور على هذا الخبر، وهذا الخبر مقصور عليه دون غيره» [(٤)] والتوكيد في مثل هذا الموضع يكون لأحد وجهين؛ إذا كان المبتدأ مقصوراً على الخبر فالمراد تأكيد الصفة المُخبَر بها، والمعنى أن زيداً هو القائم لا القاعد، وإذا كان العكس؛ أي كان الخبر مقصوراً على المبتدأ، فالمراد تأكيد أن

---

(١) انظر: كشف المعاني: ٩٧، والبقاعي، نظم الدرر: ١: ٣٩٢، و٨: ١٣٥ - ١٣٦ وقارنها بـ: ٨: ٧٠، وانظر أيضاً متابعة السيوطي لابن جماعة في قطف الأزهار: ١: ٢٥٦ - ٢٥٧، وفي معترك الأقران: ١: ٦٨، وفي الإتقان: ٢: ٩٩٧.

(٢) انظر: الآلوسي، روح المعاني: ١: ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٣) انظر: درة التنزيل: ٦٧، والبرهان: ١٤٨، وملاك التأويل: ١: ١٦١، وكشف المعاني: ١٢٩، والعقد الجميل: ٤١.

(٤) البرهان: ١٤٨.

صاحب هذه الصفة هو المُخبر عنه لا غيره، أي أن الصفة تنحصر به وتقتصر عليه، والمعنى أن زيداً هو القائم لا عمرو، وكذلك قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ﴾ [الزخرف:٦٤] يحتمل التوكيدين؛ أن يريد تأكيد إثبات الربوبية لله تعالى ونفي الأبوة عنه، أي تأكيد أن الله هو ربي لا أبي كما زعمت النصارى، وأن يريد تأكيد اقتصار الربوبية عليه سبحانه وانفراده بها، أي تأكيد أن الله هو ربي لا غيره من الآلهة التي تعبدونها[1].

وقد كشف الخطيب الإسكافي ـ وتابعه بعضهم ـ عن وجه من أوجه مناسبة هذا العدول، إذ ذكر أن آية آل عمران مسبوقة بآيات كثيرة في الإخبار عن عيسى عليه السلام وابتداء أمره، وذلك من لدن قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران:٤٢] وقد دلت الآيات المشار إليها بما ذُكر فيها من الأفعال المسندة إليه عليه السلام على عبوديته وعلى أن الله خالقه لا أبوه كما زعمت النصارى، فكانت الآية هنا مستغنية عن التوكيد، ولذلك كان نقص «هو» منها مناسباً. وكذلك آية مريم، فهي مسبوقة بآيات أكثر مما سُبقت به آية آل عمران في شأنه عليه السلام، وذلك من لدن قوله تعالى ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ [مريم:١٦] وهي آيات ناطقة بأن الله ربه، فكانت مؤكدة لحاله على حقيقتها ومغنية عن التوكيد، ولذلك كان نقص «هو» منها مناسباً كسابقتها. أما آية الزخرف فلم يتقدمها ما تقدم مشابهتيها، وإنما وقعت بعد قوله تعالى ﴿وَلَمَّا جَآءَ عِيسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُم بِٱلْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى تَخْتَلِفُونَ فِيهِ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ﴾ [الزخرف:٦٣-٦٤] فلما خلا هذا الموضع من الآيات الكثيرة الدالة على أن الله تعالى ربه وخالقه وأنه عليه السلام عبده لا ابنه، ناسب العدول إلى زيادة ﴿هُوَ﴾ لما تقتضيه من تأكيد إثبات الربوبية له تعالى وانفراده بها[2].

وكشف أبو جعفر بن الزبير عن وجه آخر، فذكر أن آيتي آل عمران ومريم لم يرد فيهما ما يستدعي التوكيد والقصر الذي يحرزه «هو» لعدم ذكر ما يعبده المشركون من آلهة، بخلاف آية الزخرف فإنه تقدمها ذكر آلهتهم والإخبار عنهم بمجادلتهم الباطلة في أمر عيسى عليه

(١) انظر: درة التنزيل: ٦٨ - ٦٩، والبرهان: ١٤٨.

(٢) انظر: درة التنزيل: ٦٧ - ٦٨، والبرهان: ١٤٨، وكشف المعاني: ١٢٩، والسيوطي، قطف الأزهار: ١: ٥٩٥.

السلام، قال تعالى ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ [الزخرف:٥٧-٥٨] أي لما سمع المشركون قوله تعالى ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨] ضَرَب بعض المشركين عيسى عليه السلام مثلاً بأنه إذا كان في النار لعبادة النصارى له فقد رضينا بأن تكون آلهتنا في النار، فالمعنى: أآلهتنا خير أم المسيح، فكان الرد عليهم يقتضي الحكاية عنه بما يؤكد أنه أثبت الربوبية لله تعالى وأفرده بها وقصرها عليه، لما في ذلك من الدلالة على أنه بريء ممن يعبده من دون الله، والحاصل أن العدول إلى زيادة ﴿هُوَ﴾ ليكون الرد على قولهم ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ بما معناه: هؤلاء غيره[1].

٢. العدول بزوائد ونواقص الفعل:

مع أن معظم الزوائد هنا هي فعل مع فاعله؛ فهي جملة، فإن المستحسن جعلها زوائد فعلية لأن المقصود بها هو الفعل كما سيظهر في إبداء المناسبة، فهذا بخلاف ما سيأتي في زوائد ونواقص الجملة إذ المقصود هناك هو الجملة لا الفعل، وإن كان ذلك المقصود مقصوراً على حالات كما سيتضح هناك.

فمن أمثلة العدول بزيادة الفعل قوله تعالى في سورة الإسراء ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء:٩٤] وفي سورة الكهف ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُواْ رَبَّهُمْ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[2] [الكهف:٥٥] فالمتشابهان بيان لحال المشركين بعد أن جاءهم الهدى من الله، ولكن أولهما بين سبب امتناعهم عن الإيمان، والثاني بين سبب امتناعهم عن الإيمان والاستغفار بالعدول فيه إلى زيادة ﴿وَيَسْتَغْفِرُواْ رَبَّهُمْ﴾.

وقد أبدى أبو جعفر بن الزبير وجه المناسبة المقتضية للعدول، إذ رأى أن آية الإسراء تقدمها قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء:٨٩]

(١) انظر: ملاك التأويل: ١: ١٦٣ - ١٦٤. وانظر تفسير الآية عند الآلوسي، روح المعاني:٢٥: ٩٢.
(٢) انظر: البرهان: ٢٥٣، وملاك التأويل:٢: ٦٣٧، والعقد الجميل:١١٥.

ثم حكى تعالى جملة من اقتراحات عتاة كفار قريش التي اقترحوها عليه ﷺ لكي يؤمنوا بزعمهم، من لدن قوله تعالى ﴿وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا﴾ [الإسراء: ٩٠] إلى قوله ﴿أَوْ تَرْقَىٰ فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣] وهي اقتراحات مفصحة باليأس من فلاحهم، ودالة بجملتها على بُعدهم عن الإنابة إلى الإيمان، فناسب ذلك نقص الاستغفار، لأن الغالب أن يرد حيث لا تبلغ المعاصي مرتبة الكفر. أما آية الكهف فالمتقدم عليها لا يبلغ مبلغ مشابهتها في الإفصاح بكفرهم، لأن قبلها قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤] وليس قوله هنا ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤] كقوله في مشابهتها ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩] لأن الجدال لا يلزم منه أن يكون مرتكبه كافراً. فلما كان المذكور في سياق آية الكهف من وصف حالهم لا يبلغ مبلغ المذكور في سياق آية الإسراء كما رأى أبو جعفر، اقتضت المناسبة العدول إلى زيادة الاستغفار؛ ليوازن لِيْن ما بُني عليه من الإخبار بكثرة جدالهم، في مقابلة الشدة المفصح بها في آية الإسراء، وذلك لأن تناسب النظم في الشدة واللين مراعىً معتمد[1].

وكان الكرماني قد أشار إلى وجه آخر اقتصر فيه على آية الكهف؛ وهو أنهم خُوفوا فيها بإتيان سنة الأولين في قوله تعالى ﴿إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّهُمْ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الكهف: ٥٥] أي ما منعهم من الإيمان إلا تعنتهم وطلبهم أن يحل بهم الهلاك؛ وهو سنة الله في الأقوام المكذبة لرسلها قوم نوح وهود وصالح وشعيب، وكان هؤلاء كلهم قد أُمروا بالاستغفار، فحكي عن نوح قوله لقومه ﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠]، وعن هود قوله لقومه ﴿وَيَٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾ [هود: ٥٢]، وعن صالح قوله لقومه ﴿فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ [هود: ٦١]، وعن شعيب قوله لقومه ﴿وَٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ [هود: ٩٠]، فلما خُوفوا سنة هؤلاء الأقوام، وكان هؤلاء قد أُمروا بالاستغفار، ناسب إجراء المخاطَبين مجراهم، فاقتضى ذلك العدول إلى زيادة الاستغفار[2].

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩.

(٢) انظر: البرهان: ٢٥٣، وانظر تفسير الآية عند الآلوسي، روح المعاني: ١٥: ٣٠١.

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سبعة مواضع من ست سور أولها البقرة ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ [البقرة:٥٧، والأعراف:١٦٠، والتوبة:٧٠، والنحل:٣٣ و ١١٨، والعنكبوت:٤٠، والروم:٩] وفي موضع واحد من سورة آل عمران ﴿وَلَٰكِنۡ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ [1] [آل عمران:١١٧] فالمتشابهات كلها في الإخبار عن الكفار بأن عاقبة ظلمهم مقصورة عليهم. وقد زيد الفعل ﴿كَانُوٓاْ﴾ في كل الآيات المتشابهة من النمط المذكور إلا آية عمران فإنه عُدل فيها إلى النقص.

وزيادة الفعل «كان» في مثل هذه المواضع تقتضي وقوع الشيء فيما تقدم من الزمان، والجمع بينه وبين المستقبل ﴿يَظۡلِمُونَ﴾ للدلالة على استمرارهم على الظلم وأنه جبلّة لهم وطبع؛ لأن «كان» كثيراً ما يستعمل حيث يكون المسند غير منقطع عن المسند إليه، كقوله تعالى ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب:٤٠، والفتح:٢٦] فالمعنى: ولكن لم يزالوا ظالمي أنفسهم بكثرة ما يصدر عنهم من المخالفات[2].

وقد أشار الكرماني ـ وتابعه السيوطي ـ إلى وجه من أوجه مناسبة ذلك العدول مقتصراً على توجيه آيات البقرة والأعراف وآل عمران، فذهب إلى أن ما في الأُوْليين إخبار عن قوم ماتوا وانقرضوا[3]، يريد أن الأولى ـ أعني البقرة ـ في الإخبار عن قدماء بني إسرائيل، لأنه تقدمها قوله تعالى ﴿وَإِذۡ نَجَّيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ﴾ [البقرة:٤٩] إلى أن قال في الآية المقصودة بالتوجيه ﴿وَظَلَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡغَمَامَ وَأَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰۖ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡۖ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ [البقرة:٥٧]، وكذلك الثانية ـ أعني الأعراف ـ هي في نفس القصة؛ أي في الإخبار عن قدماء بني إسرائيل، لأنها مفتتحة بقوله تعالى ﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗاۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰهُ قَوۡمُهُۥٓ أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ﴾ [الأعراف:١٦٠] إلى قوله ﴿وَظَلَّلۡنَا عَلَيۡهِمُ ٱلۡغَمَٰمَ وَأَنزَلۡنَا عَلَيۡهِمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰۖ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡۚ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ [الأعراف:١٦٠]، فلما كانت هاتان

(١) انظر: البرهان: ١٢٢ - ١٢٣، وملاك التأويل: ١: ١٦٨، والعقد الجميل:١٢ - ١٣.
(٢) انظر: ملاك التأويل: ١: ١٦٨، وأبو حيان، البحر المحيط: ١: ٢١٥، والبقاعي، نظم الدرر: ١: ٣٨٩، و٨: ١٣٤، و١١: ١٥٠ و٢٧١، والآلوسي، روح المعاني:١: ٢٦٤، و١٠: ١٣٥.
(٣) انظر: البرهان: ١٢٣، والسيوطي، قطف الأزهار: ١: ٢٥٦.

الآيتان في الإخبار عن هؤلاء الذين ماتوا وانقرضوا ناسبهما زيادة ﴿كَانُوٓاْ﴾ لدلالته على المضي. أما آية آل عمران فذكر الكرماني أن ما فيها هو مَثَل[1]، يريد أن الضمير في قوله ﴿وَلَٰكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [آل عمران:١١٧] عائد إلى قوم ضُرب بهم المثل في الآية، وذلك قوله ﴿قَوْمٍ ظَلَمُوٓاْ﴾ [آل عمران:١١٧] من قوله ﴿كَمَثَلِ ريح فيها صِرّ أصابت حرث قوم ظلموا أنفسهم فأهلكته وما ظلمهم الله ولكن أنفسهم يظلمون﴾ [آل عمران:١١٧]، فلما كان المذكورون هنا قوماً ضُرب بهم المثل، وليسوا قوماً معينين ماتوا وانقرضوا كما كان في آيتي البقرة والأعراف، ناسب أن يُعدل فيها إلى نقص ﴿كَانُوٓاْ﴾.

وأشار أبو جعفر بن الزبير إلى وجه آخر اقتصر فيه على توجيه آيتي آل عمران والأولى من النحل، فذهب إلى أن ما في النحل وعظ للمعاصرين بالإخبار عمن تقدم زمانهم، قال تعالى ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النحل:٣٣] فالضمير في قوله ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ﴾ عائد إلى من تقدم زمانهم المعبر عنهم بـ ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ﴾، فناسب الإخبار عن هؤلاء زيادة ﴿كَانُوٓاْ﴾، لاقتضائه وقوع الشيء فيما تقدم من الزمان. أما آية آل عمران فذكر أبو جعفر أن الإخبار بها عن المعاصرين لرسول الله ـ ﷺ ـ الحاضرين عند نزول الآية[2] ـ ونقل السيوطي عن ابن جماعة نحو ذلك[3] ـ والمراد أنه لما كانت الآية إخباراً عن الحاضرين اقتضت المناسبة التعبير بالحال، وهو ما يحققه ﴿يَظْلِمُونَ﴾ منفرداً عن الفعل ﴿كَانُوٓاْ﴾، ولذلك عُدل إلى نقصه. والظاهر أن الذي جعل أبا جعفر وابن جماعة يذهبان إلى أن الآية للمعاصرين أن الله تعالى أخبر عن الكفار بقوله ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم﴾ [آل عمران:١١٦] ثم قال ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [آل عمران:١١٧] أي مثل ما ينفق الكفار المتقدم ذكرهم، فلما كان ﴿يُنفِقُونَ﴾ للحال دل على أنه أُخبر بها عن المعاصرين.

---

(١) انظر: المصدرين السابقين في الحاشية السابقة، والصفحة نفسها في كليهما.

(٢) انظر: ملاك التأويل: ١: ١٦٨ - ١٦٩.

(٣) انظر: السيوطي، قطف الأزهار: ١: ٢٥٦.

ولابد من الإشارة إلى أن الخلاف بين الكرماني وأبي جعفر في كون آية آل عمران مثلاً أو للمعاصرين مترتب على جواز رجوع الضمير في قوله تعالى ﴿وَلَٰكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [آل عمران:١١٧] إلى القوم المضروب بهم المثل في قوله ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ﴾ [آل عمران:١١٧]، وإلى ﴿يُنفِقُونَ﴾ [آل عمران: ١١٧] من قوله ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ﴾ [آل عمران:١١٧] وهم المعاصرون، فالقولان جائزان عند المفسرين وإن كان أحدهما أرجح من الآخر[1]. ومهما يكن من أمر فإن مناسبة العدول حاصلة على كل حال.

وبقي على الوجهين اللذين كشف عنهما الكرماني وأبو جعفر آيات مغفلة من التوجيه زيد فيها ﴿كَانُوٓا۟﴾، وهي آيات التوبة والنحل الثانية والعنكبوت والروم، وكلها يمكن أن توجه بمثل ما وَجَّهها به نظائرها، لأنها لا تختلف عنها في أنها إخبار عن قوم تقدم زمانهم، فآية التوبة في الإخبار عمن مضى من الأقوام المكذبة لرسلها، قال تعالى ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَقَوْمِ إِبْرَٰهِيمَ وَأَصْحَٰبِ مَدْيَنَ وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتِ ۚ أَتَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [التوبة:٧٠]. وآية النحل الثانية في الإخبار عن قدماء اليهود، قال تعالى ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النحل:١١٨] أي ما ظلمناهم بتحريم ذلك، ولكن ظلموا أنفسهم بالمعاصي فاستحقوا التحريم[2]. وآية العنكبوت جاءت فذلكة لقصص عدد من الأقوام المكذبين الذين مضوا، قال تعالى بعد ذكر تلك القصص ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [العنكبوت:٤٠]. وآية الروم في دعوة الكفار المعاصرين إلى الاعتبار بمن أُهلك قبلهم من الأمم، قال تعالى ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا۟ ٱلْأَرْضَ وَعَمَرُوهَآ أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [الروم:٩]. فلما كانت هذه كلها في الإخبار عمن مضى من الأقوام المكذبة ناسب أن يزاد فيها ﴿كَانُوٓا۟﴾ لاقتضائه المضي.

---

(١) انظر على سبيل المثال: أبو حيان، البحر المحيط: ٣: ٣٨، والآلوسي، روح المعاني: ٤: ٣٧.

(٢) انظر تفسير الآية عند: الأنصاري، عبد الله، تجريد البيان: ١: ٥٩٨.

وأشار البقاعي إلى وجه آخر من أوجه المناسبة، فذكر في أكثر الآيات التي زيد فيها ﴿كَانُوٓاْ﴾ أن الزيادة للدلالة على أن ظلمهم أنفسهم جبلّة لهم وطبع وأنهم استمروا عليه طول أعمارهم[1]، فإذا نزلنا هذا على الآيات التي وجهها الكرماني وأبو جعفر والتي وجهناها استدراكاً عليهما اتضحت المناسبة، لأن كل تلك الآيات كما تبين من سياقها مقصود به الأقوام العريقة في الكفر التي كانت عاقبتها الإهلاك، فناسبها زيادة ﴿كَانُوٓاْ﴾ من هذا الوجه، أي لأنها استمرت على الكفر والظلم حتى أُهلكت، فكان ذلك جبلة لها وطبعاً. أما آية آل عمران فقال البقاعي في توجيهها: «ولما كان المُمثَّل لأجلهم ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [آل عمران:١١٦] أعم من أن يموتوا عليه أو يسلموا لم يعبر في الظلم بما تقتضيه الجبلة من فعل الكون»[2] يريد أن الله تعالى أخبر عن الكفار بقوله ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران:١١٦] ثم مثّل لهم ما ينفقون بقوله ﴿مثل ما ينفقون في هذه الحياة الدنيا كمثل ريح فيها صر أصابت حرث قوم ظلموا أنفسهم فأهلكته وما ظلمهم الله ولكن كانوا أنفسهم يظلمون﴾ [آل عمران:١١٧] فلما أُخبر عنهم على وجه العموم من غير تحديد بأنهم سيموتون على الكفر أو أنهم سيسلمون، اقتضت رعاية التناسب العدول إلى نقص ﴿كَانُوٓاْ﴾ لعدم الحاجة إلى الدلالة على أن ظلمهم أنفسهم جبلة لهم وطبع.

ونقل السيوطي عن صاحب المناجاة وجهاً آخر اقتصر فيه على آية آل عمران؛ وهو أن نقص ﴿كَانُوٓاْ﴾ مقصود به حصول ما يسمى في البديع العكس والتبديل[3] ـ وهو «أن يقدم في الكلام جزء ثم يؤخر»[4] ـ أي لما قُدم ﴿ظَلَمُواْ﴾ في قوله ﴿أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ [آل عمران:١١٧] اقتضت رعاية التناسب العدول إلى نقص ﴿كَانُوٓاْ﴾ ليكون قوله ﴿وَلَٰكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ عكساً لِـ ﴿ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾، ولم يقع في سياق أي من المشابهات مثل ذلك فناسبها زيادة ﴿كَانُوٓاْ﴾.

---

(١) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ١: ٣٨٩، و٨: ١٣٤ و٥٤١، و١١: ١٥٠ و٢٧١.

(٢) السابق: ٥: ٣٧.

(٣) انظر: السيوطي، قطف الأزهار: ١: ٢٥٦.

(٤) الخطيب القزويني، الإيضاح ضمن شروح التلخيص: ٤: ٣١٨، والزركشي، البرهان: ٣: ٤٦٧.

٣. العدول بزوائد ونواقص الجار والمجرور :

زوائد الجار والمجرور على نوعين؛ إما أن يكون أكثر القصد بها دائراً على المجرور، وإما على الجار، كما سيتضح في توجيه المناسبة، ولذلك رأينا أن نضع أمثلة النوع الأول هنا مع الزوائد اللفظية، وأن نؤخر أمثلة النوع الثاني لنضمها إلى الزوائد الحرفية، على أنه يمكن التمييز بين ما هنا وهناك بأن المجرور هنا اسم صريح وهناك ضمير.

فمن أمثلة العدول بما زيد ونقص من الجار والمجرور قوله تعالى في سورة الحج ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا مِنۡ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ [الحج:٢٢] وفي سورة السجدة ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ [1] [السجدة:٢٠] فالمتشابهان في تصوير حال الكفار وهم في النار يوم القيامة، وقد زيد في الأول ﴿مِنۡ غَمٍّ﴾، وعُدل في الثاني إلى نقصه.

و«الغم» هنا ليس الحزن، وإنما هو الكرب وما يغطيهم من العذاب فيأخذ بنفَسهم حتى لا يجدوا متنفساً؛ كالغِمامة، وهي الخرقة التي تشد على أنف الناقة وعينها[2].

وقد كشف الخطيب الإسكافي ـ وتابعه الكرماني ـ عن وجه من أوجه التناسب التي راعاها العدول هنا، فذكر أن آية الحج وُصف فيها الكفار بقوله تعالى ﴿فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قُطِّعَتۡ لَهُمۡ ثِيَابٞ مِّن نَّارٖ يُصَبُّ مِن فَوۡقِ رُءُوسِهِمُ ٱلۡحَمِيمُ * يُصۡهَرُ بِهِۦ مَا فِي بُطُونِهِمۡ وَٱلۡجُلُودُ وَلَهُم مَّقَٰمِعُ مِنۡ حَدِيدٖ﴾ [الحج:١٩-٢١] فوُصفوا بأن النار اشتملت عليهم اشتمال الثياب وصُب عليهم من فوق رؤوسهم الماء الذي صهر جلودهم وأحشاءهم من حرارته، فلما كان العذاب قد اكتنفهم من كل جانب ناسب زيادة ﴿مِنۡ غَمٍّ﴾ الذي هو التغطية بالعذاب والأخذ بالنفَس كالبعير المغموم بالغِمامة التي تسد منفَسه فلا يجد فُرجة. أما آية السجدة فلم يُذكر فيها من إحاطة العذاب بهم واشتماله عليهم وسده مخارج أنفاسهم كما ذكر في مشابهتها، قال تعالى

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٣٠٩، والبرهان:٢٧٢، وملاك التأويل:٢: ٧١٦ - ٧١٧، وكشف المعاني:٢٦١، والعقد الجميل: ١٢٤.

(٢) انظر: درة التنزيل:٣١٠، والبرهان: ٢٧٢، والراغب الأصفهاني، المفردات: ٦١٣ - ٦١٤.

﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ [السجدة:٢٠]، فلما كان الإخبار هنا مقتصراً على أن مأواهم النار دون ما هناك من الوصف بسد مخارج أنفاسهم لم يُحتج إلى زيادة ﴿مِنْ غَمٍّ﴾، فاقتضت رعاية التناسب العدول إلى نقصه[1].

وكشف البقاعي عن وجه آخر، فذكر أن سياق آية الحج لخصومة أولياء الله المتقين للكفار ـ وهو إشارة إلى قوله تعالى ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمْ فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ﴾ [الحج:١٩] ـ فاقتضى هذا السياق تبشيراً للأولياء وإنذاراً للأعداء زيادة ﴿مِنْ غَمٍّ﴾[2]، أي أن السياق اقتضى الإخبار بالحال الأبلغ في التخويف، وليس سياق آية السجدة كذلك، وإنما هو للإخبار عن حكمته تعالى التي اقتضت عدم تسويته في الآخرة بين المؤمن والفاسق، قال تعالى ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْمَأْوَىٰ نُزُلًۢا بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ [السجدة: ١٨ - ٢٠]، فلما كان السياق لمجرد الإخبار بعدم التسوية لم يُحتج فيه إلى زيادة ﴿مِنْ غَمٍّ﴾، وإنما المناسب له نقصها، ولذلك عُدل إلى النقص.

وأبدى أبو جعفر بن الزبير وابن جماعة وجهاً آخر، ذهبا فيه إلى أن زيادة ﴿مِنْ غَمٍّ﴾ لمناسبة التفصيل في حالي العذاب والنعيم فيما اكتنف آية الحج، وهو قوله تعالى ﴿فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْحَمِيمُ ﴿١٩﴾ يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَٱلْجُلُودُ ﴿٢٠﴾ وَلَهُم مَّقَٰمِعُ مِنْ حَدِيدٍ ﴿٢١﴾ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿٢٢﴾ إِنَّ ٱللَّهَ يُدْخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ۖ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٢٣﴾﴾[الحج:١٩-٢٣] أي كلما أرادوا أن يخرجوا من غم من الغموم المذكورة، وهي ثياب أهل النار، وصب الحميم، وغير ذلك. أما آية السجدة فأُوجز فيها الحالان كما ذكر أبو جعفر وابن جماعة، قال تعالى ﴿أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْمَأْوَىٰ نُزُلًۢا بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأْوَىٰهُمُ

(١) انظر: درة التنزيل: ٣٠٩ - ٣١٠، والبرهان: ٢٧٢.

(٢) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ١٣: ٣٠.

ٱلنَّارُ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمۡ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ [السجدة:١٩،٢٠] فلما أُوجز الكلام هنا ناسبه العدول إلى نقص ﴿مِنۡ غَمّٖ﴾ [1]، إذ ليس في السياق ما يقتضيه كالغموم التي فُصّلت في آية الحج.

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة الأعراف ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِ فِرۡعَوۡنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٞ يُرِيدُ أَن يُخۡرِجَكُم مِّنۡ أَرۡضِكُمۡ فَمَاذَا تَأۡمُرُونَ قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف:١٠٩ - ١١١] وفي سورة الشعراء ﴿قَالَ لِلۡمَلَإِ حَوۡلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٞ يُرِيدُ أَن يُخۡرِجَكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِۦ فَمَاذَا تَأۡمُرُونَ قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ﴾ [2] [الشعراء:٣٤ - ٣٦]، فالمتشابهان في قصة واحدة، وقد نقص من الأول ﴿بِسِحۡرِهِۦ﴾، وعُدل إلى زيادته في الثاني.

وقد أبدى الخطيب الإسكافي وأبو جعفر بن الزبير وغيرهما وجهاً من أوجه مناسبة العدول هنا يقوم على أن المحكي في آية الأعراف كلام الملأ، وفي الشعراء كلام فرعون، والملأ لم يبلغوا مبلغ فرعون في رد ما جاء به موسى عليه السلام، فناسب نقص ﴿بِسِحۡرِهِۦ﴾ في الحكاية عنهم في آية الأعراف، وناسب العدول إلى زيادة ذلك في الحكاية عنه في آية الشعراء ليتبين حاله من حالهم، إذ كان أشدهم تمرداً وأولهم تجبراً و أكثرهم بغضاً وكراهة لما جاء به موسى عليه السلام[3].

وذهب الكرماني مذهباً آخر ـ وتابعه عليه أبو حيان ـ فأشار إلى أن المتشابهين هما مما حكي من كلام فرعون، وإنما وقع في سياق آية الأعراف اختصار، فقوله تعالى ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِ فِرۡعَوۡنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٞ﴾ [الأعراف:١٠٩] التقدير فيه: قال الملأ من قوم فرعون وفرعونُ بعضهم لبعض: إن هذا لساحر، وحذف اسم فرعون لأن قوله ﴿ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِ

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٧١٧ - ٧١٨، وكشف المعاني: ٢٦١ - ٢٦٢.

(٢) انظر: درة التنزيل: ١٦٩، والبرهان: ١٩٦ - ١٩٧، وملاك التأويل: ١: ٤٣٤، وكشف المعاني: ١٨٢، والعقد الجميل: ٨٤.

(٣) انظر: درة التنزيل: ١٦٩، وملاك التأويل: ١: ٤٣٧ - ٤٣٨، وكشف المعاني: ١٨٣، والسيوطي، قطف الأزهار: ٢: ١٠٣٨ - ١٠٣٩.

فِرْعَوْنَ﴾ [الأعراف:١٠٩] مشتمل عليه، وهذا كقوله تعالى ﴿وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ [الأنفال:٥٤] أي: وفرعونَ، ولكنه حُذف لاشتمال ﴿ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ عليه، فآية الأعراف مبنية على الاختصار، والقائل: ﴿يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف:١١٠] هو فرعون وحده؛ خاطب بذلك قومه؛ بدليل أنهم أجابوه بلفظ المفرد ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف:١١١] وليس في الآية مخاطبون بقوله ﴿يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ [الأعراف:١١٠] غيرهم. والحاصل أنه لما كانت الآية مبنية على الاختصار اقتضت مراعاة التناسب حكاية قوله مختصراً فنقص ﴿بِسِحْرِهِۦ﴾، ولما لم تكن آية الشعراء كذلك، لأنها بنيت على إسناد القول إليه صراحة، ناسبها العدول إلى زيادة ﴿بِسِحْرِهِۦ﴾ [1].

تبين الأمثلة السابقة أن العدول عن التشابه بالزوائد والنواقص اللفظية؛ اسماً كانت أو فعلاً أو جاراً ومجروراً، مقصود به مراعاة التناسب المعنوي في المتشابهين على أتم وجه، وأنه لولا العدول لما حصل التناسب، وذلك متأكد بتعدد الأوجه في المثال الواحد، مع القطع بأن ثمة أوجهاً أخرى يحتاج كشفها إلى مزيد نظر وتدبر، يفتح الله بها على من يشاء.

ب - العدول بالزوائد والنواقص الحرفية للتناسب المعنوي :

ومادة هذا النوع أكثرها في حروف الوصل والتوكيد والجر، وسنقتصر عليها هنا، وسنتناول الأمثلة على هذا الترتيب.

أ - العدول بزوائد ونواقص حروف الوصل:

الوصل هو عطف بعض الجمل على بعض، وضده الفصل؛ أي ترك العطف[2]. ويختص بحث الفصل والوصل بالواو دون سواها من أحرف العطف، لما يعرض فيها من إشكال ناشئ من كونها لمطلق الجمع، فيتطلب العطف بها إدراك معنىً جامع بين المتعاطفين، أما بقية الأحرف فلا يقع فيها إشكال لأنها تفيد معاني زائدة على معنى الجمع؛

(١) انظر: البرهان: ١٩٦ - ١٩٧، وانظر أيضاً: أبو حيان، البحر المحيط: ٤: ٣٥٩.

(٢) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ١٥٦، والعاكوب، د. عيسى، المفصل في علوم البلاغة العربية: ٢٩٧.

تكفي مراعاتها لحسن العطف بلا نظر إلى معنى الجمع، كالترتيب مع التعقيب بالفاء، وكالترتيب مع التراخي في ثم[1]، إلا أن هذا لا يمنع من إلحاق غير الواو بها إذا كانت الدراسة تطبيقية، وقد فعلوا نحو ذلك[2].

وللجملة أحوال عند أهل البيان، فهي إما أن تكون كالصفة أو التأكيد أو البيان للتي قبلها فتُفْصل، نحو ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة:٢] من قوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة:٢]، وإما أن تغاير التي قبلها وليس بينهما ارتباط فتفصل أيضاً، نحو ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة:٦] من قوله تعالى ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ * إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة:٥ - ٦]، وإما أن تغاير التي قبلها ويكون بينهما ترابط فتوصل بها، نحو ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة:٥] من قوله تعالى ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة:٥]، وإما أن تكون بتقدير استئناف فتفصل، نحو قوله ﴿قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَا﴾ [يوسف:١٧] من قوله ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ * قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَا﴾ [يوسف:١٦-١٧] أي كأن سائلاً سأل فماذا قالوا؟ فجاء الجواب: قالوا يا أبانا[3].

والعلم بوضع الفصل والوصل موضعهما من أغمض علوم البلاغة وأدقها وأصعبها كما ذكر عبد القاهر الجرجاني، ولا يتأتّى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخُلّص كما ذكر، ولهذا جعله بعضهم البلاغة نفسها؛ إذ سئل عن حد البلاغة فقال: معرفة الفصل والوصل[4]. فلا عجب بعد هذا أن يُعد وضعهما موضعهما في القرآن من ضروب إعجازه كما أشار عبد القاهر[5]. وإذا كان القرآن يراعي وضع كل منهما موضعه فلا شك أنه يعدل عن التشابه لذلك، أي ليكون كل من المتشابهين واقعاً موقعه المناسب له، الذي لا يصلح فيه سواه.

---

(١) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ١٥٧، والعاكوب، د. عيسى، المفصل في علوم البلاغة العربية: ٢٩٨.

(٢) انظر على سبيل المثال: الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ١٧١.

(٣) انظر: الزركشي، البرهان: ٤: ١٠٤ حتى ١٠٧، وانظر تفصيل ذلك عند الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ١٥٩ حتى ١٧١، وعند العاكوب، د. عيسى، المفصل في علوم البلاغة العربية: ٢٩٩ حتى ٣٠٧.

(٤) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ١٥٦ و ١٦٣.

(٥) انظر: السابق: ٤٨.

فمن أمثلة ذلك قوله تعالى في سورة البقرة ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَـٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ [البقرة:٤٩] وفي سورة إبراهيم ﴿إِذْ أَنجَىٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ [1] [إبراهيم:٦] فالمتشابهان من قبيل القصة الواحدة، لأن الأول خطاب من الله تعالى لبني إسرائيل المعاصرين لرسول الله ﷺ[2] ـ والثاني حكاية قول موسى عليه السلام لقدماء بني إسرائيل، لأن صدر الآية ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَىٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [إبراهيم:٦]، وكلا المتشابهين في تذكير بني إسرائيل بنعم الله عليهم، وقد وقع في الأول ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ﴾ من غير عطف، وعُدل في الثاني إلى زيادة الواو ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ﴾ مراعاة للمناسبة المعنوية.

والفرق بين المتشابهين أنه حيث فُصلت الجملتان كانتا كشيء واحد ـ وهي كأولى أحوال الجملة التي ذكرناها عن قريب ـ أي كانت جملة «يذبحون» تفسيراً لجملة «يسومونكم» كما تقول: أتاني القومُ زيدٌ وعمرو؛ فلا تعطف لأنك أردت تفسير القوم بهما، وثمة أقوال أخرى في إعراب جملة «يذبحون» كالبيان والبدل والاستئناف وغير ذلك، كلها راجعة إلى أن الجملتين كشيء واحد. وحيث وُصلت الجملتان فللدلالة على التغاير، لأن العطف يقتضي المغايرة والتباين إذا وجد الترابط؛ كما قدمنا في ثالث أحوال الجملة التي ذكرناها قريباً، وبهذا يكون قوله ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ عبارة عن ضروب من المكروه مغايرة لذبح الأبناء، فكأن التذبيح جنس آخر لأنه زائد على جنس العذاب، أو يكون العطف من باب عطف الخاص على العام اعتناءً بالخاص، كقوله تعالى ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ﴾ [البقرة:٩٨]، ثم عطف عليه ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة:٩٨] اعتناء بهما وإعلاماً بمكانهما في الملائكة مع أن قوله ﴿وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ﴾ مشتمل عليهما، فكذلك قوله ﴿يَسُومُونَكُمْ

(١) انظر: درة التنزيل: ١٣، والبرهان: ١٢٢، وملاك التأويل: ١: ٥٣، وكشف المعاني: ٩٥، والعقد الجميل: ١٠.

(٢) انظر: الأنصاري، عبد الله، تجريد البيان: ١: ٢٩ - ٣٠.

سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ﴾ هنا يحتمل عطف التذبيح ـ إن عُدّ من جنس العذاب ـ على ﴿يَسُومُونَكُمۡ﴾ تعريفاً بمكانه لكونه أشد أنواعه، وبالجملة فلا بد من حمل المتعاطفين على التغاير، لأنه لولا إرادته لما وُصلت الجملتان[1].

وقد ذكروا للمناسبة أوجهاً، الأول ذكره الكرماني وتابعه عليه جماعة؛ وهو أن آية البقرة وقعت فيها المنة من الله تعالى، وهو قوله ﴿وَإِذۡ نَجَّيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ﴾ [البقرة:٤٩] فلم يُرد تعداد المحن عليهم، فناسب فصلُ الجملتين لتكونا كالشيء الواحد، وزاد السيوطي أن ذلك لما فيه من التكرم في الخطاب بعدم تعديد المحن عليهم، لأن الملِك كل الأشياء عنده حقير، وكثيرها عنده قليل، وإنما يستعظم الأشياء من لا قدرة له، فمئة الدينار عند الغني لا قدر لها، وهي عند الفقير مال معتبر. أما آية إبراهيم فالمنة فيها من موسى عليه السلام ـ وهو قوله تعالى ﴿وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ أَنجَىٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ﴾ [إبراهيم:٦] وكان مأموراً بما يقتضي تعديد أنواع المحن عليهم، وهو التذكير بأيام الله؛ أي أوقات عقوباته وابتلائه في قوله تعالى ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ أَنۡ أَخۡرِجۡ قَوۡمَكَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ وَذَكِّرۡهُم بِأَيَّٰمِ ٱللَّهِۚ﴾ [إبراهيم:٥] فناسب ذلك العدول إلى الوصل أي العطف بالواو لاقتضائه المغايرة ودلالته على المبالغة في تعديد أنواع امتحانهم لتكثر المنة فيه[2].

والثاني ما رآه البقاعي ـ وقد اقتصر فيه على آية إبراهيم ـ من أنه لما كان السياق فيها للصبر البليغ ـ وهو قوله تعالى ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ أَنۡ أَخۡرِجۡ قَوۡمَكَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ وَذَكِّرۡهُم بِأَيَّٰمِ ٱللَّهِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّكُلِّ صَبَّارٖ شَكُورٖ﴾

(١) انظر: الفراء، معاني القرآن: ٢: ٦٨ - ٦٩، ودرة التنزيل: ١٣، والزمخشري، الكشاف: ١: ٢٧٩، و٢: ٣٦٨، والفخر الرازي، التفسير الكبير: ٣: ٦٨، و١٩: ٨٥، وابن الزملكاني، المجيد في إعجاز القرآن المجيد: ١٤٤، وملاك التأويل: ١: ٥٧، وكشف المعاني: ٩٥، وأبو حيان، البحر المحيط: ١: ١٩٤، و٥: ٤٠٦، والسيوطي، قطف الأزهار: ١: ٢٥٠، ومعترك الأقران: ٣: ٣١١، والآلوسي، روح المعاني: ١: ٢٥٣ - ٢٥٤، و١٣: ١٨٩ - ١٩٠، وغير ذلك.

(٢) انظر: البرهان: ١٢٢، والفخر الرازي، التفسير الكبير: ٣: ٦٨، وابن الزملكاني، المجيد في إعجاز القرآن: ١٤٤، وكشف المعاني: ٩٦، والزركشي، البرهان: ١: ١١٦ و١٢٠، والسيوطي، قطف الأزهار: ١: ٢٥٠، ومعترك الأقران: ١: ٦٧ - ٦٨، و٣: ٣١١، والإتقان: ٢: ٩٩٧، والآلوسي، روح المعاني: ١: ٢٥٤.

[إبراهيم:٥] ـ كان المناسب العطف[١]. يريد: أن الصبر البليغ يناسبه تكثير المحن والابتلاءات، والتكثير يحصل بالعطف، فلذلك عُدل إليه. ولا يختلف هذا الوجه عن سابقه إلا في النظر إلى السياق.

والثالث ما زاده ابن جماعة على ما سبق من أن سياق آية البقرة وقع فيه تعداد للنعم، نحو قوله تعالى فيما تلا الآية ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَـٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ [البقرة:٥٠] ثم قوله ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَـٰلِمُونَ ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة:٥١ ـ ٥٢] وغير ذلك من النعم الكثيرة، فأغنى هذا التعداد عن العطف، فاكتُفي بإبدال ﴿يُذَبِّحُونَ﴾ من ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾. أما آية إبراهيم فعدل القرآن فيها إلى العطف ليحصل نوع من تعداد النعم ليناسب قوله تعالى حكاية عن موسى ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [إبراهيم:٦][٢].

والرابع مناسبة العدول لما بُنيت عليه سورته، بيّن ذلك أبو جعفر بن الزبير مقتصراً على آية إبراهيم إذ رأى أن السورة مبنية على الإجمال وتغليظ الوعيد، فكان المناسب العدول إلى العطف بالواو؛ من حيث كان قوله ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ [إبراهيم:٦] مشيراً إلى جملة ما امتُحنوا به من فرعون وآله من ضروب العذاب المختلفة، وكان قوله ﴿يُذَبِّحُونَ﴾ مجرداً من تلك الضروب لأنه أشدها امتحاناً، ومخصوصاً بالذكر للتعريف بمكانه وشدة الأمر فيه، فهو مما أُجمل أولاً وشمله الكلام المتقدم، ولكنه عُطف عليه عطف الخاص على العام ليناسب بما يدل عليه من الشدة وبما يشير إليه من تجريده من المجمل ليناسب ما بُنيت عليه السورة من تغليظ الوعيد والإجمال[٣].

والخامس ما بينه الخطيب الإسكافي من المناسبة الصناعية، إذ رأى أن آية البقرة وقعت في سياق إخبار الله تعالى عن نفسه بإنجاء بني إسرائيل، وهو قوله تعالى ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَـٰكُم مِّنْ

---

(١) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ١٠: ٣٨٤.

(٢) انظر: كشف المعاني: ٩٦.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ١: ٥٦ - ٥٧.

ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة:٤٩]، فالجملة خبرية، وقد تقدمها ـ كما بين السيوطي في توضيحه مراد الخطيب ـ جملة طلبية، وهي قوله تعالى ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة:٤٧] والخبر لا يُعطف على الطلب على المشهور عند النحويين، فناسب ترك العطف. أما آية إبراهيم فوقعت في سياق خبر معطوف على خبر آخر كما أشار الخطيب وبين مراده السيوطي، وهو قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ وَذَكِّرْهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [إبراهيم:٥] ثم عطف عليه ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [إبراهيم:٦] فتضمن الإخبارُ عن إرسال موسى بالآيات الإخبارَ عن تنبيهه لقومه على نعمة الله ودعائهم إلى شكرها، فقوي معنى العطف في ﴿وَيُذَبِّحُونَ﴾ لوقوعه في خبر تنبيه موسى المعطوف على خبر إرساله؛ لأن الخبر يعطف على الخبر[1]، ولذلك عدل القرآن إلى وصل الجملتين بعطف إحداهما على الأخرى.

ويحتمل أن يكون العدول لوجه آخر من المناسبة، وهو أن آية البقرة لما سيقت تذكيراً لبني إسرائيل المعاصرين لرسول الله ﷺ بما أنعم الله عليهم كان نقص الواو أنسب شيء، ليُجعل سوم العذاب كأنه منحصر في تذبيح الأبناء بمقتضى دلالة البدل، فيقع التذكير بنعمة التنجية على التذبيح خاصة، وهو المناسب لتذكير المعاصرين، لأن هذه التنجية هي أجلّ نعمة عليهم وهي أخص ما يخصهم، فلولاها لانقرض نسل بني إسرائيل وما كان أحد من أولئك، وهي وحدها التي تلابسهم وقت الخطاب والتذكير دون التنجية من ضروب العذاب الأخرى التي عُذِّبها آباؤهم. أما آية إبراهيم فسيقت إخباراً عن تذكير موسى لقدماء بني إسرائيل بنعم الله عليهم، وهؤلاء معاصرون لفرعون، وهم الذين عانوا منه ضروباً شتى من العذاب، فكان أنسب شيء في تذكيرهم العدول إلى زيادة الواو لاقتضائها المغايرة وإفادتها التعدد، فيحصل بمقتضى زيادتها تذكيرهم بالإنجاء من ضروب العذاب المختلفة.ومن أمثلة التشابه المعدول عنه بزيادة حرف الوصل قوله تعالى في قصة صالح من سورة الشعراء ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا فَأْتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [الشعراء:١٥٣-١٥٤] وفي

(١) انظر: درة التنزيل: ١٣ - ١٤، والسيوطي، معترك الأقران: ٣: ٣١١.

قصة شعيب من السورة نفسها ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [1] [الشعراء:١٨٥-١٨٦] كلا المتشابهين في سورة الشعراء، وفي كليهما يحكي الله تعالى عن القوم المكذبين أنهم أنكروا نبوة نبيهم بدعوى أنه بشر وأنه من المسحّرين؛ أي من الأناسيّ المخلوقين، لأن المسحّر هو من له رئة، أو المعلّل بالطعام والشراب، أو من سُحر كثيراً حتى فسد عقله[٢]، أقوال؛ كلها راجع إلى الكناية عن أنه من الناس. ومع تشابه ما حكي عن القوم المكذبين من إنكار النبوة وقع المحكي عن قوم صالح بلا عطف، وعُدل في المحكي عن قوم شعيب إلى العطف بزيادة الواو.

وقد بيّن الزمخشري الفارق بين العطف وتركه في هذين المتشابهين فقال: «إذا أُدخلت الواو فقد قُصد معنيان كلاهما مناف للرسالة عندهم؛ التسحير والبشرية، وأن الرسول لا يجوز أن يكون مسحراً ولا يجوز أن يكون بشراً، وإذا تركت الواو فلم يُقصد إلا معنىً واحد؛ وهو كونه مسحراً ثم قُرر بكونه بشراً مثلهم» [٣] فإدخال الواو كما قال أبو السعود وغيره للمبالغة في التكذيب، أما تركها فلتأكيد الجملة الأولى[٤].

ونبه الخطيب الإسكافي وغيره على مناسبة العدول بما ذكروه من أن قوم صالح لم يبالغوا في تكذيبه كما بالغ في تكذيب شعيب قومه، لأن الأولين لم ينفوا نبوة نبيهم وإنما طلبوا منه أن يأتيهم بآية تدل على صحة نبوته فيما حكى الله عنهم من قولهم ﴿فَأْتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [الشعراء:١٥٤] ولهم أن يطلبوا ذلك، فناسب ترك العطف لما فيه من جعل الجملتين بمعنىً واحد مؤكد لصفة البشرية التي يشاركهم فيها نبيهم، والتي أرادوا بها عدم وجوب الفضيلة له، لا منافاتها لنبوته. أما قوم شعيب فبالغوا في تكذيبه ونفوا عنه النبوة كما يدل عليه قولهم لنبيهم فيما حكى الله عنهم ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء:١٨٦] وبلغ من تكذيبهم له أن اقترحوا عليه إنزال العذاب بأن يُسقط عليهم كِسَفاً؛ أي قطعاً، من

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٣٣٢، والبرهان: ٢٨٥، وملاك التأويل: ٢: ٧٤٩، وكشف المعاني: ٢٨١، والعقد الجميل: ١٢٩.

(٢) انظر: درة التنزيل: ٣٣٣ - ٣٣٤، ووقع في الأصل وروية بدل ورئة ، قارن بروح المعاني للآلوسي: ١٩: ١١٣.

(٣) الزمخشري، الكشاف: ٣: ١٢٧.

(٤) انظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ٤: ١٧٥ و ١٧٧، والآلوسي، روح المعاني: ١٩: ١١٩.

السماء فيما حكى الله عنهم من قولهم لنبيهم ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [الشعراء:١٨٧] فناسب مبالغتَهم في التكذيب العدول إلى وصل الجملتين بزيادة الواو، لما في ذلك من الدلالة على المغايرة، وعلى أن كل جملة هي صفة مستقلة في منافاة النبوة[١].

ونبه الكرماني على وجه آخر فقال: «وخُصت الأولى بالبدل لأن صالحاً قلّل في الخطاب فقللوا في الجواب، وأكثر شعيب في الخطاب فأكثروا في الجواب»[٢] ونقل الآلوسي هذا القول عن النيسابوري (ت ٧٢٨هـ)[٣] ثم بين مراده قائلاً: «ولعله أراد أن شعيباً عليه السلام بالغ في زجرهم فبالغوا في تكذيبه، ولا كذلك صالح عليه السلام مع قومه»[٤] أي أن صالحاً عليه السلام وعظ قومه مذكراً إياهم بأن ما هم فيه من النعم لا يدوم، فقال فيما حكى الله عنه ﴿أَجْمَعِينَ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ * وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَٰرِهِينَ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ * وَلَا تُطِيعُوٓا۟ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [الشعراء: ١٤٦-١٥٢] فليس في هذا الوعظ اتهام بالإفساد، وإنما هو حث على الطاعة وتلطف في النهي عن الركون إلى الدنيا وعن طاعة المفسدين، فناسبه أن يُحكى عنهم تقليلهم في تكذيبه بترك العطف. أما شعيب عليه السلام فوعظ قومه بالأمر والنهي فيما حكى الله عنه من قوله ﴿۞ أَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُخْسِرِينَ وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ * وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلْجِبِلَّةَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء:١٨١-١٨٤] ففي وعظه أمر ونهي، واتهام ظاهر بالإفساد، فلما كان هذا أبلغ في الزجر ناسب عند حكاية تكذيب قومه له أن يُحكى عنهم مبالغتهم في تكذيبه بوصفهم له بأكثر من صفة، فاقتضى ذلك العدول إلى العطف.

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٣٣٣ - ٣٣٤، وكشف المعاني: ٢٨٢، والبقاعي، نظم الدرر: ١٤: ٧٧ و٨٩ - ٩٠، والآلوسي، روح المعاني: ١٩: ١١٩.

(٢) البرهان: ٢٨٥.

(٣) انظر: الآلوسي، روح المعاني: ١٩: ١١٩. وما ذكرناه من سنة وفاة النيسابوري نظام الدين الحسن ابن محمد القمي هو ما أثبته حاجي خليفة في كشف الظنون: ٢: ١١٩٥، وتابعه عليه إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين: ١: ٢٨٣، على حين ذكر كحالة في معجم المؤلفين: ١: ٥٨٥: أنه كان حياً سنة ٨٢٨هـ- ١٤٢٥م.

(٤) الآلوسي، روح المعاني: ١٩: ١١٩.

ومن أمثلة العدول عن التشابه بزيادة حرف الوصل الفاء ونقصه قوله تعالى في سورة الأنعام ﴿قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَٰمِلٌ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام:١٣٥] وقوله في قصة شعيب حكاية عنه من سورة هود ﴿وَيَٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَٰمِلٌ ۖ سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [هود:٩٣] وقوله في سورة الزمر ﴿قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَٰمِلٌ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[1] [الزمر:٣٩] فالمتشابهات الثلاثة محمولة على القصتين، لأن ما في الأنعام والزمر أمر من الله تعالى لرسوله ﷺ أن يخاطب الكفار بذلك المقول، وما في هود حكاية ما قاله شعيب عليه السلام لقومه، والمراد بالثلاثة تهديد الكفار، والمعنى: اثبتوا على ما أنتم عليه من الكفر والضلال، إني ثابت على العمل بما أمرني به ربي، فسوف تعلمون عاقبتكم السيئة وعاقبتي المحمودة. ومع أن المراد واحد زيد حرف الوصل فاء السببية في آية الأنعام، ثم عُدل إلى نقصه في آية هود، ثم عُدل إلى زيادته في آية الزمر، وبالجملة زيد في أمر رسولنا ﷺ، وعُدل إلى نقصه في قصة شعيب عليه السلام.

وقد بين الزمخشري الفرق ـ وتابعه جماعة ـ فقال: «فإن قلت: أي فرق بين إدخال الفاء ونزعها في ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾؟ قلت: إدخال الفاء وصل بحرف موضوع للوصل، ونزعها وصل خفي تقديري بالاستئناف الذي هو جواب لسؤال مقدر، كأنهم قالوا: فماذا يكون إذا عملنا نحن على مكانتنا وعملت أنت؟ فقال: سوف تعلمون، فوُصل تارة بالفاء وتارة بالاستئناف للتفنن في البلاغة كما هو عادة بلغاء العرب، وأقوى الوصلين وأبلغهما الاستئناف»[2] وبين الآلوسي سبب بلاغة الاستئناف فقال: «وما هنا أبلغ في التهويل للإشعار بأن ذلك مما يُسأل عنه ويُعتنى به، والسؤال المقدر يدل ما دلت عليه الفاء مع ما في ذلك من تكثير المعنى بتقليل اللفظ»[3].

---

(١) انظر: درة التنزيل: ١٣٢، والبرهان: ١٧٧، وملاك التأويل: ١: ٣٥٠، وكشف المعاني: ١٦٧، والعقد الجميل: ٧٢.

(٢) الزمخشري، الكشاف: ٢: ٢٨٩ - ٢٩٠، وانظر الفخر الرازي، التفسير الكبير: ١٨: ٥١، وابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر: ٢: ٢٢٢، والنسفي، مدارك التنزيل: ٢: ٢٩٠، والطوفي، الإكسير: ١٩٥، وأبو حيان، البحر المحيط: ٥: ٢٥٧، والآلوسي، روح المعاني: ١٢: ١٢٧، وغير ذلك.

(٣) الآلوسي، روح المعاني: ١٢: ١٢٧.

ومناسبة ذلك العدول من أوجه؛ الأول ما أشار إليه الخطيب الإسكافي ومن تابعه وبينه أبو جعفر بن الزبير من أن آيتي الأنعام والزمر مبنيتين على الأمر بـ ﴿قُلْ﴾؛ وهو أمره تعالى لرسوله ﷺ أن يخاطب الكفار على سبيل الوعيد، فقوي تقدير معنى الشرط المنجرّ تقديره في الأوامر نحو ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم:٣١]، ثم اعتضد ذلك بأمر آخر هو ﴿ٱعْمَلُواْ﴾، فلما كان المعنى على الشرط ناسب زيادة حرف الوصل الفاء في ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ لأنه كالجواب، وهو مسبب عن العمل. أما آية هود فلم يقع فيها ﴿قُلْ﴾ لأنها إخبار عما قاله شعيب لقومه، فضعف فيها تقدير الشرط، فناسب العدول إلى نقص الفاء، أو أنه أُريد جعل ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ صفة لـ ﴿عَامِلٌ﴾ كما ذكر الخطيب الإسكافي والكرماني، لما في الوصف كما يُفهِم كلام الخطيب من المبالغة المناسبة لمبالغة قوم شعيب في التجاهل عليه بقولهم ﴿يَٰشُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ﴾ [هود:٩١] فلما نفوا فقههم كلامه أحالهم على عمله، وكأنه يقول لهم: سيحصل لكم العلم مما ترون من عملي لا مما تسمعون من قولي، وهو أنسب ما يكون لمبالغتهم، فلرعي هذا التناسب عُدل هنا إلى نقص الفاء[1].

والثاني ما ذكره الطوفي (ت ٧١٦هـ) ـ وتابعه عليه الزركشي ـ من أن آيتي الأنعام والزمر هما من أمر الله تعالى لنبيه ﷺ أن يخاطب قومه، فهو كلام مبتدأ مرتبط بعضه ببعض، لا جواب عن سؤال، ولا يناسب ذلك نقص الفاء. أما آية هود فحكي في سياقها كثرة مراجعة قوم شعيب له، وذلك قوله تعالى ﴿قَالُواْ يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ الآية [هود:٨٧] وقوله ﴿قَالُواْ يَٰشُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفًا ۖ وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ [هود:٩١] فناسب ذلك العدول إلى الاستئناف البياني بنقص الفاء لأنه أبلغ في الإنذار والوعيد[2]. وقريب من هذا ما ذكره الآلوسي من أن القوم لما بالغوا في الاستهانة

---

(١) انظر: درة التنزيل: ١٣٢ - ١٣٣، والبرهان: ١٧٨، وملاك التأويل: ١: ٣٥٠ - ٣٥١، وكشف المعاني: ١٦٧، والسيوطي، قطف الأزهار: ١٢: ٩٤١، ورضا، محمد رشيد، تفسير المنار: ٨: ١٢١.

(٢) انظر: الطوفي، الإكسير: ١٩٥ - ١٩٦، والزركشي، البرهان: ٣: ٢١٩.

بنبيهم عليه السلام، كما يبينه ما حكاه الله عنهم في الآيتين السابقتي الذكر، ناسب في حكاية رده عليهم العدول إلى ما يُفهم المبالغة في التهديد، فكان الموضع لنقص الفاء[1].

والثالث ما أشار إليه البقاعي من أن العلم بالعاقبة في آية الأنعام المعبر عنه بـ ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [الأنعام:١٣٥] مسبوق بسببه؛ وهو قوله تعالى ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ﴾ [الأنعام:١٣٤] لأن وقوع المتوعد به سبب للعلم بالعاقبة، وقد وقع هذا في سياق الإخبار عن غرور الكافرين وقلة تفطّنهم ـ وهو قوله تعالى ﴿وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنعام:١٣٠] ـ فناسب زيادة فاء السببية، لأنها لو نقصت لكان الكلام على تقدير سؤال ناشئ في نفوسهم، وهو بخلاف حالهم من قلة التفطن. أما آية هود فلما كان المذكور فيها من استمرارهم على ما هم عليه سبباً لإتيان العذاب المتوعد به ـ وهو قوله ﴿وَيَٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَٰمِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾ [هود:٩٣] ـ وكان إتيان العذاب المتوعد به سبباً للعلم بمن يخزى، ولم يُعلم أي هذين الأمرين يراد ذكره إثر هذا التهديد، لم يناسب زيادة الفاء لاقتضائها الترتيب؛ وهو غير واضح هنا، فناسب العدول إلى نقصها[2]. بيد أنه يعكر على هذا مساواة آية الزمر لهود في مفعول ﴿تَعْلَمُونَ﴾ مع عدم نقص الفاء منها، فآية الزمر ﴿إِنِّى عَٰمِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ * مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾ [الزمر:٣٩،٤٠]. ولعل البقاعي تفطن إلى هذا، ولذلك أتبع الوجه السابق بوجه آخر رأى أنه أحسن منه؛ وهو أن قوم شعيب لما تجاهلوا عليه بقولهم له فيما أخبر الله عنهم ﴿يَٰشُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ﴾ [هود:٩١] أُخرج كلامه على تقدير سؤال ناشئ ممن هو منصب الفكر كله إلى كلامه، وكأنهم قالوا: ماذا يكون إذا عملنا نحن وعملت أنت؟ [3] والظاهر أن مراد البقاعي أن القوم لما أخبروا نبيهم عليه السلام بعدم فقههم قوله، دل على أنه وقع منهم تفكير ولو قليلاً، فناسب الاستئناف على تقدير سؤال لأن حالهم حال من يتساءل، ولذلك كان العدول إلى نقص الفاء أنسب.

---

(١) انظر: الآلوسي، روح المعاني: ١٢: ١٢٧.

(٢) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ٩: ٣٦٥.

(٣) انظر: السابق، والصفحة نفسها.

ويمكن التماس وجه آخر للمناسبة فيما أجمله البقاعي من فرق بين المتشابهات الثلاثة في قوله: «وقد ظهر الفرق بين كلام الله العالم بالأسباب وما يتصل بها من المسببات المأمور بها أشرف خلقه ـ ﷺ ـ في سورة الأنعام والزمر، والكلام المحكي عن نبيه شعيب عليه السلام في هذه السورة» [1] فالوجه أنه لما كان تعالى عالماً بالأسباب والمسببات، وكانت آيتا الأنعام والزمر في أمره لنبيه ﷺ، ناسب زيادة فاء السببية، ولما كانت آية هود من قول شعيب عليه السلام نفسه لا من أمر الله له ناسب العدول إلى نقص الفاء، مع ما في الزيادة والنقص من الإشارة إلى تشريف نبينا ﷺ بإعلامه بالأسباب والمسببات.

وثمة وجه آخر يشير به صاحبه إلى مناسبة ترتيب المصحف، نقله الآلوسي عن بعض أجلّة الفضلاء، قال: «لأن أول الذكرين يقتضي التصريح فيناسب في الثاني خلافه» [2] أي أن آية الأنعام السابقة في ترتيب المصحف تقتضي التصريح بالسببية فناسب زيادة الفاء، وآية هود التالية في الترتيب يناسبها خلافه ولذلك عُدل فيها إلى نقص الفاء، وهو وجه غير وجيه كما قدمنا غير مرة، لمعارضة آية الزمر له، ولبقائها ـ وهي ثالثة في الترتيب ـ خارج إطاره، كما بينا نحو هذا في منهج التوجيه.

٢ - العدول بزوائد ونواقص حروف التأكيد :

نريد بهذه الحروف كل ما يستفاد منه معنى التوكيد، ولذلك سنجمع هنا بين الأحرف التي تأتي للتأكيد مطلقاً كلام القسم والابتداء، وبين الأحرف التي هي عند النحاة زوائد في الكلام كـ «ما» الواقعة بعد «إذا» لأن الغرض بزيادتها التأكيد، وبين الأحرف التي يدل تكرارها على التأكيد نحو «لا» في قوله تعالى ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ﴾ [التوبة:٥٥] والباء في قوله ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النساء:٣٦]، على أننا نستحسن في أمثال هذه الباء التي هي في الآية حرف مكرر دال على التأكيد وجارّ في الوقت نفسه أن نضعها مع حروف التأكيد إذا كان الميل إليه في التوجيه أكثر، وإلا فمع حروف الجر.

---

(١) السابق: ٩: ٣٦٦.

(٢) الآلوسي، روح المعاني: ١٢: ١٢٧.

فمن أمثلة ذلك قوله تعالى في سورة الزمر ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ [الزمر:٧١] أي الكفار إذا حضروا النار، وفي آية أخرى من نفس السورة كذلك ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ [الزمر:٧٣] أي المؤمنون إذا حضروا الجنة، وفي سورة فصلت ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا﴾ [1] [فصلت:٢٠] أي الكفار إذا حضروا النار، فأُخبر عن الكفار في آية الزمر الأولى بنقص «ما»، وعُدل إلى زيادتها في فصلت، وأُخبر عن المؤمنين بنقص «ما» أيضاً.

وتزاد «ما»بعد «إذا» للتأكيد، وذلك إذا قُصد تحقيق الجزاء لبعده عن معنى الشرط، أما إذا كان الجزاء قريباً فلا حاجة لزيادتها، هذا ما ذكره الخطيب الإسكافي وتابعه عليه ابن جماعة[2]. وذكر الزمخشري أن زيادتها تؤكد اتصال الجواب بالشرط؛ أي تؤكد وقوعهما في زمان واحد، نحو قوله تعالى ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس:٥١] أي لا بد من أن يكون وقت وقوعه هو وقت إيمانهم به، فمعنى التأكيد في آية فصلت ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم﴾ [فصلت:٢٠] أن وقت مجيء الكفار النار لا بد أن يكون وقت الشهادة عليهم، ولا وجه لخلوه منها[3]. والأرجح في الآية ما قاله الخطيب الإسكافي كما سيتأكد بالمناسبة، فالأحسن جعل التأكيد في كل شيء بحسبه، فتارة يكون لتحقيق الجزاء لبعده عن الشرط كما في هذه الآية، وتارة يكون لتأكيد اتصال الجواب بالشرط كما في الآية التي مثّل بها الزمخشري.

وقد صارت مناسبة العدول بالنظر إلى ذلك الفرق بيّنة، وبيانها كما أشار الخطيب الإسكافي وتابعه ابن جماعة أن أولى آيتي الزمر وقع فيها الجزاء قريباً من معنى الشرط؛ أي لا يستبعد العقل وقوعه، وهو فتح الأبواب وقت مجيئهم في قوله تعالى ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر:٧١] لأن المجيء يقتضي فتح الأبواب، فناسب عدم زيادة «ما» فيها. أما الثانية وهي قوله في أهل الجنة ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر:٧٣] فالجزاء فيها

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٤١٧، والبرهان: ٣٢٧، وملاك التأويل: ٢: ٨٤٢، وكشف المعاني: ٣٢٧.
(٢) انظر: درة التنزيل: ٤١٨، وكشف المعاني: ٣٢٨.
(٣) انظر: الزمخشري، الكشاف: ٣: ٤٥٠.

محذوف على قول؛ والتقدير: نالوا المنى وأدركوا المطلوب، والحذف ينافي التوكيد، فناسب عدم زيادة «ما» المؤكدة. أما آية فصلت فالجزاء فيها معنىً لا يقتضيه الشرط ولا يُفهم منه، لعدم ارتباطه به وكونه مستبعداً في العقل؛ وهو شهادة السمع وسائر الجوارح في قوله تعالى ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ وَأَبۡصَٰرُهُمۡ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [فصلت:٢٠] فناسبه العدول إلى زيادة «ما» تحقيقاً وتوكيداً[١].

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة التوبة ﴿فَلَا تُعۡجِبۡكَ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُمۡۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا﴾ [التوبة:٥٥] ثم قوله في السورة نفسها ﴿وَلَا تُعۡجِبۡكَ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَأَوۡلَٰدُهُمۡۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا﴾ [٢] [التوبة:٨٥]، فالمتشابهان في النهي عن الإعجاب بما أوتي المنافقون من مال وولد، لأن ذلك امتحان لهم واستدراج، وقد زيدت ﴿لَا﴾ في الآية الأولى، وعُدل إلى نقصها في الثانية مع وحدة الموضوع والمطلوب.

والفرق أن زيادة «لا» أبلغ وآكد، لأنها تدل في مثل هذا الموضع على النهي عن الإعجاب بكل من الأموال والأولاد على انفراده، أما إذا نقصت فالنهي عن الإعجاب بهما مجتمعين[٣].

ومناسبة ذلك كما ذكر الخطيب الإسكافي وغيره أن الآية الأولى وقع في سياقها كلام مؤكد غاية التأكيد بالحصر، أي بالإيجاب بعد النفي في قوله تعالى ﴿وَمَا مَنَعَهُمۡ أَن تُقۡبَلَ مِنۡهُمۡ نَفَقَٰتُهُمۡ إِلَّآ أَنَّهُمۡ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأۡتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمۡ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمۡ كَٰرِهُونَ﴾ [التوبة:٥٤] ثم كانت الآية متعلقة بسابقتها تعلق الجزاء بشرطه، لأن الفاء في ﴿فَلَا تُعۡجِبۡكَ﴾ متضمنة معنى الجزاء، والفعل الذي قبلها مستقبل متضمن معنى الشرط، وهو قوله ﴿وَلَا يَأۡتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمۡ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمۡ كَٰرِهُونَ﴾ [التوبة:٥٤] والتقدير: إن يكن منهم ذلك فينبغي أن تنتهي عن الإعجاب، فلما وقعت الآية في هذا

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٤١٨، وكشف المعاني:٣٢٨.

(٢) انظر: درة التنزيل: ١٩٨، والبرهان: ٢٠٨، وملاك التأويل: ١: ٤٦٧، وكشف المعاني:١٩٦، والعقد الجميل: ٩٠.

(٣) انظر: أبو حيان البحر المحيط ٥: ٨٢، والآلوسي، روح المعاني: ١٠: ١٥٦.

السياق المؤكد غاية التأكيد، وكانت متعلقة بسابقتها تعلق الجزاء بشرطه، اقتضت من التأكيد ما اقتضته سابقتها كما ذكر الخطيب الإسكافي وغيره. وذهب أبو جعفر إلى أن ذلك لأنه ذُكر في سياقها من مرتكبات المنافقين أشنعها، فناسب تأكيد نهيه ﷺ عن أن يلتفت إليهم. أما الآية الثانية فلم تسبق بتأكيد كمشابهتها، ولا وقع في سياقها ما يُفهِم معنى الشرط، فالآية المتقدمة عليها قوله تعالى ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [التوبة: ٨٤] فـ ﴿كَفَرُوا۟﴾ و﴿مَاتُوا۟﴾ ماضيان لا يتضمنان معنى الشرط، فلما خلا السياق من التأكيد ناسبه العدول إلى نقص ﴿لَا﴾ [(١)].

وذكر بعض المفسرين المحدثين وجهاً آخر؛ وهو أن المقام في الآية الأولى لذمّ أموالهم لعدم انتفاعهم بها؛ يشير إلى قوله تعالى ﴿قُلْ أَنفِقُوا۟ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْمًا فَٰسِقِينَ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟﴾ الآية [التوبة: ٥٣ ـ ٥٤] فلما كان المقام لذم أموالهم كان ذكر الأولاد تكملة واستطراداً للزيادة في بيان عدم انتفاعهم بكل ما هو مظنة للانتفاع، فكان شبيهاً بالأمر المستقل، والمناسب لهذا أن تزاد معه ﴿لَا﴾. أما الآية المشابهة فمقامها بخلاف ذلك، لأنه لم يذكر فيها إنفاق، فكان المقصود تحقير أموالهم وأولادهم معاً في نظر المسلمين، فناسبها العدول إلى نقص ﴿لَا﴾[(٢)].

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة الأنعام ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٠] وكرر هذا بعد بضع آيات في السورة نفسها ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٧] وقال في سورة يونس ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ﴾ [(٣)] [يونس: ٥٠] فالمتشابهات الثلاث في تهديد الكافرين، والمعنى: أخبروني إن جاءكم عذاب الله فماذا.. ..؟ والسؤال تحدده تتمة المتشابهات. وقد عبّر القرآن بـ ﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ بزيادة الكاف في آيتي الأنعام، وعدل إلى نقصها في آية يونس.

---

(١) انظر: درة التنزيل: ١٩٩، والبرهان: ٢٠٨، وملاك التأويل: ١: ٤٦٨ - ٤٦٩، وكشف المعاني: ٩٧، والسيوطي، قطف الأزهار: ٢: ١١٥٦.

(٢) انظر: ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير: ١٠: ٢٨٧.

(٣) انظر: درة التنزيل: ١١٨، والبرهان: ١٧٠، وملاك التأويل: ١: ٣٢٢ - ٣٢٣، وكشف المعاني: ١٦١، والعقد الجميل: ٦٦.

والكاف هنا حرف خطاب يؤتى به بعد ضمير المخاطَب لتأكيد التنبيه والمبالغة فيه بإعلام المخاطب أن لا تنبيه بعده، أو للدلالة على استحكام غفلته كما يُنبه النائم باليد والشديد الغفلة باليد واللسان[1].

ومناسبة ذلك أن المخوّف به في آيتي الأنعام بلغ الغاية ـ وهو إتيان العذاب وقيام الساعة في قوله ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾ [الأنعام:٤٠]، وإتيانُه مفاجأة من حيث لا يُعلم أو مُعاينة من حيث يُشاهد في قوله في الآية الثانية ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً﴾ [الأنعام:٤٧] ـ فناسب هذه المبالغة في التخويف زيادة الكاف لدلالتها على تأكيد التنبيه وبلوغ الغاية فيه. أما آية يونس فلم يكن فيها تلك المبالغة، لأنهم لمّا استعجلوا العذاب كما حُكي عنهم في قوله تعالى ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [يونس:٤٨] ثم في قوله ﴿مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس:٥٠] نُزّلوا منزلة من لا يخافونه، فكانت حالهم هذه أحوج إلى الرجز، فلم يناسب المبالغة في تنبيههم، ولذلك عُدل إلى نقص الكاف، وأبقيت التاء وحدها لكفايتها في مناسبة خطاب الزجر. هذا وجه من المناسبة نبه عليه الخطيب الإسكافي وتابعه عليه الكرماني وابن جماعة ملخصين كلامه[2].

ونبه أبو جعفر بن الزبير على وجه آخر؛ وهو أن آية الأنعام الأولى مسبوقة بوصف الكفار بقوله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [الأنعام:٣٩] والمناسب لتذكير هؤلاء توكيد التنبيه، لاستحكام غفلتهم وإعراضهم، فزيدت الكاف لإفادتها ذلك التوكيد، ثم تتالى تذكيرهم إلى أن قال تعالى ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم﴾ [الأنعام:٤٦] فذُكّروا بأخذ السمع والأبصار، وهو أمر مشاهد في كثير من الخلق، فناسب نقص الكاف لعدم الحاجة إلى التأكيد، ثم تلا ذلك الآية الثانية من الأنعام ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً﴾ [الأنعام:٤٧] فلما ذكّروا بكل ما تقدم ولم يتعظوا ناسب زيادة الكاف الخطابية في هذه الآية الأخيرة زيادة في تأكيد التنبيه، كما يُقال لمن نُبّه

(١) انظر: درة التنزيل: ١١٩، وملاك التأويل: ١: ٣٢٤.

(٢) انظر: درة التنزيل: ١١٩-١٢٠، والبرهان: ١٧١، وكشف المعاني: ١٦١.

فلم ينتفع بالتنبيه والتذكار: كيف رأيت؟ فينُبّه تنبيه المتمادي على غيه بتكرار حرف الخطاب. أما آية يونس فلم يتقدمها ذكر صم ولا بكم يستوجب تأكيد الخطاب، فناسب العدول إلى نقص الكاف[1].

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة الأنعام ﴿وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام:٣٢] وفي سورة الأعراف ﴿وَٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[2] [الأعراف:١٦٩] فالمتشابهان في تقرير خيريّة الآخرة لمن اتقى الله وترك معاصيه، وقد زيد في الأول اللام، وعُدل عنه إلى النقصان في الثاني.

واللام هنا لام جواب القسم، فهي بدلالتها على القسم المقدر تفيد التوكيد.

وقد أبدى أبو جعفر بن الزبير الوجه المناسب للعدول هنا، فبين أن زيادة اللام في آية الأنعام لمناسبة التأكيد الواقع في سياقها، ولما خلا سياق آية الأعراف من ذلك ناسب العدول إلى نقصها، قال أبو جعفر: «آية الأنعام تقدمها قوله تعالى معرّفاً بحال الدنيا ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الأنعام:٣٢] ومعنى التأكيد في هذا حاصل من جري الكلام وسياقه؛ لأنك إذا قلت: ما المال إلا الإبل، فكأنك نفيت عن غير الإبل أن يكون مالاً، وأثبت ذلك لها إثباتاً مؤكداً وأنها المال حقيقة وكأن ما سواها ليس بمال، وعلى هذا يجري ما دخلته إلا بعد ما النافية من مثل هذا، وهو المعنى الحاصل من لفظ القسم الصريح، فناسب هذا مجيء اللام الموطئة للقسم داخلة على المبتدأ في الآية المعرّفة بحال الدار الأخرى في قوله ﴿وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾ [الأنعام:٣٢] وكأنه نص قولك: والله للدار الآخرة خير، وتناسب هذا مع ما تقدم قبله من تقدير القسم المؤكّد كما تبين. وليس في آية الأعراف ما يقتضي هذا، لأنها (مُناطةٌ) بقوله تعالى ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ﴾ [الأعراف:١٦٩] ثم قال ﴿وَٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾ [الأعراف:١٦٩] على هذا نظْم هذا

(١) انظر: ملاك التأويل: ١: ٣٢٤ - ٣٢٥.
(٢) انظر: البرهان: ١٧٠، وملاك التأويل: ١: ٣١٧، والعقد الجميل: ٦٤.

الكلام، وليس فيه ما يقتضي قسماً فلم تدخله اللام»[1] وهو مسوغ العدول إلى نقصها.

ويحتمل العدول وجهاً آخر من المناسبة، وهو أن آية الأنعام جاءت في سياق الإخبار عن منكري البعث وتقرير خسرانهم في الآخرة وحكاية ندامتهم على تفريطهم في الإعداد لها، قال تعالى ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا۟ يَٰحَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ ۚ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [الأنعام:٣١] فناسب هذا زيادة اللام لتؤكد لهم خيرية الآخرة، فقال تعالى ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ۖ وَلَلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ﴾ [الأنعام:٣٢] لأن المناسب لحال المنكر أن يُساق له الخبر مؤكداً. أما آية الأعراف فوقعت في سياق الإخبار عن اليهود أهل الكتاب، قال تعالى ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأعراف:١٦٩] ثم قال ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ وَدَرَسُوا۟ مَا فِيهِ ۗ وَٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ﴾ [الأعراف:١٦٩] فلما كان هؤلاء غير منكرين للبعث ولا لخيرية الآخرة بما تقرر عندهم مما درسوه في التوراة، كان المناسب لحالهم أن يساق لهم الخبر خالياً من التأكيد، ولذلك عُدل إلى نقص اللام.

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة البقرة ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ [البقرة:٨٣] وفي سورة النساء ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾[2] [النساء: ٣٦] فالمتشابهان في الأمر بالإحسان إلى الوالدين والأصناف الأخرى المذكورة في تتمة المتشابهين، بيد أن الأول في حق بني إسرائيل، لأنه حُكي عنهم أخذ الميثاق على ذلك؛ وهو قوله تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [البقرة:٨٣]، والثاني في خطاب أمتنا، لقوله تعالى ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى﴾ [النساء:٣٦] فما في حق بني إسرائيل بنقص

(١) ملاك التأويل: ١: ٣١٨ - ٣١٩، ووقع في الأصل مُناطةٌ هكذا بهذا الضبط، وهو خطأ بيّن، والصواب: منوطة، لأنه لا يقال: أناط بمعنى علّق، ومعاذ الله من أن يكون الخطأ من أبي جعفر، وإنما النسخة التي اعتمدناها طافحة بالأخطاء المطبعية وبالتصحيفات وبغير ذلك.

(٢) انظر: كشف المعاني: ١٣٧، والعقد الجميل: ١٤.

الباء في ﴿ذِى﴾، وما في خطاب هذه الأمة بزيادتها في ﴿وَبِذِى﴾، وقد أفادت هذه الزيادة التوكيد لأنها تكرير للباء في ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ﴾.

وقد بين ابن جماعة مناسبة هذا العدول بأن آية البقرة سيقت حكاية عما مضى من أخذ ميثاق بني إسرائيل، فناسبها نقص الباء لعدم الحاجة إلى التأكيد. أما آية النساء فهي في سياق ذكر الأقارب وأحكامهم في المواريث والوصايا والصلات من مفتتح السورة بقوله تعالى ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا * وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء:١- ٢] إلى هذه الآية المتكلَّم فيها، فناسب ذلك العدولُ إلى زيادة الباء لأن الإحسان مطلوب كما ذكر ابن جماعة[١]. ولعله أراد: أنه مطلوب الحصول في المستقبل فكان التأكيد أنسب له بالقياس إلى حكاية ما مضى، ولا سيما أن الاعتناء بهذا المطلوب أكثر لأنه في حق هذه الأمة كما قال بعضهم[٢].

وأشار البقاعي إلى مناسبة العدول لمقصود السورة مقتصراً على توجيه آية النساء، إذ ذكر أن السورة تقتضي مزيداً من الحث على التعاطف لأنها مبنية على الصلة ولا سيما لذي الرحم، فزيدت الباء مناسبة لذلك[٣].

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة آل عمران ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [آل عمران:١٨٦] وفي سورة لقمان كذلك ﴿وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ ۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [لقمان:١٧] وفي سورة الشورى ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [٤] [الشورى:٤٣] فالمتشابهات الثلاث في الحث على الصبر وأنه مما يجب أن يُعزم عليه، وقد وقعت آية لقمان فقط في قصته، والآيتان الأخريان في الإخبار والوصف، أما العدول فبزيادة اللام الواقعة في خبر إن في آية الشورى.

---

(١) انظر: كشف المعاني: ١٣٧.

(٢) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٣: ٢٤٤، والسيوطي، قطف الأزهار: ٢: ٧٠٤، والآلوسي، روح المعاني: ٥: ٢٨.

(٣) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ٥: ٢٧٦ وقارن بـ: ٥: ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١.

(٤) انظر: درة التنزيل: ٤٢٧، والبرهان: ٣٢٩، وملاك التأويل: ١: ١٨٣، و٢: ٧٩٠، وكشف المعاني: ٣٣١.

أما مناسبة العدول فأشار إليها الخطيب الإسكافي ـ وتابعه الكرماني ـ مقتصراً على آيتي لقمان والشورى، وهي أن الصبر في آية لقمان صبر على مكروه ليس بظلم، كمن مات له بعض أعزته ونحو ذلك مما ليس فيه داعية للانتقام، وإنما تَعبّدنا الله فيه بالصبر وليس لنا غيره، لأن ظاهر سياق الآية يشير إلى ذلك، قال تعالى حكاية عن لقمان يوصي ابنه ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾ [لقمان:١٧] فهذا لا يحتاج إلى مزيد تأكيد، فناسبه نقص اللام. أما آية الشورى فالصبر فيها على مكروه ينال الإنسان ظلماً، كمن قُتل بعض أحبته ونحو ذلك مما دل عليه ما وقع في سياق الآية من قوله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡبَغۡيُ هُمۡ يَنتَصِرُونَ﴾ [الشورى:٣٩] فالصبر هنا على جناية الجاني والعفو عنه، لقوله تعالى ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ﴾ [الشورى:٤٣]، والنفس داعية إلى الانتقام، فكان هذا الصبر من أصعب ما يتحمله الإنسان، فاحتاج إلى مزيد التوكيد في العزم عليه، فناسب العدول إلى زيادة اللام لدلالتها على ذلك[1].

وأبدى ابن جماعة وجهاً قريباً من السابق، فذكر أن آية لقمان ذُكر فيها الصبر غير مقرون بالغفران في قوله تعالى ﴿وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَۖ﴾ [لقمان:١٧] ولعله في هذه الآية ليس له أن ينتقم، فناسب نقص اللام لعدم داعية التوكيد. أما آية الشورى فذُكر فيها جواز الانتقام ـ وهو قوله ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡبَغۡيُ هُمۡ يَنتَصِرُونَ﴾ [الشورى:٣٩] ـ وذُكر تركه لصفتي الصبر والغفران في قوله ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ﴾ [الشورى:٤٣]، فلما كانت هاتان الصفتان مع القدرة على الانتقام المدلول عليه بجوازه أشد على النفوس منهما مع عدم القدرة، احتاج الكلام إلى مزيد توكيد، فناسب العدول إلى زيادة اللام[2]. وواضح أن هذا الوجه وسابقه مؤداهما واحد.

وأبدى أبو جعفر بن الزبير وجهين للعدول؛ نظر في الأول إلى السياق القريب، وفي الثاني إلى أبعد منه، فرأى في الأول أن قوله تعالى في آية لقمان ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٤٢٧ - ٤٢٨، والبرهان: ٣٣٠.

(٢) انظر: كشف المعاني: ٣٣١.

[لقمان:١٧] هو إخبار عن وصية لقمان لابنه، ولم يقع فيها ما يستدعي التأكيد كالقسم الواقع في سياق آية الشورى، فناسب نقص اللام هنا. أما آية الشورى فرأى أنه «لما دخلها معنى القسم (و) كانت على تقديمه ـ إذ اللام في قوله ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ﴾ [الشورى:٤٣] توطئة له ودالة على تضمين الآية معناه ـ ناسب ذلك زيادة لام التوكيد في خبر إن» [(١)].

ورأى في الثاني أن العدول لمناسبة «اختلاف ما وقع الحض على الصبر عليه في هذه الآيات وأُشير إليه بـ﴿ذَٰلِكَ﴾، فإنه من عزم الأمور» [(٢)] ثم فصّل هذا مبتدئاً بآية آل عمران، فقال: «أما الأولى فإن قبلها ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَذًى كَثِيرًا﴾ [آل عمران:١٨٦] فوقع الإخبار بالابتلاء في الأموال والأنفس وسماع الأذى ممن ذُكر، فعُرِّفوا بثلاثة ضروب وأُمروا بالصبر عليها، وهي أربعة أشياء باختلاف الشخصين في المسموع منه الأذى، وأُعلموا أن الصبر عليها من عزم الأمور. وأما آية لقمان فأشير إليها بـ﴿ذَٰلِكَ﴾ إلى أربع خصال أمر بها لقمان ابنه، وذلك قوله ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ﴾ [لقمان:١٧] وأُتبعت بقوله﴿إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [لقمان:١٧] والأربعة في الآيتين من العدد القليل. وأما آية الشورى فالإشارة فيها إلى اثني عشر مطلوباً من لدن قوله تعالى ﴿فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَىْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الشورى:٣٦] وهذه إشارة إلى التنزه عن ذلك، ثم قيل: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الشورى:٣٦] فأشار إلى الإيمان والتوكل والتزام ذلك، ثم قال ﴿وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى:٣٧] فهذه التزامات ثلاث، ثم قال ﴿وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى:٣٨] فهذه التزامات أربع، ثم قال ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ [الشورى:٣٩] فأشار إلى أن هؤلاء لا يظلمون أحداً، وأن أقصى ما يقع منهم الانتصار ممن يظلمهم، وذلك مباح لهم غير قبيح، وقد (قيل) بقوله بعد ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى:٤٠] ثم عرّف بحال أجلّ من ذلك وأعلى،

---

(١) ملاك التأويل: ٢: ٧٩٠ - ٧٩١، وما وضعناه بين قوسين مستدرك على الأصل، وهو الصواب، لأن المحقق ذكر في الحاشية ٩ من ص: ٧٩٠: أنه في كل نسخ المخطوط « وكانت« إلا واحدة.

(٢) ملاك التأويل: ١: ١٨٣

فقال ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠] وأعلم مع علوّ هذا الملتزَم أن المنتصر من ظلمه ما عليه من سبيل، وأن السبيل إنما هو على ظالمي الناس والباغين، وبعد هذه الخصال المنيفة على العشر قال تعالى في التزام جميعها ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣] ولم يكن في الآيتين قبلها كثرة، فناسبها عدم زيادة اللام. على أن ما خُتمت به آية الشورى من قوله ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠] وهي الخصلة الشاهدة بكمال الإيمان للمتصف بها، فلو لم يكن قبل قوله ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣] غيرها لكانت بمعناها أعم من الخصال المذكورة في آية آل عمران، إذ تلك الخصال داخلة تحت هذه الخصلة الجليلة ومن منطوياتها، فناسب ذلك أتم مناسبة»[1]. وقد أشار أبو جعفر بقوله « المنتصر من ظلمه ما عليه من سبيل... الناس والباغين» إلى قوله تعالى ﴿وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورى: ٤١.٤٢].

٣. العدول بزوائد ونواقص حروف الجر:

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى في سورة البقرة ﴿فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ١٦٤] وفي سورة العنكبوت ﴿فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا﴾ [العنكبوت: ٦٣] وفي سورة الجاثية ﴿فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الجاثية: ٥]، وقد أغفلوا آية النحل، وهي ﴿فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾[2] [النحل: ٦٥]، فالمتشابهات الأربع في شيء واحد، وهو ما ينزل الله من السماء من الماء الذي يحيي به الأرض، وقد وقع في ثلاث منها ﴿بَعْدِ﴾ بنقص «من» وعُدل إلى زيادتها في آية العنكبوت.

و «من» هذه حرف جر لابتداء الغاية، و «بعد» ظرف لعموم الزمان المتأخر، فإذا دخلته «من» حددت بدايته وأزالت توهم إرادة مجازيته، لاحتمال وقوعه على بعض الزمان المتأخر إذا لم تدخله «من»، قال الخطيب الإسكافي: «والظروف إذا حُدت حُققت، تقول: سرت اليوم، فإن قلت: من أوله إلى آخره، كان الحد تحقيقاً؛ لأنه قد يُطلق لفظ اليوم وإن ذهبت

---

(١) السابق: ١: ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥، وما وضعناه بين قوسين قيل هو في الأصل كذلك، وهو نابٍ في هذا الموضع، فلعله تصحيف فُصِّل.

(٢) انظر: درة التنزيل: ٣٥٨، والبرهان: ٢٩٧، وملاك التأويل: ١: ١٠١، وكشف المعاني: ٢٩٢، والعقد الجميل: ٢٥.

ساعة أو ساعتان من أوله وإن بقيت ساعة أو ساعتان من آخره، فإذا وقع الحد زال هذا الوهم، فقوله ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَوۡتِهَا﴾ [العنكبوت:٦٣] تحقيق لأنه محدود بـ من» [١]. ولما كان دخول «من» على «بعد» دالاً على ابتداء البعدية كانت الآية التي زيدت فيها «من» دالة على إحياء الأرض عقب شروع موتها، بخلاف الآيات التي نقصت منها فإنها دالة على حال أخرى؛ هي تراخي إحيائها عن موتها بمدة[٢].

أما مناسبة العدول إلى زيادة «من» فهي أن آية العنكبوت واقعة في سياق التقرير، لقوله تعالى ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ مِنۢ بَعۡدِ مَوۡتِهَا﴾ [العنكبوت:٦٣] والتقرير يحتاج إلى تحقيق الكلام، فناسبه العدول إلى الزيادة. ولما كانت مشابهات هذه الآية خالية من التقرير ناسبها نقص «من» ؛ ففي آية البقرة ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا﴾ [البقرة: ١٦٤] وفي آية النحل ﴿وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآ﴾ [النحل: ٦٥]، وفي آية الجاثية ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا﴾ [الجاثية:٥]، فسياق هذه الآيات إخبار وليس تقريراً. هذا ما ذكره الخطيب الإسكافي وتابعه عليه الكرماني[٣].

ورأى أبو جعفر بن الزبير أن العدول لمناسبة المبالغة والتكثير في قوله تعالى ﴿مَّن نَّزَّلَ﴾ [العنكبوت: ٦٣] فقال: «زيادة من في قوله في العنكبوت ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَوۡتِهَا﴾ [العنكبوت:٦٣] زيادة بيان وتأكيد نوسب به ما تقدم من قوله ﴿مَّن نَّزَّلَ﴾ [العنكبوت:٦٣] فإن بنية فعّل للمبالغة والتكثير، وذلك مما يستجرّ البيان والتأكيد فنوسب بينهما. ولما لم يقع في الآيتين الأخريين إلا لفظ ﴿أُنزِلَ﴾؛ ولا مبالغة فيها ولا تأكيد، ولا انجر في الكلام ما يعطيه، لم يكن فيها ما يستدعي زيادة مِن ليُناسب بها، فلم تقع في الآيتين» [٤] والتوجيه منطبق على آية النحل.

---

(١) درة التنزيل:٣٥٨.

(٢) انظر: كشف المعاني:٢٩٢.

(٣) انظر: درة التنزيل: ٣٥٩، والبرهان: ٢٩٨.

(٤) ملاك التأويل: ١: ١٠١ - ١٠٢.

وأبدى ابن جماعة وجهاً آخر، فرأى أن آيتي البقرة والجاثية وقعتا في سياق الاستدلال على قدرته تعالى، فناسبه نقص «من» لأنه يدل على أن إحياء الأرض كان بعد طول زمان موتها، وهو أدل على القدرة[1]. أما سياق آية البقرة فقوله تعالى ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤]. وأما في سياق آية الجاثية فقوله تعالى ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ* وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: ٣-٥].

وتوجيه ابن جماعة هذا منطبق على آية النحل أيضاً، لأن سياقها في الاستدلال على القدرة، قال تعالى ﴿وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ﴾ [النحل: ٦٥-٦٦] الآيات. أما آية العنكبوت فذكر ابن جماعة أنها وقعت في سياق الإخبار عن عموم رزق الله تعالى لخلقه، فناسبها العدول إلى زيادة «مِنْ» لما في هذه الزيادة من الدلالة على أن إحياء الأرض أعقب شروع موتها[2]، قال تعالى ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا﴾ [العنكبوت: ٦٢-٦٣] فالسياق لعموم الرزق لا للاستدلال على القدرة كما كان في مشابهاتها.

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة النحل ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّىٰكُمْ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٠] وفي سورة الحج ﴿وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾[3] [الحج: ٥] فالمتشابهان في ذكر أطوار خلق الإنسان، وقد عبر القرآن في الأول بنقص «من» في ﴿لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾، ثم عدل إلى زيادتها في الثاني. ولفظ «بعد» موضوع «لجملة الزمان المتأخر عن الشيء»[4] فهو في الآية الأولى دال على استغراق الزمان المتعقب للعلم بلا تحديد ابتداء ولا انتهاء،

---

(١) انظر: كشف المعاني: ٢٩٢.

(٢) انظر: السابق، والصفحة نفسها.

(٣) انظر: درة التنزيل: ٢٦٨ - ٢٦٩، والبرهان: ٢٤٦، وملاك التأويل: ١: ٦١١ - ٦١٢، وكشف المعاني: ٢٢٩-٢٣٠، والعقد الجميل: ١١١.

(٤) درة التنزيل: ٢٦٩.

أما في الثانية فيدل على ابتداء الزمان الذي يعقب العلم لزيادة «من» التي هي لابتداء الغاية[1].

وقد أبدى البقاعي وجه التناسب في ذلك، فذكر أن مقصود سورة النحل الدلالة على تمام قدرته تعالى وشمول علمه وتنزهه عن كل شائبة نقص، وسياق الآية كذلك؛ فهو لبيان علمه تعالى وقدرته، بدليل قوله تعالى في ختام الآية ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [النحل: ٧٠] فناسب ذلك نقص «من» [2] «للدلالة على استغراق الجهل لزمن ما بعد العلم، فيتصل بالموت ولا ينفع فيه دواء، ولا تُجدي معه حيلة، فقال ﴿بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٠] لا يوجد في شيء من ذلك عند إحلاله شفاء ولا يمنعه دواء، فبادروا إلى التفكر والاعتبار قبل حلول أحد هذين، ثم علل ذلك بقوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [النحل: ٧٠] أي الذي له الإحاطة الكاملة ﴿عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [النحل: ٧٠] أي بالغ العلم شامل القدرة، فمهما أراد كان، ومهما أراد غيرُه ولم يرده هو أحاط به علمه، فسبب له بقدرته ما يمنعه» [3] أما آية الحج فذكر البقاعي أن سياقها للقدرة على البعث، لقوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ الآية [الحج: ٥] قال البقاعي: «ولما كان السياق للقدرة على البعث الذي هو التحويل من حال الجمادية إلى ضده بغاية السرعة، أثبت ﴿مِّن﴾ [الحج: ٥] الابتدائية للدلالة على قرب زمن الجهل من زمن العلم، فربما بات الإنسان في غاية الاستحضار لما يعلم والحذق فيه فعاد في صبيحة ليلته أو بعد أيام يسيرة جداً من غير كبير تدريج لا يعلم شيئاً» [4] فهذا المقتضي المناسب للعدول.

وكان الخطيب الإسكافي قد أبدى وجهاً مناسباً لذلك العدول ناظراً فيه إلى الإجمال والتفصيل ـ وتابعه عليه الكرماني وابن جماعة ـ وهو أن آية النحل أُجمل فيها الكلام على أطوار خلق الإنسان، وهو قوله تعالى ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّىٰكُمْ﴾ [النحل: ٧٠] فناسبه نقص

---

(١) انظر: كشف المعاني: ٢٣٠.

(٢) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ١١: ٢٠٦.

(٣) السابق، والصفحة نفسها.

(٤) السابق: ١٣: ١١.

«من» في قوله ﴿وَمِنكُمْ مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٠]. أما آية الحج ففُصّل فيها ما أُجمل في مشابهتها تلك، قال تعالى ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ [الحج: ٥] إلى أن قال ﴿وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ﴾ [الحج: ٥] فاقتضت مناسبة هذا التفصيل العدول إلى زيادة «من» الابتدائية، ولا سيما أن الأطوار المذكورة كلها محددة البداية بحرف الجر «من»[(١)].

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة آل عمران ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٦] وفي سورة الأنفال ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ﴾[(٢)] [الأنفال: ١٠] فالمتشابهان في قصة بدر، والخطاب لأهلها ـ ﷺ ـ الذين نصرهم الله فيها، والضمير في ﴿جَعَلَهُ﴾ يعود على الإمداد بالملائكة في قوله في آل عمران: ﴿يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥] وفي قوله في الأنفال ﴿أَنِّى مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾[(٣)] [الأنفال: ٩] وإمدادهم بالملائكة ليقاتلوا معهم. فالقصة واحدة، وقد عُدل عن زيادة ﴿لَكُمْ﴾ في آل عمران إلى نقصها في الأنفال.

واللام هنا للاستحقاق كما رأى أبو جعفر بن الزبير، وظاهر كلام البقاعي أنها للاختصاص، وأشار بعض المفسرين المحدثين إلى أنها للتعليل[(٤)]. وكل ذلك محتمل، لأن الاستحقاق معناها العام الذي لا يفارقها كما ذكر بعضهم[(٥)]. فالقول بغيره مراعىً به معان جزئية يشير إليها السياق، فوجب إبداء مناسبة العدول لكل معنى من هذه المعاني.

أما على القول بالاستحقاق فالمناسبة كما أبداها أبو جعفر بن الزبير أن آية آل عمران تقدمها قوله تعالى ﴿بَلَىٰٓ إِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ١٢٥] أي أعداؤكم، فلما اختلط ذكرهم بذكر أعدائهم وضمهما كلام واحد ناسب تجريد البشارة لمن هي منهما وأنها

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٢٦٩، والبرهان: ٢٤٦، وكشف المعاني: ٢٣٠.

(٢) انظر: درة التنزيل: ٧٠ - ٧١، والبرهان: ١٥٠، وملاك التأويل: ١: ١٦٩، وكشف المعاني: ١٣٢، والعقد الجميل: ٤٥.

(٣) انظر: الآلوسي، روح المعاني: ٤: ٤٦، و٩: ١٧٤.

(٤) انظر: ملاك التأويل: ١: ١٧٠، والبقاعي، نظم الدرر: ٥: ٥٨، و٨: ٢٣٢، وابن عاشور، محمد ابن الطاهر، تفسير التحرير والتنوير: ٩: الكتاب الثاني: ٢٧٦.

(٥) انظر: مانقله عبد القادر البغدادي عن أبي حيان في: شرح أبيات مغني اللبيب: ٤: ٢٨٦-٢٨٧.

لأولياء الله المؤمنين، فزيدت لام الجر المقتضية للاستحقاق لتفهم ذلك. أما آية الأنفال فلما لم يتقدمها ذكر لغير المؤمنين لم يُحتج إلى تعيينهم بالضمير كما ذكر أبو جعفر[1]، وإذا لم يُحتج إلى الضمير فليس ثمة ما يدعو إلى زيادة اللام، فناسب هذا العدولُ إلى نقصها.

وأما على أن المعنى للاختصاص فالمناسبة كما أشار البقاعي أن آية آل عمران للتذكير بنصر بدر، ولكنها جاءت في سياق الإخبار عن غزوة أحد من لدن قوله تعالى ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران:١٢١] وكان المقتول منهم في هذه الغزوة؛ أي أحد، أكثر من المقتول من الكفار، فناسب زيادة اللام لكيلا يتوهم أن البشرى لضدهم؛ أي أن زيادة اللام لتخصيص البشرى بهم. أما آية الأنفال فذكر البقاعي أنها في سياق الكلام عن غزوة بدر، وكانت نصرة المسلمين فيها ظاهرة جداً، فلم يُحتج إلى تقييد البشرى باللام[2]، فناسب إذن العدول إلى نقصها.

والأوجه مما تقدم المناسبة التي أشار إليها بعض المفسرين المحدثين ورتبها على أن اللام للتعليل، وهي أن آية آل عمران وقعت في سياق امتنانه تعالى على المؤمنين وتذكيره إياهم بنعمة النصر حين القلة والضعف ـ وهو قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [آل عمران:١٢٣] ـ فناسب زيادة اللام لما في دلالتها على التعليل من زيادة المنة، لأن المعنى: جعل الله ذلك بشرى لأجلكم. أما آية الأنفال فوقعت في سياق عتاب بعض المؤمنين على كراهية خروجهم إلى قتال بدر أول الأمر ـ وهو قوله تعالى ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥] ـ وعتابهم أيضاً على اختيار أن تكون الطائفة التي تلاقيهم من عدوهم غير ذات السلاح ـ وهو قوله تعالى ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧] فكان الأنسب لسياق العتاب هذا عدم التصريح بأن البشرى لأجلهم[3]، ولذلك عُدل إلى نقص اللام التعليلية.

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ١: ١٧٠.

(٢) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ٥: ٥٨، وقارن بـ ٤٢ وما بعدها، وانظر كذلك: ٨: ٢٣٢.

(٣) انظر: ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير: ٩: الكتاب الثاني: ٢٧٦ -٢٧٧

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة الأنعام ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠] وفي سورة هود ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ إِنِّى مَلَكٌ﴾[(١)] [هود: ٣١] فالمتشابهان رد على الكفار الذين اقترحوا الآيات تعنتاً بأن الرسول ليس عنده خزائن رزق الله فيعطيهم منها، ولا يعلم الغيب ليخبرهم بما طلبوا ويأتيهم بما يريدون ليكذبوه، وليس هو ملكاً يأتي بالأفعال الخارقة، وإنما يتبع ما أوحى الله إليه[(٢)]. والآية الأولى أمر من الله تعالى لنبينا ﷺ أن يقول ذلك، والثانية حكاية ما قاله نوح عليه السلام لقومه، فالمتشابهان جاريان مجرى القصتين المختلفتين، وقد زيدت اللام في الأول، وعُدل إلى نقصها الثاني.

واللام المزيدة هنا هي لام التبليغ كما ذكر بعض المفسرين المحدثين، وهي التي تعدّي فعل القول إلى اسم سامعه[(٣)].

وقد أبدى أبو جعفر بن الزبير وجهاً من أوجه مناسبة ذلك العدول فرأى أن آية الأنعام مقصود بها التوبيخ والتقريع فناسب زيادة اللام فيها، لأن وقوعها مكررة يفهم ذلك، قال أبو جعفر: «وأما قوله تعالى في آية الأنعام ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠] فوارد طيّ كلام أُمر ﷺ بتبليغه عتاة قريش والعرب توبيخاً لهم وتقريعاً، فقيل له ﴿قُلْ﴾ [الأنعام: ٥٠] والمراد قل لهم يا محمد: ﴿لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾ الآية[الأنعام: ٥٠]، ولم يؤمر أن يقول هذا لأبي بكر وعمر وخاصة أصحابه، وإنما عنى به من يقول ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا * أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ [الفرقان: ٨،٧] فمن يصدر عنه هذا وأشباهه مما ينبني على الإزراء وفساد الظاهر والباطن فهم المقول لهم ﴿لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾ الآية [الأنعام: ٥٠] فتكرر فيها قوله ﴿لَكُمْ﴾ تأكيداً يُفهم التعنيف ويناسب التوبيخ والتقريع»[(٤)] أما آية هود فلم يُقصد فيها التوبيخ، وإنما جاءت في

---

(١) انظر: البرهان: ١٧٢، وملاك التأويل: ١: ٣٢٧، وكشف المعاني: ١٦١، والعقد الجميل: ٦٦.

(٢) انظر: الزحيلي، د. وهبة، التفسير الوجيز؛ ضمن الموسوعة القرآنية الميسرة: ١٣٤ و٢٢٦.

(٣) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب: ٢٨١، وابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير: ٧: القسم الثاني: ٢٤٠، ووقع فيه: «وهي مفيدة تقوية فعل القول» وصوابه «تعدية» كما يدل سياق كلامه.

(٤) ملاك التأويل: ١: ٣٢٨ - ٣٢٩.

سياق التلطف، فناسبها العدول إلى نقص اللام، قال أبو جعفر: «الوارد في سورة هود إنما هو حكاية قول نوح عليه السلام ملاطفاً ومشفقاً من حال قومه، ألا ترى استفتاح خطابه لهم بقوله ﴿أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ﴾ الآية[هود: ٢٨] وقوله ﴿وَيَٰقَوْمِ لَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا﴾ الآية [هود:٢٩] وقوله ﴿وَيَٰقَوْمِ مَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ﴾ [هود:٣٠] إلى قوله ﴿إِنِّيٓ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود:٣١]، فتأمل جليل ملاطفته عليه السلام لهم وما يُفهم من كلامه من عظيم الإشفاق من حالهم وإرادته ما به نجاتهم من العذاب ومن أخذهم بمرتكباتهم؛ فهذا كله استلطاف في الدعاء لا يناسب تكرار كلمة تُفهِم تعنيفاً أو توبيخاً، والتأكيد والتكرار (يفهم) ذلك ويردان حيث يُقصد» [(١)].

وليس في توجيه أبي جعفر الذي بناه على زيادة اللام مع الضمير ما يخالف ما اشترطنا هنا من أنا سنتكلم على زوائد ونواقص حروف الجر، لأن اللام قسيم لما يراد بالزيادة والنقص هنا، بل معظم المقصود من العدول يدور عليها في الوجه التالي.

والوجه الآخر من المناسبة المقتضية للعدول هنا ما أشار إليه صاحب المناجاة (ت ٨٣٢هـ) فيما نقله السيوطي، وما أشار إليه البقاعي أيضاً؛ وهو أن ما في آية الأنعام أُمر به ﷺ لتصدير الآية بـ ﴿قُلْ﴾ فليس له أن يتصرف فيما أُمر به، وما في آية هود ليس كذلك إذ لم يُصرح فيها بأمره تعالى، أي أن نوحاً عليه السلام قال ذلك الكلام من نفسه، فهو من محل تصرفه[(٢)]. والظاهر من توجيههما أنه لما كان ما في الأنعام أمراً لرسول الله ﷺ أن يبلغه قومه ناسب زيادة اللام التي هي للتبليغ، ولما لم يكن نوح عليه السلام مأموراً بتبليغ ما حُكي عنه ـ على الظاهر من لفظ الآية ـ وإنما قاله من نفسه، اقتضت المناسبة العدول إلى نقص تلك اللام.

يتبين مما تقدم أن العدول عن التشابه بالزوائد والنواقص الحرفية وصلاً كانت أو توكيداً أو جراً هو لتحقيق التناسب المعنوي، وأن هذا التناسب متأكد بتعدد الأوجه ومرعي على أتم وجه.

---

(١) السابق: ١: ٣٢٨، ووقع في الأصل يفهم، وصوابه يفهمان كما هو ظاهر.

(٢) انظر: السيوطي، قطف الأزهار: ٢: ٨٨٢، والبقاعي، نظم الدرر: ٧:١٢٣-١٢٤.

جـ. العدول بالزوائد والنواقص الجملية للتناسب المعنوي:

أشرنا في موضع سابق إلى أن العدول قد يكون بزيادة جملة أو نقصها وقد يتعداها، ولكننا سنكتفي بالتمثيل لعدول الجملة الواحدة التزاماً بما وعدنا في الفصل الأول من أننا سنقصر أمثلتنا على العدول القصير.

فمن أمثلة ذلك قوله تعالى في سورة المائدة ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة:٢٠] وفي سورة إبراهيم ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[1] [إبراهيم:٦]. فالمتشابهان في قصة واحدة، وقد عدل القرآن عن زيادة جملة ﴿يَٰقَوْمِ﴾ في المائدة إلى نقصها في إبراهيم.

والخطاب بحرف النداء واسم المنادى يفيد مبالغة في التنبيه على المقصود، وتخصيصاً للمنادى بالقول واعتناء به في الخطاب[2].

ومناسبة ذلك كما ذكر الخطيب الإسكافي وأبو جعفر بن الزبير وغيرهما أن المذكّر به في آية المائدة نعم جسام هي من أشرف العطايا، قال تعالى حكاية عن موسى عليه السلام ﴿يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة:٢٠] ـ وما لم يؤته أحداً من العالمين هو المن والسلوى ـ فلما كانت هذه النعم بالغة مبلغاً لا مزيد عليه ناسبها تنبيههم عليها بأبلغ ألفاظ التنبيه، فزيدت لذلك جملة ﴿يَٰقَوْمِ﴾، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لما كان تخصيصهم بهذه النعم الجسام دون الناس معرّفاً باعتنائه سبحانه بهم وبتفضيله إياهم على من عاصرهم وتقدمهم، وكانوا متلبسين بها وقت الخطاب، ناسب زيادة الجملة، من حيث كانت تفيد اعتناء موسى عليه السلام بهم وتخصيصهم بالنداء. أما آية إبراهيم فلم تكن النعم المذكورة فيها بمنزلة المذكورة في مشابهتها، قال تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَىٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ [إبراهيم:٦]

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٩٦، والبرهان: ١٦٢، وملاك التأويل: ١: ٢٥٠ - ٢٥١، وكشف المعاني: ١٤٨، والعقد الجميل: ٥٥.

(٢) انظر: درة التنزيل: ٩٧، والبرهان: ١٦٢، وكشف المعاني: ١٤٩، وملاك التأويل: ١: ٢٥١.

فالمذكّر به هنا مجرد نعمة الإنجاء من فرعون وعذابه، وهو مما مضى زمانه فلم يكونوا متلبسين به وقت الخطاب، فلم يُحتج فيه إلى مزيد الاعتناء، وليس التنبيه عليه من حيث هو صرفُ بلاء كالتنبيه على تخويلهم أشرف العطاء، فاقتضت رعاية التناسب العدول إلى نقص جملة ﴿يَٰقَوْمِ﴾ [1].

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة الأعراف ﴿قَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ [الأعراف:١٢٥] وفي سورة الشعراء ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَۖ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ [2] [الشعراء:٥٠] فالمتشابهان في قصة موسى عليه السلام حين انقلب سحرة فرعون عليه وآمنوا بالله وبما جاء به موسى، فهددهم فرعون فردوا عليه بما حكي عنهم في هذين المتشابهين، فالقصة واحدة والموقف واحد والمحكي عنه واحد، ومع ذلك عَدل القرآن عن نقص جملة ﴿لَا ضَيْرَۖ﴾ إلى زيادتها في آية الشعراء.

وقد أبدى أبو جعفر بن الزبير والبقاعي وجهاً من أوجه مناسبة هذا العدول، فذكرا أن الزيادة في سورة الشعراء لمقابلة ما تقدم من قوله تعالى ﴿وَقَالُواْ بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ﴾ [الشعراء:٤٤] أي أن السحرة لما اعتقدوا أن لفرعون عزة قبل أن يؤمنوا بالله، وكان إثباتهم لها على وجه القسم يوجب مزيد الخوف منه، ناسب أن يقابلوا تهديده لهم ـ بعد إيمانهم بالله واعتقادهم أن العزة له وحده سبحانه ـ بنفي الضرر، ولذلك عُدل إلى زيادة الجملة هنا فقيل: ﴿لَا ضَيْرَۖ﴾ أي لا ضرر ولا خوف من فرعون[3]. ولم يقع في سياق آية الأعراف كما وقع هنا من إثباتهم عزة لفرعون قبل إيمانهم، ولهذا كان المناسب نقص جملة ﴿لَا ضَيْرَۖ﴾ منها كما ذكر أبو جعفر[4].

وأبدى ابن جماعة وجهاً آخر، فقال: «لما كان الوعيد في الشعراء أشد ناسب مقابلتهم له بعدم التأثر به في مقابلة ما يرجونه عند الله تعالى» [5] يريد أن وعيد فرعون للسحرة في

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٩٧، والبرهان: ١٦٢، وملاك التأويل: ١: ٢٥١ - ٢٥٢، وكشف المعاني: ١٤٩، والسيوطي، قطف الأزهار: ٢: ٨٠٢.

(٢) انظر: درة التنزيل: ١٧٩ - ١٨٠، والبرهان: ٢٠١، وملاك التأويل: ١: ٤٤٩، وكشف المعاني: ١٨٧ - ١٨٨، والعقد الجميل: ٨٤ - ٨٥.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ١: ٤٤٩ - ٤٥٠، والبقاعي، نظم الدرر: ١٤: ٣٦.

(٤) انظر: ملاك التأويل: ١: ٤٥٠.

(٥) كشف المعاني: ١٨٨.

سورة الشعراء أشد مما في الأعراف، فقد توعدهم في الأعراف بما أخبر تعالى عنه ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِى ٱلْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا۟ مِنْهَآ أَهْلَهَا ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأعراف:١٢٣-١٢٤] وفي الشعراء بما أخبر تعالى عنه ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ ۖ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ۚ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الشعراء:٤٩]، والوعيد في السورتين يكاد يكون واحداً كما هو ظاهر، وليس ما في الشعراء أشد مما في الأعراف كما قال ابن جماعة إلا إذا كان مراده ما تحرزه زيادة لام الحال في الشعراء في ﴿فَلَسَوْفَ﴾ من تقريب زمن الفعل إلى الحال وتحقيق وقوعه وتأكيده[1]. على أنه لو صح أن هذا مراده فإنه يخدش فيه ما تحرزه ﴿ثُمَّ﴾ في سورة الأعراف من ﴿ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ من تعظيم وعيد فرعون، لأنها هنا كما ذكر أبو جعفر للتراخي في الرتبة، وهي التي يُقصد بها تعظيم حال ما عطف بها وموقعه، وأنه لو انفرد لكان كافياً في المقصود[2]، فتوجيه ابن جماعة إذن دون توجيه أبي جعفر والبقاعي إن لم يكن مردوداً.

يتبين مما تقدم أن العدول عن التشابه بالزوائد والنواقص الجملية مراعىً به تحقيق التناسب المعنوي ليكون كل من المتشابهين واقعاً موقعه الذي لا يحسن فيه غيره.

ومجمل القول أن العدول عن التشابه بالزوائد والنواقص على اختلاف أنواعها الحرفية واللفظية والجملية مقصود به تحقيق التناسب المعنوي، وقد تأكد هذا فيما مر بنا من تعدد أوجه المناسبة في المثال الواحد مع إمكان إبداء أوجه أخرى عند التدبر المتأني، مما يسمح بالقول إنه لولا العدول لما تحقق التناسب.

ثالثاً : العدول عن التشابه بالمقدم والمؤخر للتناسب المعنوي :

«المقدم والمؤخر» مصطلح لأصحاب المتشابه اللفظي، يوقعونه على كل ما تقدم في أحد المتشابهين وتأخر في الآخر، فهو أعم من التقديم والتأخير الذي لا يتجاوز الجملة

(١) انظر: درة التنزيل: ١٧٨، وملاك التأويل: ١: ٤٤٧.
(٢) انظر: ملاك التأويل: ١: ٤٤٨.

والقيود عند البيانيين، فالأَوْلى أن يُجعل التقديم والتأخير نوعاً من المقدم والمؤخر لا العكس كما فعل الزركشي وغيره[1].

ومراعاة المناسبة المعنوية مقصودة في كل مقدم ومؤخرّ في القرآن الكريم، قال الطوفي (ت ٧١٦هـ): «ومن أمعن النظر وجد لكل تقديم وتأخير في القرآن مقتضياً مناسباً»[2] ومراده المقدم والمؤخر كما تدل أمثلته. وقد ألف ابن الدهان (ت ٧٢١هـ) كتاباً كبيراً في ذلك كما ذكر الطوفي[3]. فمراعاة المناسبة من أعم أغراض المقدم والمؤخر في القرآن، فهي والاهتمام ـ الذي هو أعم أغراض التقديم ـ سواء، وليست مندرجة تحته أو فرعاً من فروعه كما ذكر بعضهم[4]، فلا شك إذن في أن العدول عن التشابه بواسطة المقدم والمؤخر هو لرعاية التناسب المعنوي، هذا ما سيؤكده التطبيق الذي سنرتب أمثلته على أربعة أنواع؛ مقدم ومؤخر الجملة والقيود، فالمتعاطفين، فالأخبار، فاللفظين المتباعدين.

أ. العدول بمقدم ومؤخر الجملة والقيود للتناسب المعنوي :

ونقصد بهذا ما قُدم وأخر من أحد ركني الجملة المسند والمسند إليه، أو من بعض قيودها كالمفعول والجار والمجرور ونحو ذلك.

فمن أمثلة ذلك قوله تعالى في سورة الحديد ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [الحديد:١٢] وفي سورة التحريم ﴿نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِمْ﴾[5] [التحريم:٨] فالمتشابهان في الإخبار عن إكرام المؤمنين يوم القيامة بنور إيمانهم وأعمالهم الصالحة الذي يضيء لهم الصراط ويكون سبباً لنجاتهم[6]، وقد عبر القرآن عن ذلك بتقديم الفعل في سورة الحديد، وعدل عن ذلك إلى تأخيره في التحريم.

---

(١) انظر: الزركشي، البرهان: ٣: ٢٣٨ وقارن بـ: ٢٨٤، وهو مسبوق بصنيع بعضهم كالطوفي في الإكسير: ٢١٦ وما بعدها وقارن بـ ١٥٤ وما بعدها.

(٢) الطوفي، الإكسير: ٢١٨.

(٣) انظر: السابق، والصفحة نفسها.

(٤) انظر: السيوطي، الإتقان: ٢: ٦٣٧ وما بعدها.

(٥) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٨٩٢ - ٨٩٣، والعقد الجميل: ١٤٣.

(٦) انظر: الأنصاري، عبد الله، تجريد البيان: ٢: ٦٣٣ و ٧٢٠، والزحيلي، د. وهبة، التفسير الوجيز ضمن الموسوعة القرآنية الميسرة: ٥٤٠ و ٥٦٢.

وتقدم الفعل على الفاعل يجعل الجملة فعلية، ويفيد تكرر الفعل وحدوثه مرة بعد مرة على سبيل التجدد، أما تأخره فيحيل الجملة اسمية، ويخلصها لإفادة الثبوت[1].

وقد أبدى أبو جعفر بن الزبير وجهاً من أوجه مناسبة العدول هنا، فذكر أن آية الحديد في سياق بشارة المؤمنين، لقوله تعالى ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ﴾ [الحديد: ١٢] والبشارة يناسبها التجدد والحدوث، فكان تقديم الفعل فيها مناسباً؛ لتكون الجملة فعلية فتفهم التكرر والحدوث. أما آية التحريم فتقدم فيها قوله تعالى ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِى ٱللَّهُ ٱلنَّبِىَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾ [التحريم: ٨] ومعية المؤمنين لنبيهم تفهم قرب منزلتهم وعلو حالهم وتقرر ثبوته، والمناسب لهذا أن يُعبر عن سعي نورهم بما يقتضي ثبوته وتقرره، ولذلك عُدل إلى تأخير الفعل لتكون الجملة اسمية وتفيد ذلك الثبوت والتقرر[2].

وأشار البقاعي إلى وجه آخر اقتصر فيه على آية التحريم، فذكر أن سياقها لتعظيم النبي ﷺ، ورتب ذلك على جواز أن يكون ﴿ٱلَّذِينَ﴾ من قوله تعالى ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِى ٱللَّهُ ٱلنَّبِىَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾ [التحريم: ٨] مبتدأ خبره ﴿مَعَهُۥ﴾، فيكون إشارة إلى أن جميع الأنبياء ومن آمن بهم تحت لوائه ﷺ، وذلك غاية الشرف والتعظيم له ﷺ، فلما كان السياق لذلك اقتضت رعاية التناسب أن يقدم ﴿نُورُهُم﴾ في الذكر، ولذلك عُدل إلى تأخير الفعل[3].

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة النحل ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ﴾ [النحل: ١٤] وفي سورة فاطر ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ﴾ [4] [فاطر: ١٢] فالمتشابهان في المنافع التي جعلها الله تعالى في البحر، ومنها أن تجري السفن فيه شاقة ماءه مع صوت[5]، وقد عبر القرآن عن ذلك بتقديم المفعول الثاني ﴿مَوَاخِرَ﴾ على الظرف ﴿فِيهِ﴾ في سورة النحل، وعدل إلى تأخيره عنه في فاطر.

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٨٩٣.

(٢) انظر: السابق، والصفحة نفسها.

(٣) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ٢٠: ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٤) انظر: درة التنزيل: ٢٥٩، والبرهان: ٢٤٢، وملاك التأويل: ٢: ٥٩٦، وكشف المعاني: ٢٢٥ - ٢٢٦، والعقد الجميل: ١٠٩.

(٥) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ١١: ١٢٥.

وتقديم ﴿مَوَاخِرَ﴾ هو الأصل لأن أصله الخبر، و﴿فِيهِ﴾ قيد له متعلق به، أما تأخير ﴿مَوَاخِرَ﴾ فليكون ﴿فِيهِ﴾ قيداً لـ ﴿تَرَى﴾ [1]، ويترتب على ذلك توجيه التنبيه في آية النحل إلى مكان المخر، وفي آية فاطر إلى مكان الرؤية.

وقد أبدى ابن جماعة وجهاً من أوجه مناسبة هذا العدول فذكر أن آية النحل سيقت لتعداد نعمه تعالى على الخلق، لافتتاح الآية بقوله سبحانه ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ﴾ [النحل: ١٤] فناسب الامتنان بهذا التسخير تقديم ﴿مَوَاخِرَ﴾ أي شاقة للماء على ﴿فِيهِ﴾ [2]. أما آية فاطر فسيقت لبيان قدرته سبحانه وحكمته، لقوله تعالى فيما تقدم الآية ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [3] الآية [فاطر: ١١] ثم بين ابن جماعة وجه العدول فقال: «وقدم ﴿فِيهِ﴾ على ﴿مَوَاخِرَ﴾ لأن شق الفلك للماء (بجريانه) فيه آية من آيات الله تعالى، (فالتقديم) فيه أنسب للفلك» [4] أي أنه لما كان السياق لبيان القدرة اقتضت مراعاة التناسب العدول إلى تقديم ﴿فِيهِ﴾، لأن تقديمه أدل على القدرة من تأخيره؛ من حيث كان التقديم يقتضي توجيه التنبيه إلى استقرار السفن في البحر دون غرق، وكان التأخير يقتضي توجيه التنبيه إلى مخرها للماء. وبنحو هذا وبما ذكره ابن جماعة وجه البقاعي مناسبة العدول [5].

وأبدى الآلوسي وجهاً آخر فيه بعض اتفاق مع ما سبق، وهو أن السياق البعيد لآية النحل في تعديد النعم، ويشير بذلك إلى ما تقدمها من لدن قوله تعالى ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل: ٥]، وإلى ما تلاها من قوله تعالى ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] إلى قوله ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل: ١٨]، فلما كان هذا السياق لتعديد النعم كان الأهم كما ذكر الآلوسي تقديم ما هو نعمة، وهو مخر الفلك للماء، فناسبه تقديم ﴿مَوَاخِرَ﴾. أما ما في آية فاطر فذكر أنه تقدمه قوله تعالى ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ۖ وَمِن كُلٍّ

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٢٦١ - ٢٦٢، والبرهان: ٢٤٢، والآلوسي، روح المعاني: ٢٢: ١٨٠.
(٢) انظر: كشف المعاني: ٢٢٦.
(٣) انظر: السابق، والصفحة نفسها.
(٤) السابق: ٢٢٦، ووقع في الأصل لجريانه و فالتقدم ، وما أثبتناه هو من نسخة كشف المعاني التي حققها عبد القادر عطا ونسبها إلى النووي، انظر: فتاوى الإمام النووي: ٢١٥.
(٥) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ١١: ١٢٥، و١٦: ٢٥.

تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ﴾ [فاطر:١٢] فكان قوله ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ﴾ إلى قوله ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ﴾ مسوقاً للاستطراد في صفة البحرين وما فيهما من النعم، أو لتتمة التمثيل؛ لأنه مُثّل بالبحرين العذب الفرات والملح الأجاج للمؤمن والكافر كما ذكر، على معنى أن البحرين وإن اشتركا في بعض الصفات متفاوتان فيما هو المقصود بالذات، لأن أحدهما شابته الملوحة فلم تُبقه على صفاء فطرته فكذلك المؤمن والكافر كما ذكر، فلما كان ما في الآية مسوقاً لذلك الاستطراد أو لتلك التتمة من التمثيل ناسب العدول إلى تقديم ﴿فِيهِ﴾ إيذاناً بأن مخر الفلك للماء الذي هو نعمة ليس هو المقصود بالذات[1].

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة المؤمنين حكاية عن منكري البعث ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَذَا مِن قَبْلُ إِنْ هَذَآ إِلَّآ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [المؤمنون:٨٣] وفي سورة النمل ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا هَذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ إِنْ هَذَآ إِلَّآ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [2] [النمل:٦٨] فالمتشابهان حكاية عن منكري البعث من كفار مكة[3]، فالمحكي عنه واحد، ومع ذلك اختلفت الحكاية فعبر القرآن أولاً بتقديم ذكر الآباء وتأخير اسم الإشارة المشار به إلى البعث، فقيل: ﴿نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَذَا﴾، وعدل عنه ثانياً إلى تقديم اسم الإشارة وتأخير ذكر الآباء.

ذكر الزمخشري وغيره أن التقديم دال على أن المقدم هو المتعمد بالذكر، وأن الكلام سيق لأجله، فتقديم ذكر الآباء في آية المؤمنين دال على أن المتعمد بالذكر إيجاد المبعوث، وتأخيره بتقديم اسم الإشارة عليه في آية النمل دال على أن المتعمد بالذكر إيجاد البعث[4].

وقد أشار السكاكي (ت ٦٢٦هـ) ـ وتابعه الزركشي ـ إلى أحد أوجه المناسبة المقتضية للعدول، فذكر أن الجهة المنظور فيها في آية المؤمنين هي كون القائلين أنفسهم تراباً وعظاماً، لأنه تقدمها قوله تعالى ﴿قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾

---

(١) انظر: الآلوسي، روح المعاني: ٢٢: ١٨٠.

(٢) انظر: درة التنزيل: ٣١٧، والبرهان: ٢٧٧، وملاك التأويل: ٢: ٧٣٥ - ٧٣٦، وكشف المعاني: ٢٦٨.

(٣) انظر: الأنصاري، عبد الله، تجريد البيان: ٢: ٤٣ و ١٣٩.

(٤) انظر: الزمخشري، الكشاف: ٣: ١٥٨، والفخر الرازي، التفسير الكبير: ٢٤: ٢١٤، والنسفي، مدارك التنزيل: ٣: ٣٢٠، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: ٤: ٢١٣.

[المؤمنون:٨٢]، بخلاف آية النمل فإن الجهة المنظور فيها هنا هي كون أنفسهم وآبائهم تراباً، لأنه تقدمها قوله تعالى ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل:٦٧] وكون أنفسهم مع آبائهم تراباً أدخل عندهم في تبعيد البعث من كونهم كذلك دون آبائهم، فكان الاعتناء بهذا التبعيد في آية النمل أكثر والاهتمام بذكره أشد[١]، فاقتضى إحراز التناسب العدول إلى تقديمه.

ومما يقوي مذهب السكاكي أن آية المؤمنين حكت استبعادهم البعث مع بقاء بقية منهم بعد الموت؛ وهي عظامهم، قال تعالى ﴿قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون:٨٢] أما آية النمل فحكت استبعادهم له مع زوال كل أثر لهم بصيرورتهم تراباً بالكلية، قال تعالى ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل:٦٧]، ولا شك في أن استبعاده عندهم مع زوال كل أثر لهم أبلغ من استبعاده مع بقاء عظامهم مختلطة بالتراب، فكأنهم قالوا: أنُخرج من التراب بعد أن زلنا نحن وآباؤنا فيه زوالاً كاملاً! لقد وُعدنا هذا الإخراج نحن وآباؤنا. فمناسبة العدول على هذا أوضح شيء.

وأبدى أبو جعفر بن الزبير وجهاً آخر، ذهب فيه إلى أن آية المؤمنين تقدمها أن آباءهم أُنذروا كما أنذروا هم، فناسب تقديم ذكر الآباء، ولم يتقدم آية النمل مثل ذلك، فناسب العدول إلى تأخير ذكرهم، قال أبو جعفر: «لما تقدم قبل آية المؤمنين قوله تعالى ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المؤمنون:٦٨] فتقدم التعريف في هذه الآية أن آباءهم قد جاءتهم الرسل وأُنذروا كما أُنذر هؤلاء، فلهذا قالوا ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا مِن قَبْلُ﴾ [المؤمنون:٨٣] ولما لم يتقدم في آية النمل ذكر إنذار آبائهم كان أهم شيء يُذكر الموعود الذي هو ﴿هَٰذَا﴾ فقالوا ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا﴾ [النمل:٦٨]»[٢].

وأبدى ابن جماعة وجهاً ثالثاً قريباً من سابقه، فقال مبتدئاً بآية المؤمنين: «لما تقدم هنا ذكر آبائهم بقوله تعالى ﴿بَلْ قَالُواْ مِثْلَ مَا قَالَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [المؤمنون:٨١] وهم آباؤهم، ناسب ذلك تقديم المؤكِّد؛ وهو ﴿نَحْنُ﴾، ليعطف عليه الآباء المقدم ذكرهم، ثم تأخير المفعول

---

(١) انظر: السكاكي، مفتاح العلوم: ١٢٩، والزركشي، البرهان: ٣: ٢٨٤.

(٢) ملاك التأويل: ٢: ٧٣٦.

الموعود لهم جميعاً؛ وهو ﴿هَٰذَا﴾. وآية النمل لم يذكر فيها الأولون، بل قال ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ الآية [النمل:٦٧] فناسب تقديم المفعول (الموعود) »[١].

وأبدى البقاعي وجهاً آخر نظر فيه إلى مناسبة السورة، فقال في سورة المؤمنين: «ولما كان محط العناية في هذه السورة الخلق والإيجاد، والتهديد لأهل العناد، حكى عنهم أنهم قالوا ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا﴾ [المؤمنون:٨٣] مقدماً قولهم ﴿نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا﴾ [المؤمنون:٨٣] على قولهم ﴿هَٰذَا﴾ [المؤمنون:٨٣] أي البعث ﴿مِن قَبْلُ﴾ ، بخلاف النمل فإن محط العناية فيها الإيمان بالآخرة فلذلك قدم قوله ﴿هَٰذَا﴾»[٢] ويريد بمحط العناية: المعنى الذي يؤول إليه أكثر المذكور في السورة من الألفاظ والآيات والقصص.

ويحتمل توجيه العدول بوجه آخر من التناسب؛ وهو أن القصد الذي بُنيت عليه آية المؤمنين هو الإخبار عن منكري البعث أنهم اتبعوا أسلافهم الذين هم آباؤهم وماثلوهم في الإنكار من غير نعي ذلك عليهم كما ذكر الآلوسي[٣]، قال تعالى ﴿بَلْ قَالُواْ مِثْلَ مَا قَالَ ٱلْأَوَّلُونَ قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون:٨١.٨٢] فكان تقديم ذكر الآباء مناسباً من منظورين، الأول أنه مناسب للقصد الذي بنيت عليه الآية؛ وهو مماثلة كفار مكة لآبائهم فيما قالوه، والثاني أنه لما تقدم ذكر آبائهم المشار إليه بـ ﴿مَا قَالَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [المؤمنون:٨١] على إنكار البعث في ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون:٨٢] كان المناسب أن يترتب على ذلك تقديم ذكر الآباء على اسم الإشارة المشار به إلى الإنكار في ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا﴾ [المؤمنون:٨٣]. أما آية النمل فالقصد الذي بنيت عليه هو الإخبار عن شكهم في الآخرة وعدم إدراكهم لدلائها، قال تعالى ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل:٦٦] وحاصل ذلك الإخبار عن شكهم في البعث[٤]، فكان أهم شيء في الحكاية عنهم تقديم ذكر البعث، ولذلك عُدل إلى تقديم ﴿هَٰذَا﴾ المشار به إلى البعث، هذه مناسبة العدول من منظور القصد الذي بنيت عليه الآية، أما من المنظور

---

(١) كشف المعاني: ٢٦٨، وقوله الموعود وقع في الأصل لموعود.
(٢) البقاعي، نظم الدرر: ١٣: ١٧٥، وانظر أيضاً: ١٤: ٢٠٦.
(٣) انظر: الآلوسي، روح المعاني: ٢٠: ١٥.
(٤) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٧: ٩٤.

الآخر فلأنه تقدم ذكر البعث فيما أشار إليه قوله تعالى ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [النمل:٦٦] على ذكر آبائهم في قوله تعالى ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ﴾ [النمل:٦٧]، فناسب أن يترتب على هذا التقديم العدول إلى تقديم ذكر البعث المشار إليه بـ ﴿هَٰذَا﴾ على ذكر الآباء، فقيل: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا﴾ [النمل:٦٨].

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة البقرة ﴿لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّمَّا كَسَبُواْ﴾ [البقرة:٢٦٤] وفي سورة إبراهيم ﴿لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [1] [إبراهيم:١٨] فالمتشابهان في مَثَلين متقاربين، فالأول وارد في قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [البقرة:٢٦٤] إلى قوله ﴿لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّمَّا كَسَبُواْ﴾ [البقرة:٢٦٤] فالمعنى: أن مثل المنفق المرائي كمثل المنافقين في بطلان الثواب، لأن كلاً منهما يظن أن له أعمالاً صالحة، ولكنهم يوم القيامة لا يحصلون على شيء من ثواب عملهم. والثاني وارد في قوله تعالى ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [إبراهيم:١٨] فالمعنى: أن مثل أعمال الكفار الصالحة كصلة الرحم والصدقة في ضياعها كمثل الرماد الذي أتت عليه الريح العاصفة، فكما لا يقدر الإنسان أن يحصل منه على شيء لا يقدر الكفار أن يحصلوا من ثواب أعمالهم على شيء في الآخرة[2]. وقد عبر القرآن في الآية الأولى بتقديم ﴿عَلَىٰ شَىْءٍ﴾، وعدل إلى تأخيره في الثانية.

والجار في قوله تعالى ﴿عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ من صلة القدرة كما ذكر الكرماني؛ أي متعلق بها، و﴿مِّمَّا كَسَبُواْ﴾ صفة لـ ﴿شَىْءٍ﴾، فما في البقرة وارد على القياس[3].

---

(١) انظر: البرهان: ٢٣٥، وكشف المعاني: ١٢٠، والعقد الجميل: ٣٦.

(٢) انظر: الأنصاري، عبد الله، تجريد البيان: ١: ٩١ و٥٤٨، والزحيلي، التفسير الوجيز: ٤٥ و٢٥٨.

(٣) انظر: البرهان: ٢٣٥، وقد وقع فيه «صفة القدرة» بدل «صلة» وهو من تغيير المحقق، لأنه بعد أن أثبت التغيير في المتن علق في الحاشية ١٢ من الصفحة نفسها بقوله: «هذا ما يقتضيه السياق، وفي الأصلية: صلة» فأخطأ من حيث ظن أنه الصواب، لأن الذي يقتضيه السياق: صلة كما أثبتنا، قارن بكشف المعاني: ١٢٠، وببصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي: ١: ٢٧٠، وبفتح الرحمن لزكريا الأنصاري: ٢٩٣، وهذان الأخيران ينقلان عن الكرماني نقلاً حرفياً.

والوجه المناسب المقتضي لذلك العدول كما ذكر الكرماني وابن جماعة وغيرهما هو أن المثل في البقرة للعامل، أي للمنفق المرائي، فكان تقديم نفي قدرته وصلتها أنسب. أما آية إبراهيم فالمثل فيها للعمل، لأن التقدير في قوله تعالى ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ﴾ [إبراهيم:١٨] مثل أعمال الذين كفروا، فكان تقديم نفي الكسب أنسب[١]، لأن الأهم في هذا السياق هو ثواب عملهم؛ أي ما كسبوا، فكأنه قيل: لا يقدرون من كسب ثواب عملهم خاصة على شيء، فلتحقيق هذه المناسبة عدل القرآن إلى تقديم الكسب وتأخير ﴿عَلَىٰ شَىْءٍ﴾.

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة الرعد ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾ [الرعد:٤٣] وفي سورة الإسراء ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾ [الإسراء:٩٦] وفي سورة العنكبوت ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا﴾[٢] [العنكبوت:٥٢]، فالمتشابهات الثلاث تثبيت لرسول الله ﷺ بأن يرد على من كذبه بهذا القول، أي كفت شهادة الله على صدقي فيما أبلغكم به، وقد قدم ﴿شَهِيدًا﴾ على الظرف في الأَولَيْن، وعُدل عنه إلى التأخير في العنكبوت.

والأصل تقديم ﴿شَهِيدًا﴾ على الظرف كما وقع في الرعد والإسراء[٣]، لأن الظرف قيد لـ ﴿شَهِيدًا﴾[٤].

والمقتضي لذلك كما ذكر الكرماني وابن جماعة مناسبة ما وقع في آية العنكبوت من قوله تعالى ﴿قل كفى بالله بيني وبينكم شهيداً يعلم ما في السموات والأرض﴾ [العنكبوت:٥٢] فلما وُصف ﴿شَهِيدًا﴾ بـ ﴿يَعْلَمُ﴾ اقتضت المناسبة العدول إلى تأخيره لكيلا يحول حائل بين الصفة والموصوف، ولما لم يقع مثل ذلك في آيتي الرعد والإسراء كان

---

(١) انظر: البرهان: ٢٣٥، وكشف المعاني:١٢٠، والبقاعي، نظم الدرر:١٠: ٤١٠، والسيوطي، قطف الأزهار: ١: ٥١٦.

(٢) انظر: البرهان: ٢٥٤، وكشف المعاني:٢٣٥، والعقد الجميل:٩٤.

(٣) انظر: البرهان: ٢٥٤، وكشف المعاني:٢٣٦.

(٤) قال زكريا الأنصاري في فتح الرحمن: ٣٣٤ معللاً أصالة تقديم ﴿شَهِيدًا﴾ على الظرف في آية الإسراء: «لأن ما هنا جاء على الأصل من تقديم المفعول» وهو غريب، لأن ﴿شَهِيدًا﴾ تمييز، فلعله أراد تقديم ما يشبه المفعول. وما ذكرناه أظهر.

المناسب مجيئهما على القياس، ففي آية الرعد ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد:٤٣]، وفي الإسراء ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا﴾ [1] [الإسراء:٩٦].

وأبدى البقاعي مقتضياً آخر، فذكر أن العناية في سورة العنكبوت ـ بخلاف سورتي الرعد والإسراء ـ بذكر الناس وتفصيل أحوالهم، فناسب العدول فيها إلى تقديم الظرف[2]. والعناية بالناس وتفصيل أحوالهم ظاهرة في السورة كلها ولا سيما في مطلعها، فهو قوله تعالى ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [العنكبوت:٢] وقوله ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [العنكبوت:٣].

توضح الأمثلة السابقة أن العدول عن التشابه في الجمل والقيود مقصود به وضع كل من المتشابهين في سياقه الأنسب له، وأن المناسبة متأكدة بتعدد الأوجه، وبحصولها من طرفي الآية كما يبين المثال الأخير.

ب ـ العدول بمقدم ومؤخر المتعاطفين للتناسب المعنوي :

والمقصود هنا المتعاطفان بالواو خاصة، لأنها تنفرد عن سائر حروف العطف بأنها لا تقتضي الترتيب على القول الأشهر[3]، فوجب البحث عن مناسبة العدول في ترتيب متعاطفيها، لأنها في القرآن الكريم مراعاة في كل موضع، وهذا ما قصده أبو جعفر بن الزبير بقوله: «والواو وإن كانت لا ترتّب، فإنه لا يتقدم اللفظ في الكتاب العزيز ذكراً أو يتأخر إلا لموجب» [4].

وسنقسم أمثلة هذا العدول قسمين؛ نتناول في الأول المتعاطفين من المفردات، وفي الثاني المتعاطفين من الجمل.

---

(١) انظر: البرهان: ٢٥٤، وكشف المعاني:٢٣٦.

(٢) انظر: البقاعي، نظم الدرر:١٤: ٤٦١، وقد سها - رحمه الله - فأشار إلى أن ما في العنكبوت مخالف لما في الرعد والأنعام، بدل الرعد والإسراء.

(٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٢: ١٢٩.

(٤) ملاك التأويل: ١: ٣١٤.

أ. العدول بمقدم ومؤخر المتعاطفين من المفردات :

ومن أمثلته قوله تعالى في سورة الأنعام ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] وفي سورة الإسراء ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾[(١)] [الإسراء: ٣١] فالمتشابهان في النهي عن قتل الأولاد بضمان الرزق لهم ولآبائهم، وقد عبر القرآن في الأول بتقديم ضمير الآباء على الأبناء، وعدل في الثاني إلى العكس.

والمناسبة المقتضية للعدول كما ذكر جماعة أن سياق آية الأنعام يدل على أن الخطاب للفقراء، لقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ [الأنعام:١٥١] أي بسبب فقر حالّ بكم، فكان رزقهم أهم عندهم من رزق أولادهم لخوفهم على أنفسهم إذا لزمتهم مؤونة الأولاد، فناسب تقديم ضميرهم. أما آية الإسراء فسياقها يدل على أن الخطاب للأغنياء، لقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء:٣١] فهم يخشون الفقر في المستقبل لما يلزمهم من مؤونة أولادهم، فكان أهم شيء عند نهيهم عن قتلهم أن يُضمن لهم رزق الأولاد؛ دون رزقهم لأنه حاصل، فناسب ذلك العدول إلى تقديم ضمير الأولاد وتأخير ضمير الآباء لحصول رزقهم وقت الخطاب[(٢)].

وأشار بعض المفسرين المحدثين إلى وجه آخر، فقال مبتدئاً بآية الأنعام: «قُدم في الأول رزق الوالدين على رزق الأولاد لأن الولد الصغير تابع لوالده في الرزق الحالّ، وقدم في الثاني رزق الأولاد على رزق الوالدين لتعلقه بالمستقبل، وكثيراً ما يعجز فيه الآباء عن كسب الرزق ويحتاجون إلى إنفاق أولادهم عليهم» [(٣)] أي أن ما في الأنعام فقر واقع،

---

(١) انظر: درة التنزيل: ١٣٥، والبرهان: ١٧٨، وملاك التأويل: ١: ٣٥٣، وكشف المعاني: ١٦٩، والعقد الجميل: ٧٣.

(٢) انظر: درة التنزيل: ١٣٦، والبرهان: ١٧٨، وابن أبي الإصبع، تحرير التحبير: ٥٦١، وملاك التأويل: ١: ٣٥٣ - ٣٥٤، وكشف المعاني: ١٦٩، والخطيب القزويني، الإيضاح ضمن شروح التلخيص: ٢: ١٦٣، وأبو حيان، البحر المحيط: ٤: ٢٥١، والزركشي، البرهان: ٣: ٢٨٥، والبقاعي، نظم الدرر: ٧: ٣١٧، و١١: ٤٠٨ - ٤٠٩، والسيوطي، قطف الأزهار: ٢: ٩٥٨، ومعترك الأقران: ١: ٧٢، والإتقان: ٢: ٩٩٩، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: ٣: ٣٢٤، والآلوسي، روح المعاني: ٨: ٥٤، و ١٥: ٦٦.

(٣) رضا، محمد رشيد، تفسير المنار: ٨: ١٢٤، وانظر أيضاً: ٨: ١٨٦.

فالأهم في هذه الحال ضمان رزق الوالد لأنه هو الكاسب[1] لا الأولاد؛ لأنهم كانوا يئدونهم صغاراً، وهو المقصود بالنهي عن قتلهم، فناسب هذه الحال تقديم ضمير الآباء. أما آية الإسراء فالفقر فيها متوقع حصوله في المستقبل، وخوفه إنما هو على الأولاد[2]، فالأهم في هذه الحال ضمان رزقهم لا رزق آبائهم لأنهم هم الكاسبون[3]، فناسب تقديم ضميرهم بالعدول عما في آية الأنعام، وأُخر ضمير آبائهم لأن الأولاد حينئذ كثيراً ما يكونون سبب رزق آبائهم[4].

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة الحجر ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: ١] وفي سورة النمل ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [5] [النمل: ١] فالمتشابهان في الإشارة إلى آيات القرآن الكريم على سبيل المدح، وقد قُدم لفظ ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ على ﴿قُرْءَانٍ﴾ في الحجر، وعُدل إلى تأخيره في النمل.

وفي المراد بالكتاب أقوال، ما يهمنا منها أنه القرآن نفسه ـ وهو الأشهر ـ وعليه يكون الجمع بين الوصفين لتفخيم شأن القرآن الكريم، ومنها أيضاً أنه اللوح المحفوظ[6]، وهو اختيار أبي جعفر بن الزبير، قال: «اسم الكتاب في سورة البقرة أو حيث وقع من فواتح هذه السور وأشير إليه بـ ذلك أو تلك، أو وقع في غير الفواتح، فيصح أن يراد به فيها أو في بعضها اللوح المحفوظ، وأن تكون الإشارة إليه إذا شهد له السياق ووضح عليه النظم» [7].

وللعدول عدة مناسبات تقتضيه، الأولى أوضحها أبو جعفر بن الزبير، ومهد لها بما خلاصته أن تذكير العباد وتحريكهم للاعتبار في القرآن الكريم منحصر بضربين؛ أحدهما الآيات الحسية؛ أي الموجودات المدركة بالحواس كدلائل الآفاق وخلق الإنسان والنبات؛

---

(١) انظر: السابق: ٨: ١٨٦.
(٢) انظر: درة التنزيل: ١٣٦.
(٣) انظر: رضا، محمد رشيد، تفسير المنار: ٨: ١٨٦.
(٤) انظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ٣: ٣٢٤، والآلوسي، روح المعاني: ١٥: ٦٦.
(٥) انظر: ملاك التأويل: ٢: ٥٨٣، والعقد الجميل: ١٠٥.
(٦) انظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ٣: ٢١١، و٤: ١٨٥، والآلوسي، روح المعاني: ١٤: ٢- ٣، و١٩: ١٥٥.
(٧) ملاك التأويل: ٢: ٥٦٠.

فهو يُدرك بالعيان من آيات اللوح المحفوظ المتضمن للضربين، والآخر القصص التي يُعتبر منها بأحوال الأمم المتقدمة مع رسلها؛ فهو لا يُتوصل إليه إلا من وجهة الخبر الصادق ـ وهو القرآن ـ وإن كان من مُضمّن اللوح المحفوظ، فذُكر الكتاب والقرآن في المتشابهين إشارة إلى الضربين[1].

ثم رتب أبو جعفر المناسبة على ذلك التمهيد فبين أن تقديم ذكر الكتاب في الحجر وتأخر ذكر القرآن لمناسبة ترتيب ما ذكر في السورة من معتبرات الضربين الحسي والقصصي، إذ تقدم الأول على الثاني، وهو المطابق لتقديم الكتاب على القرآن، قال أبو جعفر: «سورة الحجر لما قُدم فيها من الضربين الضرب المعتبر من آيات اللوح المحفوظ، فقال تعالى ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّـٰهَا لِلنَّـٰظِرِينَ﴾ [الحجر:١٦] إلى قوله ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَـٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ الآية [الحجر:٢٢] ثم بعد ذلك ذُكر مما به الاعتبار من الضرب الثاني في قوله تعالى ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحجر:٥١] إلى قوله ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الحجر:٨٤] فتأخر ما ورد في هذه السورة من هذا الضرب ليطابق تأخر ذكره في قوله ﴿وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر:١] »[2]. ثم بين أن العدول في آية النمل إلى تقديم ذكر القرآن وتأخير ذكر الكتاب لمناسبة ترتيب المذكور في السورة من معتبرات الضربين القصصي فالحسي، قال: «ولما تقدم في سورة النمل من الاسمين المضاف إليهما خبر اسم الإشارة القرآن وتأخر الكتاب، فقال تعالى ﴿تِلْكَ ءَايَـٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل:١] قوبل بتقديم الضرب المشار إليه أولاً، فقال تعالى ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِۦٓ﴾ [النمل:٦.٧] وذكر من القصة مجملاً (ما) إذا اعتُبر وفى بأتم ما يحصل المعتبِر به على (أعلى) مقصود موفٍ بخلاصه، وذلك إلى قوله ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل:١٤] ثم أتبع بقصة داود وسليمان وما استجر ذلك من قصة بلقيس وما تلاها، ثم أعقب بعدُ بالضرب الأخير، فقال تعالى ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ [النمل:٦٠] إلى قوله ﴿بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل:٦٦]»[3].

---

(١) انظر: السابق: ٢: ٥٥٠ حتى ٥٥٥.

(٢) السابق: ٢: ٥٥٥.

(٣) السابق: ٢: ٥٥٥ - ٥٥٦، ووقع في الأصل أما بدل ما وهي الصواب كما أثبتنا، ويؤيده وقوعها في بعض نسخ المخطوط كما ذكر المحقق في الحاشية ٢ من الصفحة: ٥٥٦، ووقع في الأصل أيضاً أعلا وصوابه أعلى كما أثبتنا.

والمناسبة الثانية المقتضية للعدول أبداها البقاعي، فقال في آية الحجر: «ولما كان الغالب في هذه السورة القطع الذي هو من لوازم الكتاب قدمه، وذلك أنه قطع بأمر الأجل والملائكة، وحفظ الكتاب والرمي بالشهب وكفاية المستهزئين»[1]. يشير على الترتيب إلى قوله تعالى ﴿مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَـْٔخِرُونَ﴾ [الحجر: ٥] وقوله ﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَمَا كَانُوٓا۟ إِذًا مُّنظَرِينَ﴾ [الحجر: ٨] وقوله ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] وقوله ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّـٰهَا لِلنَّـٰظِرِينَ وَحَفِظْنَـٰهَا مِن كُلِّ شَيْطَـٰنٍ رَّجِيمٍ إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ﴾ [الحجر: ١٦ـ١٨] وقوله ﴿إِنَّا كَفَيْنَـٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ [الحجر: ٩٥]. أما آية النمل فعُدل فيها إلى تقديم ذكر القرآن لمناسبة السورة؛ من حيث كانت العناية فيها بالنشر، وهو من لوازم الجمع في مادة (قرأ) كما ذكر البقاعي، قال: «ولما كانت العناية في هذه السورة بالنشر ـ الذي هو من لوازم الجمع في مادة (قرأ) كما مضى بيانه في أول الحجر ـ أكثرَ، قُدم القرآن؛ يدل على ذلك انتشار أمر موسى عليه الصلاة والسلام في أكثر قصته بتفريقه من أمه، وخروجه من وطنه إلى مدين، ورجوعه مما صار إليه إلى ما كان فيه، والتماسه لأهله الهدى والصَّلى، واضطراب العصا وبث الخوف منها، وآية اليد وجميع الآيات التسع، واختيار التعبير بالقوم الذي أصل معناه القيام، وإبصار الآيات، وانتشار الهدهد، وإخراج الخبء الذي منه تعليم منطق الطير وتكليم الدابة للناس، وانتشار المرأة وقومها وعرشها بعد تردد الرسل بينها وبين سليمان عليه الصلاة والسلام، وكشف الساق، وافتراق ثمود إلى فريقين مع الاختصام المشتت و(انتشار) قوم لوط عليه الصلاة والسلام إلى ما لا يحل، وتفريق الرياح نُشراً، وتقسيم الرزق بين السماء والأرض، ومرور الجبال، ونشر الريح لنفخ الصور الناشئ عنه فزع الخلائق المبعثر للقبور، إلى غير ذلك مما إذا تدبرت السورة انفتح لك بابه»[2].

---

(١) البقاعي، نظم الدرر: ١١: ٣.

(٢) السابق: ١٤: ١٢٤، وانظر ما بينه من مادة قرأ في أول الحجر: ١١: ٦ حتى ١٠، ووقع في الأصل انتثام بالثاء والميم، ولا معنى له هنا لأن انتثم بمعنى تكلم بالقبيح كما في القاموس: [نثم]: ٤: ١٨١، فما ذكرناه هو الصواب، ولا سيما أن مُراجِع التفسير ذكر في الحاشية ٥ من الصفحة: ١٢٤ أنه وقع في النسخة الأصلية للمخطوط انتشار وأن انتثام هو في بعض النسخ. وجدير بالبيان أن معنى «الصَّلى» الذي ورد ذكره في توجيه البقاعي: الوقود أو النار كما في القاموس: صلي: ٤: ٣٥٥، ومعنى «نُشراً» أن الريح تنشر السحاب وتجمعه كما ذكر البقاعي في نظم الدرر: ١٤: ١٩٣.

والمناسبة الثالثة المقتضية للعدول ما أبداه بعض المفسرين المحدثين من أن آية الحجر سياقها لتوبيخ الكافرين وتهديدهم بأنه سيجيء وقت يتمنون فيه أن لو كانوا مؤمنين، وهو قوله تعالى ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر:٢] فلما وُجِّه الكلام إلى المنكرين كان الأنسب تقديم الصفة الأعم وهي كونه كتاباً، لأنهم حين جادلوا ما جادلوا إلا في كتاب، فقالوا فيما أخبر الله ﴿لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ﴾ [الأنعام:١٥٧] ولأنهم يعرفون ما عند اليهود والنصارى بصفة «كتاب» ويعرفونهم بصفتهم «أهل الكتاب». أما آية النمل ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ فأُتبعت بقوله تعالى ﴿هُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النمل:٢] فلما وُجِّه الكلام فيها إلى المؤمنين، وهم يقرؤون القرآن ويدرسونه، كان الأنسب العدول إلى تقديم صفة القرآنية[١].

وكان الآلوسي قد نبه على نحو ذلك مقتصراً على توجيه آية النمل، فقال: «ولما عقبه سبحانه بالحديث عن الخصوص هنالك قدّم كونه قرآناً، لأنه أدل على خصوص المنزل على محمد صلى الله تعالى عليه وسلم للإعجاز»[٢] أي لما كانت الآية معقبة بأن المنزل يهتدي به المؤمنون خاصة لقوله ﴿هُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النمل:٢] ناسب العدول إلى تقديم ذكر القرآن، لدلالة هذا الاسم على المنزل على سيدنا رسول الله ﷺ خاصة.

ونقل الآلوسي عن بعض المحققين مقتضياً آخر لذلك العدول فقال: «وجَوَّز أن يراد بالكتاب اللوح المحفوظ، وذكر أن تقديمه هنا باعتبار الوجود، وتأخيره هناك باعتبار تعلق علمنا، لأنا إنما نعلم ثبوت ذلك من القرآن»[٣] أي أن المقتضي للعدول مناسبة ترتيب المصحف، لأنه أراد أن المتقدم في الوجود كونه كتاباً في اللوح المحفوظ، والمتأخر علمنا بذلك، فناسب في المتقدم من المتشابهين ـ وهو ما في سورة الحجر المتقدمة في ترتيب المصحف ـ تقديم المتقدم في الوجود وهو الكتاب؛ أي اللوح المحفوظ، وناسب في المتأخر من المتشابهين ـ وهو ما في سورة النمل ـ العدول إلى تأخير كونه كتاباً لتأخر علمنا بذلك.

---

(١) انظر: ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير: ١٤: ٩ - ١٠.
(٢) الآلوسي، روح المعاني: ١٤: ٣.
(٣) السابق، والصفحة نفسها.

ولو قيل: ـ ناسب في الأول من المتشابهين تقديم الأول من الحالين، وهو الكتاب على أنه اللوح المحفوظ، وناسب في الثاني العدول إلى تقديم الثاني من الحالين وهو القرآن؛ لأن حال كونه مقروءاً حصلت بعد كونه مكتوباً في اللوح المحفوظ ـ لكان أوضح وأوجه.

٢ـ العدول بمقدم ومؤخر المتعاطفين من الجمل :

ومن أمثلته قوله تعالى في سورة يونس ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ [يونس:١٨] وفي سورة الفرقان ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾[(١)] [الفرقان:٥٥] فالمتشابهان في الإخبار عن قبائح المشركين، وقد قُدم الضر على النفع في الأول، وعُدل إلى تأخيره في الثاني.

ووجه ذلك كما نبه البقاعي أن سياق آية يونس للتهديد والتخويف، لقوله تعالى فيما سبقها ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟ وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [يونس:١٣] ثم خُوِّفوا بأن أعمالهم منظورة مراقبة لكيلا يجرموا فيصيبهم ما أصاب من قبلهم، قال تعالى ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس:١٤] ثم أُلحق الوعيد بهم لتكذيبهم، قال تعالى ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس:١٧] فلما كان السياق لهذا التهديد والتخويف، ناسبه عند الإخبار عن عبادتهم الأصنام تقديم الضر، فقال تعالى ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾[(٢)] [يونس:١٨]. ومما يدخل في سياق التخويف أيضاً ما أبداه ابن جماعة من أنه وقع فيه أمره تعالى لرسوله ﷺ أن يرد على المشركين بقوله ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [يونس:١٥] فالمعنى: إني أخاف إن عصيت ربي أن يلحقني ضر، فكان أنسب شيء لهذا تقديم ذكر الضر ليكون المعنى: ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم إن عصوه ولا ينفعهم إن أطاعوه[(٣)]. ثم كان «الموجب لتأخير ﴿وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ [يونس:١٨] في سورة يونس ما وُصل به من قولهم

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٣٢٨، والبرهان: ٢٠٢ - ٢٠٣ و٢٨٢، وملاك التأويل: ١: ٤٨٤، وكشف المعاني: ٢٠٢.

(٢) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ٩: ٩١، وقارن بـ ٨٥ - ٨٦ و٩٠.

(٣) انظر: كشف المعاني: ٢٠٢.

﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس:١٨] فكأن قد قيل: ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويزعمون أن ذلك ينفعهم، ولم يكن ليناسب لو قيل: ويعبدون من دون الله ما لا ينفعهم ولا يضرهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله، فتناسب الوارد من قوله ﴿وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ [يونس:١٨] بقوله ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس:١٨]» [(١)].

أما آية الفرقان فهي كما أشار جماعة في سياق التعداد نعمه سبحانه ونصبها شواهد ودلائل يهتدي المعتبر بالنظر فيها، قال تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ثُمَّ قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِبَاسًا وَٱلنَّوْمَ سُبَاتًا وَجَعَلَ ٱلنَّهَارَ نُشُورًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا لِّنُحْيِۦَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا﴾ [الفرقان:٤٥-٤٩] إلى أن قال ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا ۗ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان:٥٤] فلما كان الحاصل من تلك النعم والدلائل نفعاً ناسب عند الإخبار عن عبادتهم الأصنام تقديم ذكر النفع[(٢)] بالعدول عما وقع في آية الفرقان، لأنه صار في هذا السياق أهم.

وثمة وجه آخر ذكره الخطيب الإسكافي مقتصراً على توجيه آية الفرقان، وتابعه عليه بعضهم، وهو أنه تقدم الآية معطوفات قُدِّم في كل اثنين منها الأفضل على الأنقص، وذلك قوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [الفرقان:٥٣] وقوله ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا ۗ﴾ [الفرقان:٥٤] فقُدم ذكر خِلْطة النسب على خلطة المصاهرة التي هي خلطة سبب، فلما جاء بعد هذا الإخبارُ عن عبادتهم الأصنام أوجبت مراعاة التناسب العدول إلى تقديم النفع على الضر[(٣)].

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة البقرة ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ﴾ [البقرة:٥٨] وفي سورة الأعراف ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ

---

(١) ملاك التأويل: ١: ٤٨٤، وانظر: السيوطي، معترك الأقران: ٣: ٢٨٨.

(٢) انظر: البرهان: ٢٠٣، وملاك التأويل: ١: ٤٨٤ - ٤٨٥، وكشف المعاني: ٢٠٢، وأبو حيان، البحر المحيط: ٤: ٤٣٦، والزركشي، البرهان: ١: ١٢٣، والبقاعي، نظم الدرر: ١٣: ٤٠٩، والسيوطي، قطف الأزهار: ٢: ١٠٧٢.

(٣) انظر: درة التنزيل: ٣٢٨، والبرهان: ٢٨٢، والآلوسي، روح المعاني: ٩: ١٣٦.

لَكُمْ﴾[1] [الأعراف:١٦١] فالمتشابهان في قصة واحدة قصة قدماء بني إسرائيل، وقد أخبر تعالى فيها عن أنهم أُمروا بدخول باب القرية ـ وهي بيت المقدس ـ ساجدين مستغفرين بأن تُحَطّ عنهم ذنوبهم. ومع أن القصة واحدة، والأمر واحد، قُدم الأمر بالسجود على الأمر بالدعاء؛ أي بقولهم حطة، في سورة البقرة، وعُدل عنه في الأعراف إلى العكس.

وفي ذلك أوجه؛ أحدها ما نبه عليه الكرماني وغيره من أن آية البقرة افتتحت بقوله تعالى ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [البقرة:٥٨] فلما تقدم أمرهم بدخولها كان الأهم بيان كيفية الدخول، فناسب تقديم دخول بابها على هيئة السجود، فالباب كالبدل من القرية أعيد معه الفعل، كأنه قيل: ادخلوا هذه القرية بابَها. أما آية الأعراف فافتُتحت بالأمر بالسُكنى، قال تعالى ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [الأعراف:١٦١] فهذا لا يقتضي تقديم دخول الباب[2]، بل لم يعد الأمر بالدخول هاماً هنا لضمان أنها صارت مسكنهم، وإنما صار الأهم تقديم الأمر بالاستغفار ليكون استغفارهم بمنزلة الشكر على نعمة السكنى، فاقتضى هذا العدول إلى تقديم ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ وتأخير الأمر بدخول الباب.

والوجه الآخر ما أبداه أبو حيان من أنه لما كان المحكي في البقرة مبدأ دخول القرية كان الأقوى في إظهار الخضوع هو الأهم، فناسب تقديم ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ لأنه أقوى في ذلك الإظهار من قول حطة؛ من حيث كان الدخول فعلاً والدعاء بحطة قولاً[3]، وذلك بخلاف ما في الأعراف لأن المحكي هناك الأمر بالسكنى، والسكنى تقع بعد الدخول، فناسب العدول إلى تقديم ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾؛ لأن كونه أخف في إظهار الخضوع يجعله أنسب بالسكنى لامتدادها.

والوجه الثالث منظور فيه إلى مناسبة السياق البعيد؛ وهو كما نبه ابن جماعة والبقاعي أن سياق آية البقرة لتذكير بني إسرائيل بنعمه تعالى عليهم، وذلك من لدن قوله تعالى ﴿يَٰبَنِىٓ

(١) انظر: درة التنزيل: ١٤ - ١٥، والبرهان: ١٢٣، وملاك التأويل: ١: ٥٨، وكشف المعاني: ٩٦، والعقد الجميل: ١١.

(٢) انظر: البرهان: ١٢٣، وأبو حيان، البحر المحيط: ٤: ٤٠٩، والسيوطي، قطف الأزهار: ١: ٢٥٧.

(٣) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٤: ٤٠٩.

إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة:٤٧] فكان الأنسب لهذا السياق تقديم السجود لأنه أقرب مقرب إلى الرضا، وتأخير ذكر ﴿حِطَّةٌ﴾ لإشعارها بالذنب. أما آية الأعراف فسياقها لتوبيخ بني إسرائيل لنقضهم العهود وإسراعهم في الكفر، وذلك من لدن قوله تعالى ﴿قَالُوا۟ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف:١٣٨] فكان الأنسب لهذا السياق تقديم ذكر ما يشعر بعظيم ما تحملوه من الآثام وهو ﴿حِطَّةٌ﴾، ولذلك عُدل إلى تقديمها وتأخير السجود[١].

وثمة وجه آخر منظور فيه إلى مناسبة ترتيب المصحف، نبه عليه أبو جعفر بن الزبير؛ وهو أن ﴿حِطَّةٌ﴾ دعاء أُمروا به في سجودهم، فأُخر في البقرة وقدم في الأعراف ليدل على أنه طُلب منهم قوله في حال سجودهم لا قبله ولا بعده، فناسب في المتقدم من المتشابهين تقديم الأمر بالسجود، لأن ابتداءه متقدم على ابتداء الدعاء؛ أي الاستغفار بقولهم حطة[٢]، وناسب في المتأخر من المتشابهين العدول إلى تقديم الأمر بالدعاء وتأخير الأمر بالسجود، لأنهما وإن حصلا معاً فالانتهاء من السجود متأخر عن الانتهاء من الدعاء ولو لحظات.

يتبين من الأمثلة السابقة أن العدول عن التشابه بواسطة مقدم ومؤخر المتعاطفين من المفردات والجمل مراعىً به تحقيق التناسب، وأن كون المتشابهين بمعنىً واحد لعدم اقتضاء الواو الترتيب يدل على أنه لولا قصد التناسب لم يُعدل عن التشابه.

جـ. العدول بمقدم ومؤخر الأخبار للتناسب المعنوي :

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى في سورة الأنعام ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام:١٠٢] وفي سورة غافر ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[٣] [غافر:٦٢] فالمتشابهان في تأكيد وحدانية الله تعالى وتفرده بالخلق، وقد قُدم في الأول خبر الوحدانية على خبر الخلق، وعُدل في الثاني إلى العكس.

---

(١) انظر: كشف المعاني: ٩٧، والبقاعي، نظم الدرر: ١: ٣٩٣، و٨: ١٣٦، وانظر أيضا: السيوطي، قطف الأزهار: ١: ٢٥٦- ٢٥٧، ومعترك الأقران: ١: ٦٨، والإتقان: ٢: ٩٩٧.

(٢) انظر: ملاك التأويل: ١: ٦٠ - ٦١.

(٣) انظر: درة التنزيل: ١٢٧، والبرهان: ١٧٦، وملاك التأويل: ١: ٣٤١، وكشف المعاني: ١٦٤، والعقد الجميل: ٧٠.

وحاصل ما ذكره جماعة من توجيه ذلك العدول أن آية الأنعام تقدمها قوله تعالى ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَـٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ﴾ [الأنعام:١٠٠] وقوله ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَـٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام:١٠١] فناسب تقديم وحدانيته، لأن الأهم في هذا السياق نفي ما جعلوا لله من الشركاء وما ادعوا له من الصاحبة والولد. أما آية الأعراف فوقعت في سياق الكلام على الخلق ونعم الله فيه، قال تعالى ﴿لخلق السموات والأرض أكبر من خلق الناس ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾ [غافر:٥٧] وقال ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا ۚ﴾ [غافر:٦١] فكان الأهم في هذا السياق التعريف بأنه ﴿خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ فاقتضت المناسبة العدول إلى تقديمه[1]. ورأى بعضهم أنه لمناسبة المقصود من الكلام على الخلق والنعم الذي هو الرد على منكري البعث والاستدلال بالنعم التي خلقها على الساعة التي ينكرونها[2]، لقوله تعالى فيما تخلل الكلام على الخلق والنعم ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَـَٔاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [غافر:٥٩].

وأبدى البقاعي وجهاً نظر فيه إلى مفتتح السورة؛ وهو أنه لما كانت سورة الأنعام مفتتحة بقوله تعالى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأنعام:١] وكان «الحمد» دالاً على الإحاطة بأوصاف الكمال له تعالى ناسب تقدمُه تقديمَ التوحيد ﴿لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ لأنه لازم للإحاطة بأوصاف الكمال، وناسب تأخرُ الخلق في مفتتح السورة ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأنعام:١] تأخيرَ التعريف بأنه ﴿خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام:١٠٢]. أما آية غافر فلما كانت سورتها مفتتحة بقوله تعالى ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَـٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ [غافر:٢] وكان «العزيز» دالاً على كمال قدرته تعالى على الإيجاد والإعدام، ناسب تقدمُه تقديم ﴿خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾، وناسب تأخرُ «العليم» الذي هو المتوحّد بكمال الذات لاستلزام إحاطة

---

(١) انظر: درة التنزيل: ١٢٧، والبرهان: ١٧٦، وملاك التأويل: ١: ٣٤١ - ٣٤٢، وكشف المعاني: ١٦٤ - ١٦٥، والبقاعي، نظم الدرر: ١٧: ١٠٣، والسيوطي، قطف الأزهار: ٢: ٩٢٠ - ٩٢١، والآلوسي، روح المعاني: ٧: ٢٤٤، ورضا، محمد رشيد، تفسير المنار: ٧: ٦٥١.

(٢) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ١٧: ١٠٣، والآلوسي، روح المعاني: ٢٤: ٨٣ .

العلم كلَ كمال، ناسب تأخرُه تأخير ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [1]. ولذلك عُدل عن مشابهه الواقع في الأنعام.

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى في سورة التوبة ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة:١١٤] وفي سورة هود ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّٰهٌ﴾ [2] [هود:٧٥] فالمتشابهان في مدحه عليه السلام بصفتي كثرة التأوه والحلم، والأول وارد في الإخبار عن حاله عليه السلام مع أبيه المشرك، والثاني في أثناء قصته وقصة قوم لوط عليه السلام، وقد قُدم «أواه» في الأول، وعُدل عن ذلك في الثاني إلى تقديم «حليم».

والمناسبة المقتضية لذلك كما ذكر أبو جعفر بن الزبير أن ما في التوبة وقع في سياق الإخبار عن تحسر إبراهيم على إباء أبيه اتباعه، قال تعالى ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة:١١٤] فكان الأهم بعد الإخبار بتبرُّئه منه الإخبارُ بأنه كان يتأوه تأسفاً وتحسراً على ما آلت إليه حال أبيه من انقطاع الرجاء عن الإيمان، فناسب ذلك تقديم وصفه بـ «أواه». أما ما في هود فوقع في سياق الإخبار عن مجادلته عليه السلام الملائكةَ في تأخير العذاب عن قوم لوط عليه السلام لعلهم يؤمنون؛ وهو قوله تعالى ﴿يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ * إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّٰهٌ﴾ [هود:٧٤ ـ ٧٥] فلما دلت المجادلة على حلمه اقتضت مراعاة التناسب العدول إلى تقديمه[3].

يبين ما تقدم أن العدول عن التشابه بتقديم أحد الخبرين على الآخر مقصود به تحقيق التناسب المعنوي في نظم كلا المتشابهين، وأنه لولا العدول لما تحقق التناسب، لأن وحدة المعنى في كليهما تجيز وقوع أحدهما موقع الآخر، فكان يمكن أن يتكرر الأول بنصه ولكن ذلك مخلّ بالتناسب، ولذلك عُدل عنه.

---

(١) انظر: البقاعي، نظم الدرر:٧: ٢١٨، و١٧: ١٠٣.

(٢) انظر: البرهان: ٢٢٣ - ٢٢٤، وملاك التأويل:١: ٤٧٧، والعقد الجميل:٩١.

(٣) انظر«ملاك التأويل» ١: ٤٧٧ - ٤٧٨، وانظر تفسير آية هود ٧٤ في تجريد البيان لعبد الله الأنصاري: ١: ٤٨٢، والتفسير الوجيز لـ د. وهبة الزحيلي: ٢٣١.

د ـ العدول بمقدم ومؤخر المتباعدين للتناسب المعنوي :

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى في سورة النساء ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾ [النساء:١٣٥] وفي سورة المائدة ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ﴾[1] [المائدة:٨] فالمتشابهان أمر للمؤمنين بالقيام بالعدل مخلصين فيه لله، الأول في حال الشهادة على الظالم، والثاني في حال الحكم بين الناس، وقد قُدم ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ وأخر ﴿لِلَّهِ﴾ في الأول، وعُدل إلى العكس في الثاني.

والمقتضي للعدول أوجه من المناسبة؛ الأول مانبه عليه الخطيب الإسكافي وغيره من أن تقديم ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ في آية النساء لتعلقه بـ ﴿قَوَّٰمِينَ﴾ لأن فعله يتعدى بالباء، وتأخير ﴿لِلَّهِ﴾ لتعلقه بـ ﴿شُهَدَآءَ﴾ أي شهداء لله لا للهوى والميل إلى ذوي القربى، بدليل ما اتصل به من قوله تعالى ﴿شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء:١٣٥] فالمعنى قوموا بالعدل في حال شهادتكم لله وإن كانت الشهادة عليكم أو على الوالدين وذوي القربى منكم. أما آية المائدة ففحواها يدل على أن الخطاب فيها لولاة الأحكام كما رأى الخطيب الإسكافي واستدل بما اتصل بها من قوله تعالى ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة:٨] أي اعدلوا في الحكم مع جميع الناس فلا تتركوه مع من تبغضون، فلما كان الخطاب فيها للولاة كان أمرهم بأن يكون حكمهم لله لا لنفعٍ أهم من أمرهم بأن يقوموا بالعدل، لأنهم لم يلوا الحكم إلا ليقوموا به، فاقتضت مراعاة التناسب العدول إلى تقديم ﴿لِلَّهِ﴾، فصار المعنى: قوموا لأجل طاعة الله بالعدل والحكم فيه حال كونكم شهداء؛ أي وسائط بين الخالق والخلق[2].

والثاني ما نبه عليه أبو حيان ـ وتابعه جماعة ـ وهو أن آية النساء جاءت في معرض اعتراف المؤمن على نفسه وعلى والديه وأقربائه، لقوله تعالى ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٨٤، والبرهان:١٥٧، وملاك التأويل:١: ٢٢١، وكشف المعاني:١٤٢، والعقد الجميل:٥٤.

(٢) انظر: درة التنزيل: ٨٤ - ٨٥، والبرهان: ١٥٧، والسيوطي، قطف الأزهار: ٢: ٧٦٣.

وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء:١٣٥] ولما كانت محبة النفس ومحاباة الأقارب كثيراً ما تحول دون العدل، كان الاهتمام به آكد، وتقديمه أنسب. أما آية المائدة فجاءت في معرض ترك العداوات والإحن، لقوله تعالى ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ﴾ [المائدة:٨] ولما كان البغض قد يحمل على ترك العدل كما أشار قوله ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟﴾ تأكد الاهتمام بما يردع المؤمنين عن ذلك؛ وهو أن يكونوا قوامين لله تعالى لا للانتقام، فاقتضت مراعاة التناسب العدول إلى تقديم ﴿لِلَّهِ﴾ (١).

والثالث منظور فيه إلى السياق البعيد، وحاصل من جملة ما ذكره غير واحد؛ وهو أن آية النساء وردت عقب آيات القضاء في الحقوق من لدن قوله تعالى ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء:١٠٥] وورد بعد ذلك بآيات قولُه تعالى ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء:١٢٣] وتلا ذلك آيات في المعاملة بين الرجال والنساء واليتامى، نحو قوله ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ﴾ [النساء:١٢٧] ثم قوله ﴿وَأَن تَقُومُوا۟ لِلْيَتَٰمَىٰ بِٱلْقِسْطِ ۚ﴾ [النساء:١٢٧] ثم قوله ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۚ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ۗ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ ۚ وَإِن تُحْسِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟﴾ [النساء:١٢٨] فنشوز الرجال وإعراضهم عن نسائهم، والصلح على مال في ﴿أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۚ﴾ وإصلاح حال الزوجين في ﴿وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ۗ﴾ والإحسان إلى النساء، ثم التصريح بالعدل في ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا۟ أَن تَعْدِلُوا۟ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء:١٢٩] وغير ذلك، كله من باب العدل لا الشهادة، فناسب تقديم ﴿بِٱلْقِسْطِ ۚ﴾ وهو العدل، فالمعنى: قوموا بالعدل بين الأزواج وغيرهن، واشهدوا لله لا لمراعاة نفس أو قرابة. أما آية المائدة فوردت بعد أحكام تتعلق بالدِّين والوفاء بالعهود والمواثيق من لدن مطلع السورة، قال تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ ۚ﴾ [المائدة:١] ثم قال ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ﴾ [المائدة:١] ثم قال ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحِلُّوا۟ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ﴾ الآية [المائدة:٢] ثم قال

---

(١) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٣: ٤٤٠، والبقاعي، نظم الدرر:٦: ٤١، والسيوطي، قطف الأزهار: ٢: ٧٩٣، والآلوسي، روح المعاني:٦: ٨٣.

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ﴾ الآية [المائدة: ٣] ثم قال ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ ۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَـٰتُ﴾ الآية [المائدة: ٤] ثم قال ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ الآية [المائدة: ٦] إلى أن قال قبل الآية التي وقع فيها العدول ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَـٰقَهُ ٱلَّذِى وَاثَقَكُم بِهِۦٓ﴾ [المائدة: ٧]، فلما كانت هذه الآيات متضمنة جملة من الأحكام المأمور بها والمنهي عنها كان المقام الأول للحض على القيام لله، فاقتضت مراعاة التناسب العدول إلى تقديم ﴿لِلَّهِ﴾ وتأخير ذكر ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ لينبني عليه ما أُتبع به من ذكر العداوة في قوله تعالى ﴿شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟﴾ [المائدة: ٨] فصار المعنى: كونوا قوامين بما أُمرتم ونُهيتم لله، وإذا شهدتم فاشهدوا بالعدل لا بما يحمل عليه البغض من اتباع الهوى[١].

والرابع منظور فيه إلى مناسبة السورة، فإن سورة النساء داعية إلى فضيلتين إحداهما العدل[٢]، فناسب فيها تقديم ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾، بخلاف المائدة فإنها مبنية على الوفاء بالعهد الوثيق، فناسب فيها العدول إلى تقديم ﴿لِلَّهِ﴾، قال البقاعي في سورة النساء: «ولما كان من أعظم مباني هذه السورة العدل قدمه، فقال ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥] بخلاف ما يأتي في المائدة فإن النظر فيها إلى الوفاء الذي إنما يكون بالنظر إلى الموفى له»[٣] وقال في سورة المائدة: «ولما كان مبنى السورة على الوفاء بالعهد الوثيق، وكان الوفاء بذلك إنما يخف على النفوس ويصح النشاط فيه ويعظم العزم عليه بالتذكر بجلالة موثقه وعدم انتهاك حرمته، لأن (المعاهَدة إنما تكون) باسمه ولحفظ حده ورسمه، قدم قوله ﴿لِلَّهِ﴾ [المائدة: ٨]»[٤].

فقد اتضح بما تقدم من أمثلة أن العدول عن التشابه بواسطة المقدم والمؤخر كغيره من أنواع العدول مقصود به تحقيق التناسب المعنوي في المتشابهين على أتم وجه.

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ١: ٢٢١، وكشف المعاني: ١٤٢، وأبو حيان، البحر المحيط: ٣: ٤٤٠، والبقاعي، نظم الدرر: ٦: ٤١، والسيوطي، قطف الأزهار: ٢: ٧٦٣ و ٧٩٣، ومعترك الأقران: ٣: ١٤٢، وابن عاشور، محمد بن الطاهر، تفسير التحرير والتنوير: ٦: ١٣٤ - ١٣٥.

(٢) انظر: البقاعي، نظم الدرر: ٥: ١٧٢.

(٣) السابق: ٥: ٤٣١.

(٤) السابق: ٦: ٤٠، وما وضعناه بين قوسين هو في الأصل المعاهد إنما يكون ، وصوابه ما أثبتناه.

وصفوة القول أن العدول عن التشابه بواسطة المبدلات أو الزوائد والنواقص أو المقدم والمؤخر مراعىً به تحقيق التناسب المعنوي في النظم تحقيقاً معجزاً، إذ يُتوخى بهذا العدول أن يكون كل من المتشابهين واقعاً موقعه الأخص به الذي لا يحسن فيه غيره ولو كان طبق معناه، كما تجلى ذلك في العدول عن التشابه بمقدم ومؤخّر المتعاطفين، وكما تأكد بتعدد أوجه المناسبة في المثال الواحد وتنوعها وحصولها من السياق القريب والبعيد ومن طرفيه القبلي والبعدي، مما يدل دلالة قاطعة على أنه لولا العدول لاختل هذا التناسب ولم يتحقق الإعجاز.